

كلمة التصير

يصدر هذا العدد وما زال الاقتصاد العالمي يواجه تحدي الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة، بالإضافة إلى الثورات والتغيرات السياسية في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك يواجه الاقتصاد العالمي بارتفاع المخاطر المالية في الأسواق الصاعدة، وانخفاض صادرات المواد الأولية غير النفطية من قبل الدول النامية، وكذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار يتضمن هذا العدد أربعة موضوعات يُناقش الأول أثر انخفاض أسعار النفط على الدول النامية بالإشارة للسودان ويستعرض الثاني دور بنك السودان المركزي في تغطية العجز السيولي للمصارف. أما الموضوعين الثالث والرابع باللغة الإنجليزية، حيث يتطرق الرابع للتجارة والتصنيع كنموذج للنمو في شمال إفريقيا، والخامس يتعلق بالمنظور الاستراتيجي لتحرير قطاع الخدمات في السودان بالإشارة إلى الخدمات المصرفية.

نأمل أن يواصل الكتاب تزويد المجلة بالموضوعات البحثية والتعريفية ذات الصلة للمساهمة في المحافظة على هذه الإصدارة وتحقيق أهدافها.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل،،

رئيس التحرير



مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد التاسع والسبعون - مارس 2016م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

أزاهر حسن محمد علي

المدررون

معاوية يوسف محمد الحسن
حسن محبوب الزبير

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبوعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

4

أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة
بالإشارة إلى حالة السودان
عيسى أحمد ترايو - إدارة البحوث والتنمية



دراسات وبحوث



دراسات وبحوث

دور بنك السودان المركزي في تغطية العجز السيولي للمصارف
بالتركيز على تجربة صندوق إدارة السيولة
فاروق محمد النور - إدارة السياسات

11

Trade and Industrialization:

A panel data model for economic growth in North Africa

Dr. Mustafa Mohamed Abdalla

Senior Researcher, Managing Dir., Dept. of Research & Development



دراسات وبحوث

68

Perspective and strategy for liberalizing

The services sector in Sudan with particular reference to the banking services

SalahEldin sheikh khidir - Representative of the Central Bank of Sudan

In the Nation Commission of Acceding of Sudan to the WTO



دراسات وبحوث

47

19

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير علي
إدارة البحوث والتنمية



سياسات



ندوات ومؤتمرات

المؤتمر التنسيقي لوزراء الزراعة بالولايات
محمد الحسن الخليفة
مدير إدارة البحوث والتنمية

21

المصرفي



المعايير التقنية لاستخدام النظم
م. عابدين سيد محمد شاهين
الإدارة العامة لتقنية المعلومات

24

27

الصين في إفريقيا
الريح آدم عبد الله
إدارة البحوث والتنمية



قرأت لك



الحجر والإفلاس والإعسار
عثمان الفكي خوجلي
إدارة الإحصاء

29

33

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
أزاهر حسن محمد
إدارة البحوث والتنمية



أحداث اقتصادية



مؤشرات اقتصادية

مؤشرات اقتصادية
منال حسن سعيد
إدارة الإحصاء

36

أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة بالإشارة إلى حالة السودان



دراسات
وبحوث

مقدمة:

تكمّن أهمية النفط في الاقتصاد العالمي في أنه من أهم مصادر الطاقة في العالم، كما أنه يدخل في عدد لا حصر له من الصناعات، مثل صناعة البلاستيك والصابون والشمع، وغيرها من الصناعات التكنولوجية، لذا فإنه لا توجد دولة تستطيع الاستغناء عن البترول، لذا يوفر النفط موارد مالية للدول المنتجة والمصدرة للبترول.

بدأت أسعار النفط تتراجع يومياً وبشكل ملحوظ منذ العام 2010م حتى نهاية العام 2015م، حيث انخفض من 110 دولارات للبرميل في عام 2010 إلى 30 دولار للبرميل بنهاية عام 2015م بنسبة انخفاض بلغت 72%، وتعزى الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض الكبير إلى تراجع الطلب العالمي على النفط مع ثبات كميات الإنتاج وخاصة من دول منظمة أوبك والتي لديها القدرة على التحكم بالأسعار عن طريق تغيير معدلات الإنتاج، علاوة على تراجع طلب الولايات المتحدة على النفط المنتج في دول منظمة الأوبك وخاصة من السعودية بسبب توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخراج النفط من الصخر الزيتي بعد أن كان غير مستغل في الماضي. فقد تم حفر أكثر من 20 ألف بئر في الولايات المتحدة منذ عام 2010 وهي السنة التي بدأت فيها أسعار النفط بالتمحور حول 110 دولارات للبرميل الأمر الذي مكن الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز إنتاجها من النفط بحوالي الثلث ليصل إلى حوالي 9 ملايين برميل يومياً وهو أقل فقط بمليون برميل عن إنتاج السعودية.

تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي من خلال دراسة آثاره المترتبة على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، وتتطرق أيضاً إلى دور الطلب العالمي للنفط في انخفاض الأسعار الحالية، بالإضافة إلى الوقوف على أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد السوداني، وتختتم الورقة ببعض النتائج والتوصيات.



عيسى أحمد ترايو

إدارة

البحوث والتنمية

أولاً: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي:

يشكل انخفاض أسعار النفط بنسبة كبيرة وبحوالي 80 دولاراً للبرميل منذ منتصف العام 2015 يعني انخفاض انتقال أو تدفق الموارد بما يقرب من 1.8 ترليون دولار من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة للنفط، وبشكل أكثر تحديداً فإن الأموال ستنتقل من المنتجين إلى المستهلكين خلال الفترة القادمة. فمثلاً، إذا كان متوسط استهلاك الفرد في العالم حوالي 3000 دولار سنوياً من البنزين لتشغيل السيارة، فإنه سيوفر حوالي 2160 دولار نتيجة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 72%. وهذا يعتبر بمثابة ارتفاع في راتبه السنوي بنسبة معينة قد تتراوح ما بين 9% إلى 13% تختلف من دولة لأخرى. وسيتم إنفاق هذا المبلغ الذي انتقل من المنتجين (من الصناديق السيادية للدول المنتجة للنفط) إلى المستهلكين في مختلف دول العالم، ما يعني أن الطلب سيرتفع ولكن لن يعني هذا بالضرورة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي لأن قيمة الناتج بالأسعار الجارية ستراجع بسبب انخفاض أسعار النفط وبقاء كميات الإنتاج كما هي.

كما أن انخفاض أسعار النفط تعني انخفاض أكثر في معدلات التضخم المنخفضة أصلاً، فمعظم دول العالم لديها معدلات تضخم منخفضة أقل من 3 بالمئة باستثناء دول مثل تركيا (8.9%) وبولندا (7.6%) والهند (8%) وإندونيسيا (6.3%) والبرازيل (6.3%) وفنزويلا (62.2%) ومصر (10.7%) وجنوب إفريقيا (6.2%). كما أن انخفاض أسعار النفط سيشجع البنوك المركزية لاتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة، ما قد يعني زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية.

ثانياً: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة والمصدرة للنفط:

ستواجه الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد ميزانياتها بشكل كبير على أسعار نفط مشاكل مالية، فمثلاً روسيا ستأثر بشكل كبير من تراجع أسعار النفط العالمية وسيواجه اقتصادها مزيداً من الضغوط والذي تشكل عائدات النفط فيه نحو 45% من الميزانية وكانت خطط الإنفاق الحكومي لعام 2015 تفترض أن الأسعار ستبقى في حدود 100 دولار للبرميل، وإذا استمر النفط في الانخفاض أكثر من ذلك، فإن روسيا ستضطر السحب من احتياطياتها الأجنبية التي تقدر بحوالي 74 مليار دولار، أو أن تخفض الإنفاق في موازنتها للعام 2016.

شهدت اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط انتعاشاً ملحوظاً خاصة دول الشرق الأوسط بعد سنوات من الركود، على سبيل المثال اعتمد الاقتصاد الإيراني ميزانيته حتى عام 2015 على أساس أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل، الأمر الذي يترتب عليه تعويض الفاقد الإيرادي إما بتقليص ميزانية دعم الوقود المحلية، أو إعادة تقدير ميزانيته من جديد، أو اللجوء إلى صندوقه السيادي الذي تقدر احتياطياته بحوالي 62 مليار دولار. كذا الحال في فنزويلا التي تعاني من ارتفاع متأرجح في معدلات التضخم (62.2%) والآن تقترب من مرحلة إعلان عدم قدرتها على تسديد ديونها والدخول في أزمة اقتصادية.

الآثار الأولية المباشرة لانخفاض أسعار النفط كما هو الحال عقب اندلاع الأزمة المالية العالمية، تعتبر المؤشر الأكثر حساسية للأزمات المالية، عليه فإن انخفاض أسعار النفط واستمرار هبوطه بهذا الشكل يعني بالنسبة للدول المنتجة للنفط تراجع إيرادات أرباح الشركات المنتجة للنفط وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي لتلك الدول.

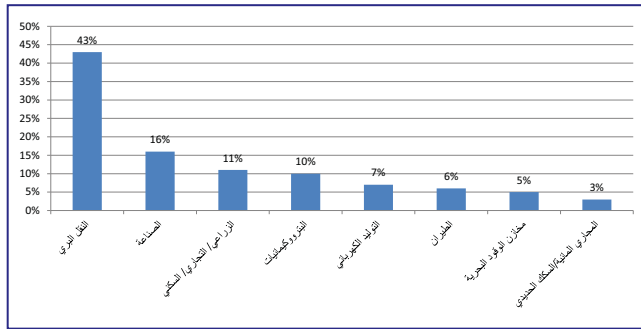
الجدير بالذكر أن الدول المصدر للنفط تنتج حوالي 90 مليون برميل في اليوم بقيمة 9.9 مليار دولار بسعر 110 دولار للبرميل الأمر الذي يؤدي إلى تراجع واردات بيع تلك الكمية، أي أن نفس الكميات المنتجة في اليوم بالأسعار الجديدة (30 دولار/ برميل) ستخفض القيمة من 9.9 مليار دولار/يوم إلى 2.7 مليار دولار/يوم، هذا يعني أن الدول المصدرة للنفط تخسر يومياً حوالي أكثر من 7 مليار دولار، وتوزع تلك الخسارة على الدول المصدرة كل حسب نسبة إنتاجها من الإنتاج العالمي الحالي التي تقدر بحوالي 90 مليون برميل/يوم وهي بمثابة أرباح للدول المستهلكة للنفط. تتأثر ميزانيات دول الخليج بانخفاض أسعار النفط وبدرجات متفاوتة وفقاً لاعتماد هذه الدول على النفط في تمويل ميزانياتها، وإن كانت معظم الدول ستشهد تأثراً فورياً في معدلات الإنفاق العام، مع احتمال لجوء بعض الدول استخدام الاحتياطي وتسييل أصول مملوكة لها لتمويل العجز المتوقع.

تبلغ صادرات المملكة العربية السعودية من النفط حوالي 3 مليار برميل سنوياً وتعتمد ميزانياتها بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات بأكثر من 2.5 مليار دولار سنوياً بسبب اعتمادها على 90 دولاراً كسعر تقديري لبرميل النفط في موازنتها العامة، وبالتالي ستواجه صعوبات في خفض الإنفاق الحكومي. وتعتمد ميزانية دولة الكويت على أكثر من 70 دولاراً

في المدى المتوسط والطويل قد يصبح الأثر النهائي سلبياً بسبب انخفاض المنح والدعومات المقدمة من الدول المنتجة للنفط، بالإضافة إلى تراجع تحويلات العاملين بالدول المصدرة للنفط. وتشير نتائج دراسة حديثة صدرت في أغسطس 2015 عن باحثين في مجموعة أوراق العمل التي يصدرها صندوق النقد الدولي، أن الآثار السلبية لصدمات انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة تعتمد، أولاً على مدى اعتماد هذه الدول على استيراد النفط الخام، وثانياً على مدى تشابه علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول المصدرة للنفط. وخلصت الدراسة إلى أن الدول المستوردة للنفط الخام في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغت نسبة استيراد النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2%، هي أقل حساسية لصدمات ارتفاع أسعار النفط من غيرها من الدول المستوردة للنفط، فنسبة استيراد النفط تشكل نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (1)

القطاعات الأعلى استهلاكاً للنفط في العالم حتى عام 2015



المصدر: تحليل الباحث وفقاً لبيانات موقع منظمة البلدان المنتجة للنفط (أوبك)

يمثل قطاع النقل البري الأعلى استهلاكاً للنفط من بين القطاعات الأخرى كما هو مبين في الشكل أعلاه، إذ مثلت نسبة الاستهلاك فيه 43% في عام 2015، ويليه القطاع الصناعي بنسبة 16% ومثلت قطاعات الزراعة، والبتروكيماويات والتوليد الكهربائي بنسب 11%، 10%، 7% على التوالي. بينما يعتبر قطاع المجاري المائية والسكك الحديد الأقل استهلاكاً للنفط في العالم بنسبة 3%.

كسعر تقديري للبرميل، وسيؤثر اقتصاد دولة الكويت من انخفاض أسعار النفط ويعرقل النمو الاقتصادي ويخفض من الإنفاق الحكومي، أما دولة قطر والتي تسعى إلى تنويع مصادر اقتصادها، لا تزال تعتمد على النفط كمصدر إيرادي أول في الموازنة العامة، حيث اعتمدت في موازنتها لعام 2015 على سعر تقديري لبرميل النفط قدره 65 دولاراً، أما دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع نوعاً ما بأمان نسبي لاعتمادها بما لا يزيد على 33% من عائدات النفط في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وتشير الإحصائيات الحديثة، بأن النفط يشكل حوالي 49% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج مجتمعةً وتمتلك أكبر احتياطي نفطي بما يعادل 35.7% من إجمالي الاحتياطي العالمي، و70% من إجمالي الاحتياطي العالمي لمنظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك).

ثالثاً: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة:

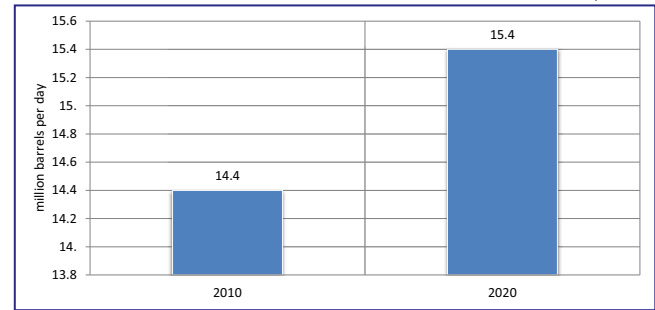
البلدان التي تعتمد على استيراد النفط مثل معظم البلدان الأوروبية والصين والأردن والمغرب سوف تستفيد من هبوط أسعار النفط من حيث انخفاض الفاتورة التي تدفعها سنوياً للبلدان المنتجة، بالإضافة إلى تخزين احتياطي نفطية مستغلة انخفاض الأسعار. كما أن انخفاض أسعار النفط سيعمل على خفض تكاليف المواد الأساسية لصناعة تلك السلع، والتي بدورها ستنعكس بالإيجاب على الشركات من خلال زيادة الربح وارتفاع الطلب من قبل المنتج المحلي الذي وجد نفسه مدخراً ما وفره من فارق أسعار الطاقة وقام باستهلاكه على سلع أخرى في السوق، وهذا بحد ذاته سيُنعش اقتصاد هذه البلدان حيث سيتعزز الطلب في السوق ويرفع طلبات الإنتاج في المصانع والشركات وبالتالي المحافظة على نسب مرتفعة من النمو ومستويات توظيف عالية، بالإضافة إلى خفض معدلات التضخم نتيجة الانخفاض المتوقع لتكاليف الإنتاج بفضل انخفاض مستوى الدعم على الوقود وتكاليف النقل الأمر الذي سيحفز النمو.

عموماً يكمن الأثر في أن تتحسن الأوضاع في بعض البلدان مقابل تفاقمها في البعض الآخر، تستفيد الدول المستوردة للنفط في الوقت الحالي بانخفاض تكاليف الإنتاج، وتخفيف الضغوط التضخمية، وتخفيض ضغوط المالية العامة المرتبطة بواردات النفط، وانتفاء الحاجة إلى مدفوعات دعم النفط من الحكومة للأسر وبالتالي تخفيض عجز الميزانيات (الموازنة العامة، الميزان التجاري).

كما تتأثر الدعومات والمنح في حال استمرار انخفاض أسعار النفط

الشكل رقم (2)

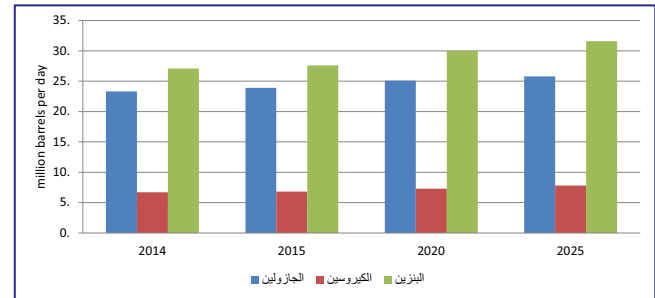
توقعات الاستهلاك العالمي للنفط في القطاع الصناعي (2010-2020)



المصدر: تحليل الباحث وفقاً لبيانات موقع منظمة البلدان المنتجة للنفط (أوبك)

الشكل رقم (3)

الاستهلاك العالمي لمشتقات النفط في اليوم



المصدر: تحليل الباحث وفقاً لبيانات موقع منظمة البلدان المنتجة للنفط (أوبك)

يتضح من الشكلين أعلاه، أن انخفاض أسعار النفط ستنعكس بصورة إيجابية على القطاع الصناعي الذي يستخدم النفط بكثافة في جميع مراحل الإنتاج، إذ يرتفع استهلاكه من 14.4 مليون برميل في اليوم في عام 2010 إلى 15.4 مليون برميل في اليوم في عام 2020م. كما أن الاستهلاك العالمي لمشتقات النفط (البنزين، الجازولين، الكيروسين) سيرتفع تدريجياً لكن بنسب أقل خلال السنوات العشرة القادمة.

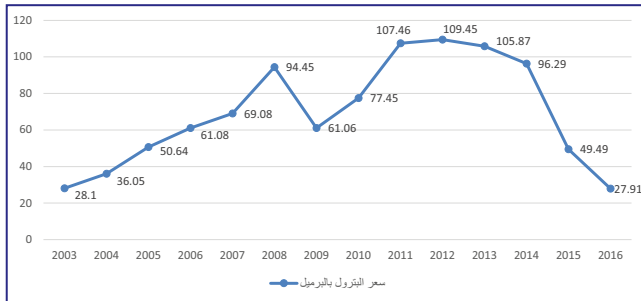
رابعاً: الطلب العالمي للنفط ودوره في انخفاض الأسعار الحالية:

يعزي المحللين والخبراء في مجال النفط تراجع أسعار النفط - والذي بدأ في الربع الأخير من عام 2015 - إلى استمرار الشكوك إزاء نمو الاقتصاد الصيني، وتخلى منظمة الدول المنتجة للنفط

(أوبك) عن نظام إلزام الأعضاء بحصص محددة للإنتاج والتوقعات بتعزيز قيمة الدولار، إضافة إلى توقعات بدخول كميات نفط إضافية من إيران إلى السوق العالمي.

الشكل رقم (4)

تطور أسعار النفط خلال الفترة من (2016-2003)



المصدر: تحليل الباحث وبيانات موقع منظمة البلدان المنتجة للنفط (أوبك)

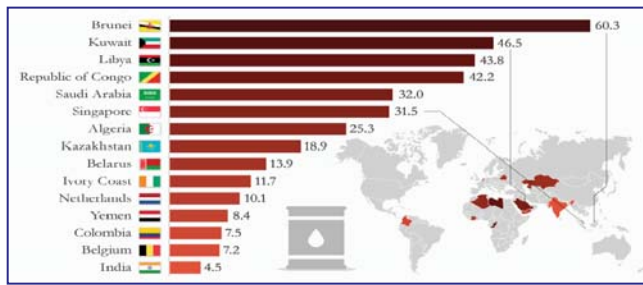
تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ولذا يتوقع أن يكون النمو السنوي للطلب على النفط ضعيفاً. يصل طلب الولايات المتحدة الأمريكية من النفط حوالي 21% من الطلب العالمي، أدى التراجع الحاد في أسعار خام غرب تكساس، منذ منتصف عام 2014 إلى تحفيز نمو الطلب. ومن المتوقع أن تشهد الأسعار مزيداً من الانخفاض في خلال العام 2016. ويتوقع أن تؤدي زيادة الطلب على النفط في الولايات المتحدة وتباطؤ إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلى زيادة واردات أمريكا من الخام الثقيل خلال عام 2016، على الرغم من أن رفع الحظر على تصدير النفط الأمريكي سيؤدي إلى زيادة خام النفط الخفيف الوارد إلى الأسواق العالمية، وهذا بدوره يحد من انتعاش أسعار النفط.

لم تتجاوز الاحتياجات الأوروبية من النفط 14% من إجمالي الطلب العالمي للنفط بالرغم من تحسن الأداء الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط، حيث ظل الطلب منخفضاً حتى نهاية العام 2015، ونما بنسبة متواضعة جداً عند 1.2% حسب احصاءات منظمة أوبك الصادرة بنهاية العام 2015 مقارنة بعام 2014. ومن المتوقع أن تشهد أوروبا نفس مستويات النمو في طلب النفط حتى نهاية العام 2016، وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على النفط في أوروبا قد اتخذ مساراً تنازلياً منذ فترة طويلة نتيجة لعوامل هيكلية، مثل استكمال القاعدة الاقتصادية وزيادة كفاءة استخدام الوقود.

تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وتوقعات تراجع الطلب العالمي على النفط في ضوء دخول الاقتصاديات النامية وبعض الاقتصاديات الناشئة دائرة الركود، وخاصة الصين المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة والذي أثر بشكل مباشر على أسعار النفط، ومن المتوقع أن تستمر زيادة الطلب العالمي للنفط حتى العام 2020م لكن بمعدلات نمو أقل.

الشكل رقم (6)

الاقتصاديات المعتمدة على البترول في العالم (صادرات البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



Source: Bloomberg, Statista 2015

يوضح الشكل أعلاه، وحسب إسقاطات دراسة أعدت حديثاً من مركز بلومبيرغ المتخصص في مجال إحصائيات النفط بخصوص اعتماد صادرات بعض الدول على النفط خلال المرحلة المقبلة، توصلت الدراسة أنه في العام 2018 سوف تكون دولة بروني أكثر دولة اعتماداً على صادرات النفط المتوقع إذ يشكل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم الكويت بنسبة 46.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً الهند بنسبة 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد السوداني:

يتمتع الاقتصاد السوداني بمقومات عديدة، وكما هو معروف فإن النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يمثل القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حتى فترة قبل اكتشاف البترول، وذلك بنسبة تتراوح ما بين 45% و49%، وظل قطاع الصادر لعقود عديدة يعتمد بدرجة كبيرة على منتجات القطاع الزراعي، وذلك بفضل ما يتمتع به السودان من موارد زراعية كبيرة تتضمن اتساع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وتعدد مصادر المياه من أنهار وأمطار ومياه جوفية، وكذلك تنوع المناخات في أقاليم البلاد

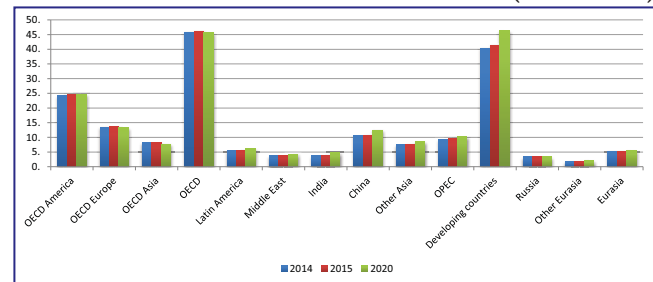
وبالنسبة للصين، فقد تتزايد المخاوف يوماً بعد يوم بشأن مستقبل الطلب على النفط في الصين والذي يشكل 12% من إجمالي الطلب العالمي منذ بداية العام 2016، حيث أظهرت البيانات الحديثة أن الاقتصاد الصيني ربما لا يحقق معدلات النمو المتوقعة. وقد عكست البيانات ضعف الإنتاج الصناعي وعدم استقرار العملة الوطنية مما اضطر الحكومة للتدخل لضمان استقرار العملة الوطنية واستقرار أسواق المال على حد سواء لتعزيز مستويات الثقة.

وتشير بيانات واردات الصين إلى أن الواردات النفطية تمت بنسبة 2%، على أساس المقارنة السنوية، في الربع الأخير من العام 2015، وسجل في نهاية ديسمبر مستويات قياسية من الواردات بلغت في المتوسط 4.5 مليون برميل في اليوم، لكن من المتوقع أن تتراجع وتيرة نمو طلب النفط في الصين خلال العام 2016، نتيجة لعوامل موسمية ترتبط باحتفالات العام الجديد، وسوف يحافظ الطلب على الخام في الصين على مستواه، بفضل انخفاض أسعار البنزين للمستهلك، وارتفاع مبيعات السيارات، والتغيرات في هيكل القاعدة الصناعية، وكذلك استمرار الجهود لتعزيز مخزونات الخام التجارية. ويتوقع أن تضيف الصين نحو 120 مليون برميل من الخام إلى الطاقة التخزينية خلال عام 2016، ما يعادل 330 ألف برميل يومياً، ما يجعل الطلب ينمو بنسبة 3% على أساس المقارنة السنوية في عام 2016م.

ويشكل الطلب على النفط في كل من اليابان والهند والمملكة العربية السعودية حوالي (4%، 3%، 4%) على التوالي من إجمالي الطلب العالمي للنفط.

الشكل رقم (5)

الطلب العالمي للنفط (التوقعات العالمية) حسب المنطقة الرئيسية (2014-2020)



يتضح من خلال الشكل أعلاه، عدم تأثير انخفاض أسعار النفط على نمو الطلب العالمي للنفط بالرغم من استمرار المخاوف حول

المختلفة. وهذه العوامل جميعها تعكس التنوع المحصولي الذي ينطوي عليه الناتج الزراعي في السودان في شقه النباتي، والذي يتسع ليشمل إنتاج قطاع الغابات في رقعته الواسعة التي تنتشر في مناطق مختلفة من البلاد. أضف إلى ذلك قطاع الثروة الحيوانية والسمكية بمختلف منتجاتها.

من الملاحظ بوضوح أنه، وعلى الرغم من وجود هذه المقومات والاهتمام الذي وجده قطاعي الزراعة الصناعة من تبني خطط وبرامج تنموية مختلفة عبر الحقب التاريخية المختلفة، إلا أنهما لم يساهما بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة على مستوى إحلال كثير من الواردات، وتحسين موقف الصادرات (باستثناء النفط)، وتوفير فرص عمل واسعة وحقيقية، ولم يستفد بشكل كبير ومؤثر من الفرص الواسعة في مجال التصنيع الزراعي بحكم الخلفية الزراعية للاقتصاد السوداني. وعليه فإن التحسن والاستقرار النسبي الذي طرأ على أداء الاقتصاد السوداني بدءاً من أواخر تسعينيات القرن الماضي حتى منتصف العام 2011 يعود بدرجة أساسية إلى دخول النفط ضمن الصادرات السودانية، غير أن هذا الاستقرار النسبي أخذ في التراجع منذ العام 2009م تحت تأثير عوامل عديدة، أبرزها انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، نتيجة للارزمة المالية العالمية والتي أثرت سلباً على الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى تأثر الواردات السودانية بحكم تأثير تلك الأزمة على الدول التي يستورد منها السودان. وأيضاً أثرت هذه العوامل سلباً على موقف الإيرادات العامة وعائدات الصادر، وأيضاً شكل انفصال الجنوب مطلع العام 2011م صدمة للاقتصاد السوداني نتيجة لفقدانه جزءاً مقدراً من إيرادات الموازنة وموارد النقد الأجنبي، ولكن سرعان ما بدأ الاقتصاد السوداني بالتعافي من تلك الصدمات المتتالية نتيجة لتبني الدولة حزمة من البرامج الإصلاحية لتعديل المسار الاقتصادي مثل البرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي (2011-2013)، والبرنامج الخماسي (2015-2019)، وذلك بهدف تخفيف آثار خروج النفط وإعادة استقرار الاقتصاد السوداني من خلال التصنيع بغرض الصادر وإحلال الواردات الأساسية من السلع وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بخصوص قياس أثر انخفاض أسعار النفط حالياً على أداء الاقتصاد السوداني يمكن النظر إليه وقياسه من ناحيتين:

أولهما: باعتبار الدولة المصدرة للنفط، في هذه الحالة يؤدي إلى انخفاض الإنتاج النفطي بسبب تدني أرباح الشركات العاملة في

مجال استخراج النفط، بالإضافة إلى انخفاض رسوم عبور النفط بسبب انخفاض أسعار نفط جنوب السودان، سجلت الصادرات السودان من البترول حوالي 627.08 مليون دولار في عام 2015 مقارنة بـ 1.358 مليار دولار في عام 2014 بنسبة انخفاض بلغت 54%، وتراجع رسوم عبور النفط من 218.91 مليون دولار في عام 2014 إلى 213.42 مليون دولار في عام 2015 بنسبة 2.5%، كما انخفضت رسوم التشغيل من 46.70 مليون دولار إلى 45.53 مليون دولار.

ثانيهما: باعتبار الدولة المستهلكة للنفط، في هذه الحالة يؤثر إيجاباً على أداء الاقتصاد السوداني ويتمثل ذلك في خفض فاتورة استيراد المواد البترولية، وينعكس ذلك إيجاباً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وأيضاً يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال خفض قيمة استيراد المواد البترولية، وبالتالي سينخفض مستوى العجز أو الدعم المقدم في الموازنة وتحويل موارد الدعم إلى مشروعات الخدمات العامة ومشروعات التنمية القومية. سجلت قيمة واردات السودان من النفط تراجعاً في عام 2015 بنسبة 20.3% مقارنة بعام 2014م وساهم هذا التراجع إيجاباً على الميزان التجاري بنسبة 10.5%.

أما بخصوص أثر انخفاض أسعار النفط على تحويلات المغتربين، فمن المتوقع أن تتراجع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج خاصة من دول الخليج باعتبارها من أكبر مصادر تحويلات العاملين على مستوى العالم، إذ تراجعت هذه التحويلات من 314.1 مليون دولار في عام 2014 إلى 149.1 مليون دولار في عام 2015 بنسبة انخفاض بلغت 52.5%، تجدر الإشارة إلى أن حجم تحويلات العاملين السودانيين بالخارج لقد أصبحت من العناصر المساهمة والمحفزة للنمو الاقتصادي في السودان خلال العقود الماضية، فضلاً عن مساهمتها في توفير موارد النقد الأجنبي بعد انفصال جنوب السودان في منتصف العام 2011.

سادساً: النتائج والتوصيات:

النتائج

تشير نتائج الورقة إلى تحسن نمو الاقتصاديات بعض الدول خاصة المستوردة خلال المرحلة المقبلة بسبب تحقيق المكاسب المالية نتيجة لتراجع أسعار النفط العالمية، وستدعم الوفورات المالية

- تشجيع شركات المساهمة العامة للدخول في مجالات الزراعة والصناعة والإنتاج، بحيث يكون الهدف الاكتفاء الذاتي والتصدير للسلع والخدمات.
- على صعيد الاقتصاد السوداني، فهناك ضرورة للاستمرار في سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات من خلال تقديم الحوافز التشجيعية لقطاع الصادر والوارد وفقاً لبرامج وخطط تنمية تراعي العوامل والظروف الاقتصادية والأوضاع السياسية الخارجية.
- ضرورة الاستفادة من انخفاض أسعار واردات النفط بتوجيه الموارد لإعادة تأهيل البنية التحتية ولزيادة الإنتاج وتطوير خدمات النقل.

الناتجة عن تراجع قيم واردات النفط والدعم المقدم من عدد من دول العالم الملاءة المالية للمؤسسات الخاصة والعامة، مما سيعزز إمكانيات النمو الاقتصادي. وتشير التوقعات أيضاً إلى أن نمو الاقتصاد العالمي سيزيد بحوالي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عامي 2015، 2016م، وسيرتفع النمو قليلاً في عام 2017م، ويتراجع بعد ذلك إلى أن يصل إلى 0.3% من الناتج المحلي العالمي في عام 2020م، وسينمو الاقتصاد الأمريكي بحوالي 1.0% في عام 2016م نتيجةً لتراجع أسعار النفط، ثم يتراجع التحسن في السنوات التالية ليصل إلى 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م، وسيتحسن نمو الاقتصاد الصيني بنسبة 0.7% في عام 2016م نتيجةً لتراجع أسعار النفط، ويرتفع بعض الشيء في الأعوام التالية، ثم يتراجع إلى 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م، وتنخفض معدلات النمو الناتجة عن تراجع أسعار النفط في كل من الهند وأوروبا إلى حوالي 0.5% و0.3% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في الفترة من 2015-2020م. أما بالنسبة لمعدلات التضخم العالمي فستتخف بنسبة 2.0% في عام 2015م بسبب تراجع أسعار النفط ثم تتلاشى تأثيرات تراجع أسعار النفط على معدلات التضخم في السنوات التالية. أما على مستوى الاقتصاد السوداني، تشير نتائج الورقة إلى استفادة السودان من تراجع أسعار النفط، وذلك بتقليص قيمة فاتورة استيراد المواد البترولية بنسبة أكثر من 20% في عام 2015، وتحسين موقف الميزان التجاري وميزان المدفوعات في القطاع الخارجي. كما تشير نتائج الورقة إلى أن انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سوف يؤثر سلباً على تحويلات المغتربين نتيجة لاتخاذ بعض الإجراءات التقشفية من قبل الدول المنتجة للنفط خاصة الدول العربية النفطية ربما تؤثر ذلك سلباً على أوضاع العمالة بهذه الدول بصفة عامة.

المراجع:

1. قراءات مختلفة من موقع منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك).
2. التقرير الشهري لأسواق النفط مارس 2016 (أوبك).
3. ندوة آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، علي ميرزا، المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات نوفمبر 2015.
4. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لعدة أعوام.
5. مركز بلومبيرغ في مجال إحصائيات النفط.

التوصيات

- ضرورة إيجاد بدائل اقتصادية للدول لتنويع الصادرات وعدم اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للإنعاش الاقتصادي، وذلك من خلال تنويع هيكل الاقتصاد في إعداد الموازنة العامة، واتخاذ إجراءات تصحيحية تدريجية في أوضاع المالية العامة وزيادة الإيرادات غير البترولية، وذلك لمواجهة هبوط أسعار النفط المستقبلية.

دور بنك السودان المركزي في تغطية العجز السيولي للمصارف بالتركيز على تجربة صندوق إدارة السيولة



دراسات
وبحوث



إعداد

فاروق محمد النور حسين
إدارة السياسات

1. مقدمة

أثبتت الممارسة العملية تعرض المصارف من حين لآخر لمشكلة العجز السيولي المؤقت مما يجعلها تلجأ إلى بنك السودان المركزي كمقرض أخير، الأمر الذي دفع البنك لابتكار آليات لتمويل هذه المصارف. ومن بين هذه الآليات التمويل المباشر من بنك السودان المركزي عبر نافذتي تمويل العجز السيولي والتمويل الاستثماري، سوق ما بين المصارف، عمليات السوق المفتوحة (تشمل البيع والشراء اليدوي، ثم البيع والشراء الآلي عبر نظام سراج) وأخيراً الممارسة الحالية لتغطية العجز السيولي عن طريق صندوق إدارة السيولة بين المصارف، وذلك استكمالاً لجهود بنك السودان المركزي الرامية إلى تشجيع وتطوير سوق ما بين المصارف بهدف لتقليل اعتماد المصارف على البنك المركزي، وهذا هو الغرض الرئيسي لإنشاء صندوق إدارة السيولة كآلية لتغطية العجز السيولي المؤقت. تجدر الإشارة إلى أن الصندوق قد تأسس في أغسطس 2014م، وذلك بموجب أحكام قانون صكوك التمويل لسنة 1995 واللوائح السارية بموجب قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994، وأمر الإنشاء الصادر عن بنك السودان المركزي بتاريخ 2014/08/21 وموافقة وزير المالية والتخطيط الإقتصادي ونشرة الإصدار. ويعتبر المنشور (2014/7) الصادر عن بنك السودان المركزي حاكماً ومنظماً لأعماله.

تناولت الدراسة أهم الآليات المستخدمة في تغطية العجز السيولي للمصارف مثل التمويل المباشر من بنك السودان المركزي، وتمويل العجز السيولي عن طريق نظام سراج، كما بينت الدراسة الأثر على

السياسة النقدية في ظل عدم وجود تسييل الشهادات عبر نظام سراج، وآلية منح التمويل من بنك السودان المركزي في حال حدوث عجز سيولي مؤقت، وتطرت بالتفصيل إلى تجربة صندوق إدارة السيولة في تغطية العجز السيولي المؤقت للمصارف، بالإضافة إلى أهم أوجه القصور في إدارة السيولة بواسطة صندوق إدارة السيولة بين المصارف، وقد توصلت الدراسة إلى أن تجربة صندوق إدارة السيولة بين المصارف هي من أفضل التجارب التي إستحدثها بنك السودان المركزي لتعزيز جهوده الرامية إلى تشجيع وتطوير سوق ما بين المصارف.

2. تغطية العجز السيولي المؤقت عن طريق التمويل المباشر من بنك السودان المركزي

درج بنك السودان المركزي على تقديم تمويل للمصارف خلال الفترة (1999 - 2005م) بصيغة المضاربة والقرض الحسن عبر نافذة العجز السيولي المؤقت تفادياً لخروجها من غرفة المقاصة جراء انكشاف حسابها طرف بنك السودان، وكذلك ظل بنك السودان المركزي يسد العجز السيولي المؤقت عندما يتعرض أحد المصارف لعجز سيولي مفاجئ.

استخدم بنك السودان المركزي هذه الأدوات منذ عام 1999 وذلك بمنح التمويل للمصارف عبر نافذة تمويل العجز السيولي والتمويل الاستثماري، ويتعلق الأول بتغطية العجز السيولي للمصارف التي تقوم بكشف حساباتها الجارية طرف بنك السودان المركزي ويختص الثاني بتقديم التمويل لبعض المصارف منفردة أو مجتمعة والتي تواجه نقصاً في مواردها لتمويل بعض الأنشطة الاقتصادية وذات الأولوية. علماً بأن التمويل الاستثماري من قبل بنك السودان المركزي قد يؤثر على معدل نمو عرض النقود المستهدف في منشور سياسات بنك السودان المركزي الأمر الذي يؤثر على بعض المستهدفات الاقتصادية الكلية.

يوضح الجدول رقم (1) حجم التمويل المقدم من بنك السودان المركزي للمصارف عبر نافذة العجز السيولي والتمويل الاستثماري خلال الفترة (1999-2015):

جدول رقم (1):

حجم التمويل المقدم من بنك السودان المركزي للمصارف عبر نافذة العجز السيولي والتمويل الاستثماري خلال الفترة (1999-2015)

(مليون جنيه)

العام	تمويل العجز السيولي *	التمويل الاستثماري
1999	0.0	66.6
2000	0.0	60.7
2001	0.0	105.9
2002	0.0	150.7
2003	0.0	246.6
2004	0.0	193.6
2005	0.0	139.3
2006	0.0	791.3
2007	0.0	934.1
2008	0.0	714.8
2009	0.0	737.1
2010	0.0	612.7
2011	0.0	657.7
2012	0.0	632.3
2013	0.0	678.1
2014	0.0	945.8
2015	0.0	2,223.2

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام المذكورة. * بالنسبة لرصيد تمويل العجز السيولي فيظهر صفراً خلال الفترة 1999-2015، وذلك لأن هذا التمويل كان مشروطاً بأجل «أسبوع واحد» قابل للتجديد لأسبوع آخر (واحد فقط) وغالباً ما تفي المصارف بالتزاماتها خلال الفترة المحددة

بالنظر إلى الجدول رقم (1) أعلاه يتضح الآتي:

أولاً: نافذة تمويل العجز السيولي

أ/ بالنسبة لرصيد تمويل العجز السيولي فيظهر صفراً خلال الفترة، وذلك لأن هذا التمويل كان مشروطاً بأجل «أسبوع واحد» قابل للتجديد لأسبوع آخر (واحد فقط) وغالباً ما تفي المصارف بالتزاماتها خلال الفترة المحددة. وفي حال عدم التزام المصارف

بالسداد خلال الأجل المحدد يتحول التمويل إلى وديعة استثمارية.

ب/ تم إيقاف العمل بنافذة العجز السيولي في إطار ترتيبات تنفيذ برتوكول قسمة السلطة والثروة الوارد في اتفاقية السلام الشامل 2005، وتم الاستعاضة عنها بآليات أخرى تضمن المساواة بين النظامين الإسلامي والتقليدي.

ثانياً: نافذة التمويل الاستثماري

أ/ يهدف التمويل عبر نافذة التمويل الاستثماري إلى تغطية فجوات التمويل الموسمية للمصارف ويسهم بصورة فعالة في تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي والتي تشجع على توجيه التمويل للقطاعات ذات الأولوية (مثل الزراعة، الصناعة والصادرات)، ويقوم بنك السودان المركزي بتقديم التمويل عبر تلك النافذة عن طريق صيغة المضاربة. إرتفع رصيد التمويل المقدم عبر نافذة التمويل الاستثماري خلال الفترة (2001-2003) ارتفاعاً كبيراً بحوالي 141 مليون جنية بنسبة زيادة بلغت حوالي 133%. كما انخفض رصيد التمويل المقدم عبر نافذة التمويل الاستثماري خلال عامي 2004 و 2005 انخفاضاً كبيراً مقارنة بنهاية عام 2003 فقد بلغت نسبة الانخفاض 44% بنهاية عام 2005 مقارنة بعام 2003.

ب/ ارتفع رصيد التمويل الاستثماري عام 2006 ارتفاعاً كبيراً من حوالي 139 مليون جنية بنهاية عام 2005 إلى حوالي 791 مليون جنية بنهاية عام 2006 أي بنسبة زيادة بلغت 469%، وفي عام 2007 ارتفع بحوالي 143 مليون جنية أي بنسبة زيادة 18%، وانخفض مرة أخرى بنهاية عام 2008 بحوالي 209 مليون جنية مقارنة بنهاية عام 2007 م. وخلال آخر عامين أي في 2014 و 2015 فقد إرتفع رصيد التمويل المقدم عبر نافذة التمويل الاستثماري من 945.8 مليون إلى 2,233.2 مليون، أي بنسبة زيادة 135%.

ج/ الملحق رقم (1) يوضح الطريقة التي كان يستخدمها بنك السودان المركزي لمعالجة العجز السيولي المؤقت (آلية شروط منح التمويل من بنك السودان المركزي للمصارف التي لديها عجز سيولي).

3. تمويل العجز السيولي عن طريق تسييل الأوراق المالية عبر نظام سراج

نظام سراج هو يعتمد آلية التسوية الإجمالية الفورية «Real Time Gross Settlement»، حيث يتم عبر هذا النظام التسوية على مستوى المعاملة بصورة فورية ونهائية خلافاً لما هو عليه في آلية التسوية بالصافي التي تتم فيها التسوية بصافي المعاملات وفي نهاية الجلسة. علماً أن بنك السودان المركزي قد ظل يستخدم نظام سراج لتكملة دورة سداد المدفوعات آنياً من خلال تسييل الأوراق المالية لتغطية العجز السيولي المؤقت في حسابات المصارف الجارية طرفه. ومن أهم أهداف إطلاق نظام سراج التسوية الفورية للعجز السيولي المؤقت في حسابات المصارف الجارية للمصارف طرف بنك السودان المركزي، تقليل مخاطر تحصيل الشيكات ومخاطر السيولة، بالإضافة إلى تمكين المصارف والمؤسسات المالية من إدارة سيولتها بصورة فعالة وكفاءة.

كانت الآلية المستخدمة في ذلك الوقت إلزام كافة المصارف وفقاً للمنشور 2009/13 بالاحتفاظ بنسبة 50% من نسبة السيولة العامة لديها في شكل أوراق مالية كضمان لصالح بنك السودان المركزي وذلك بهدف تغطية احتياجات المقاصة، حيث يقوم بنك السودان بشراء الأوراق المحجوزة لديه عند الحاجة لتغطية الرصيد المدين. ويتم تغطية العجز السيولي المؤقت إذا كانت قيمة العجز في الحساب الجاري للمصرف أكبر من قيمة الأوراق المالية المحجوزة طرف بنك السودان، حيث يتم تغطية العجز بقرض حسن من بنك السودان المركزي من خلال فتح حساب خاص لهذا الغرض (حساب التسليف). ويتم استرداد المبالغ المدفوعة لتغطية العجز السيولي المؤقت من حساب التسليف في حساب البنك الجاري طرف بنك السودان.

الجدير بالذكر أن آلية نظام سراج أحدثت نقلة كبيرة في عمليات السوق المفتوحة من حيث التنفيذ، إذ أصبحت عمليات بيع وشراء الأوراق المالية تتم آلياً لتغطية العجز السيولي المؤقت بالمصارف. ولكن صاحبت التجربة إفرازات سلبية استدعت ابتكار آلية جديدة وهي صندوق إدارة السيولة بين المصارف. وتمثلت أبرز السلبات في الآتي:

أ/ الاعتماد الكلي للمصارف على بنك السودان المركزي في تغطية عجزها السيولي المؤقت دون التفكير في البدائل الأخرى والتي بالطبع من أهمها الفوائض النقدية طرف المصارف الأخرى (علماً بأن بعض المصارف لديها فوائض سيولية كبيرة وبعضها

يعاني اختناقات سيولة)، الأمر الذي أدى لإضعاف سوق ما بين المصارف رغم مناشدات بنك السودان المركزي في منشور سياساته السنوية بتفعيل وتطوير ذلك السوق.

ب/ عدم إلمام المصارف بأهمية إدارة السيولة، وكانت الممارسة آنذاك أن المصارف التجارية تعتمد على البنك المركزي في تغطية العجز السيولي، وفي ظل عدم وجود جزاءات أو تكلفة مرتفعة للتغطية من قبل بنك السودان المركزي، فإن ذلك يحفز المصارف لعدم إدارة السيولة بطريقة كفؤة. علماً بأن غياب العقوبات الفعالة أدى إلى إهمال المصارف إدارة سيولتها بكفاءة، وأنها اعتمدت على ما يسمى بدور الأبوة من قبل البنك المركزي (CBOS Fathering).

ج/ تراكم الأوراق المالية الحكومية طرف البنك المركزي جراء عمليات الشراء التي قام بها البنك المركزي، وكما لجأت كثير من المصارف لاستغلال هذه النافذة للتخلص من الأوراق المالية غير المرغوب فيها لانخفاض تكلفة التسييل (Hair-cut) وسرعة الإجراء في هذا النظام مقارنة بذهاب البنك لتسييل أوراقه في السوق الثانوي، وكانت هنالك عدة مقترحات لزيادة تكلفة التسييل، ويوضح الجدول رقم (2) قيمة الأوراق المالية المشتراة من قبل بنك السودان المركزي للأوراق المالية من المصارف التي تواجه عجز سيولي مؤقت وبالتالي يمتلك هذه الشهادات مقابل منح المصارف السيولة النقدية.

جدول رقم (2)

الأوراق المالية المشتراة بواسطة بنك السودان المركزي خلال الفترة (2009 - 2014)

العام	مبلغ تسييل الأوراق المالية	النسبة المتوقعة لمساهمة التسييل في نمو القاعدة النقدية	معدل التضخم
2009	760.3	25.2%	13.4%
2010	809.8	34.1%	15.4%
2011	2,948	65.6%	18.9%
2012	1,804.20	18.7%	44.4%
2013	2,055.00	33.4%	41.9%
2014	1,675.30	28.6%	25.7%

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام المذكورة

يوضح الجدول رقم (2) أعلاه، الأثر السالب لعملية حجز الأوراق المالية لأغراض تغطية العجز السيولي المؤقت للمصارف، حيث أن الضخ السيولي الناتج عن شراء الأوراق المالية من البنوك بغرض تغطية العجز السيولي لديها وانكشاف ارصدها طرف بنك السودان شكل نسبة معتبرة من التوسع في القاعدة النقدية. ويظهر الأثر بصورة واضحة في معدلات التضخم خلال الفترة منذ إطلاق نظام سراج في عام 2009 وحتى عام 2014.

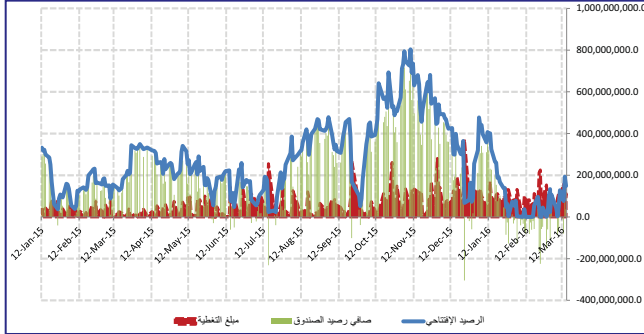
تجدر الإشارة إلى أن بنك السودان المركزي قام في 21 أغسطس 2014 بإلغاء العمل بنظام شراء الأوراق المالية واستبداله بصندوق إدارة السيولة بهدف تخفيض حجم الضخ السيولي بواسطة بنك السودان المركزي الناتج عن تسييل الأوراق المالية عبر نظام سراج والقروض المقدمة (حساب التسليف) عبر النظام، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية التي تنشأ بسبب هذا الضخ السيولي. وقد أسهم بالفعل إطلاق صندوق إدارة السيولة في تقليل معدل التضخم من 25.7% في ديسمبر 2014 إلى 12.6% بنهاية عام 2015، ويظهر ذلك جلياً من خلال مساهمة صندوق السيولة في تخفيض تدخل بنك السودان المركزي في أسواق المال لمعالجة العجزات السيولية التي تواجه بعض المصارف.

4. تغطية العجز السيولي المؤقت عن طريق صندوق إدارة السيولة بين المصارف

تم إنشاء الصندوق بموجب أمر التأسيس الصادر من محافظ بنك السودان المركزي بتاريخ 21 أغسطس 2014م. ويهدف بصورة رئيسية إلى مساعدة المصارف في تغطية العجز تماشياً مع نظام التسويات الآنية الإجمالية، المساعدة في إدارة فائض السيولة بالمصارف لفترات قصيرة، زيادة التعاون وتنشيط تداول الصك بين المصارف، وإصدار ورقة مالية قصيرة المدى قابلة للتداول هدفها الأول إدارة السيولة، بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب على صكوك الصندوق يلائم طبيعة الصك بصفته أداة لإدارة السيولة. علماً بأن الصندوق قائم على إلزامية المشاركة لكافة المصارف العاملة وفق نسب مساهمة يحددها مدير الصندوق مرتكزاً بصورة أساسية في تحديدها على إجمالي ودائع كل مصرف منسوبة إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي. وتتيح ضوابط الصندوق الاشتراك فيه والاسترداد بالقيمة الصافية للصك التي يحددها مدير الصندوق يومياً ووفقاً

شكل رقم (1):

الرصيد الافتتاحي لصندوق إدارة السيولة ومبالغ التغطية (يناير 2015 - مارس 2016)



لضمان نجاح صندوق إدارة السيولة وتحقيق أهدافه المتمثلة في مساعدة المصارف في تغطية العجز السيولي، والمساعدة في إدارة فائض السيولة بالمصارف لفترات قصيرة، بالإضافة إلى مساعدته في تحسين بعض المؤشرات النقدية، يجب الوضع في الاعتبار ابتكار آليات من قبل إدارة الصندوق بخصوص الاكتتاب (الاشتراك الإضافي) وذلك تحفيزاً للمصارف التي لديها فوائض سيولية بالدخول في عملية الاشتراك الإضافي بصورة مستمرة. وحتى 24 فبراير 2016 توجد (10) مصارف فقط لديها إشترك إضافي بالصندوق بنسبة بلغت 34% من إجمالي المصارف الملتزمة بحجم مساهمتها الإلزامية في الصندوق، وبنسبة 27% من إجمالي الجهاز المصرفي (37) مصرف. وأحد المعايير المستخدمة لتحفيز المصارف على سبيل المثال يتم تحفيز المصارف التي تمول القطاعات ذات الأولوية (الزراعة، الصناعة، الصادر وغيرها). على أن يتم تقديم الحافز للمصرف المعين في حال بلغت نسبة تمويله للقطاعات ذات الأولوية إلى إجمالي التمويل ما يعادل 35% أو أكثر. وبالتالي لا بد من تصميم آلية لإدارة الصندوق لتقديم حوافز للاكتتاب الإضافي حسب مبلغ الاشتراك الإضافي لكل بنك، علماً بأن تشجيع وتطوير سوق ما بين المصارف يقع ضمن مجالات الحوافز الواردة في منشور الحوافز (2012/5) ويمكن زيادة معدل العائد حسب مبلغ الاشتراك الذي يقوم بدفعه كل مصرف للصندوق، أي أن نسبة العائد تتصاعد كلما زاد مبلغ الإشتراك الإضافي، وهذا الحافز يكون ملزم لإدارة صندوق إدارة السيولة، ويمكن أيضاً تقديم حوافز إضافية من قبل بنك السودان المركزي في حال توفر إحصائيات عن حجم الاشتراكات الإضافية للمصارف.

لضوابط عمل الصندوق. بالإضافة للمساهمة الاختيارية بالاشتراك الإضافي.

وتتمثل الآلية المستخدمة بواسطة صندوق إدارة السيولة في تغطية العجز السيولي المؤقت للمصارف بمنح القرض الحسن لتغطية المصرف في نظام سراج بعد استرداد كامل صكوكه، ويكون بمقدار مبلغ العجز (الفرق في قيمة صكوكه المستردة وقيمة العجز في المقاصة)، ويجب على المصرف إعادة القرض الممنوح له خلال خمسة أيام عمل من تاريخ حصوله على القرض. وفي حالة عجز المصرف عن الإيفاء بسداد القرض خلال المدة المحددة يتم مخاطبة بنك السودان المركزي في اليوم السادس لتسديد القرض نيابة عن المصرف، وذلك وفقاً لما جاء في أمر تأسيس الصندوق الصادر من محافظ بنك السودان المركزي. وقد استفادت العديد من المصارف خلال عام 2015 من الحصول على قروض حسنة لتغطية العجز السيولي المؤقت وبلغت عدد مرات الحصول للمصارف المستفيدة على قروض حسنة 269 مرة.

وبالرغم من أن تجربة صندوق إدارة السيولة بين المصارف تجربة جديدة ويتم الاعتماد عليها كآلية لسد العجز السيولي بالمصارف السودانية، فقد حققت خلال الفترة من سبتمبر 2014 وحتى نهاية عام 2015 نجاحاً ملحوظاً، وأسهمت بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف السياسة النقدية وفي مقدمتها المساهمة في تخفيض معدل التضخم من 25.7% في ديسمبر 2014 إلى 12.6% بنهاية عام 2015، ويظهر ذلك جلياً من خلال مساهمة صندوق السيولة في تخفيض تدخل بنك السودان المركزي في أسواق المال لمعالجة العجزات السيولية التي تواجه بعض المصارف. يوضح الشكل البياني رقم (1) أرصدة صندوق السيولة خلال الفترة من يناير 2015 وحتى مارس 2016 وحجم مبالغ التغطية التي قام بدفعها للمصارف لسد فجوة العجز السيولي المؤقت، ويتضح أيضاً في معظم الأوقات أن أرصدة الصندوق كانت كافية لتغطية العجز السيولي المؤقت، وذلك من خلال كفاية صافي رصيد الصندوق (وهو الفرق بين الرصيد الافتتاحي ومبلغ التغطية).

1-4. أثر صندوق إدارة السيولة على السياسة النقدية في ظل عدم وجود تسييل الشهادات عبر نظام سراج

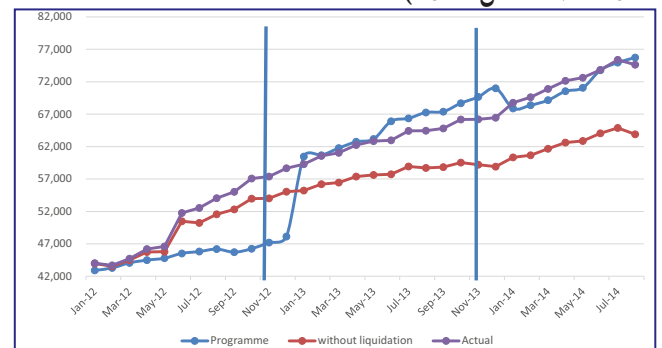
لقياس هذا الأثر تم إجراء نموذج محاكاة بافتراض أن إطلاق صندوق إدارة السيولة سوف يخفض من حجم الضخ السيولي بواسطة بنك السودان المركزي الناتج عن تسييل الأوراق المالية عبر نظام سراج والقروض المقدمة (حساب التسليف) عبر النظام، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية التي تنشأ بسبب هذا الضخ السيولي.

الشكل رقم (2) يوضح النمو في عرض النقود الفعلي مقارنة بالنمو المستهدف حسب السياسة وإيضاً مسار النمو المتوقع لعرض النقود في حال عدم وجود ضخ سيولي ناجم عن تسييل الشهادات عبر نظام سراج، وهذا المسار يحاكي عملية افتراض أن صندوق إدارة السيولة قد تم إنشائه في ديسمبر 2011، والفارق الكبير بين نمو عرض النقود، حسب هذا المسار والنمو الفعلي يعكس بوضوح الأثر القوي جداً الذي سيشكله إنشاء صندوق إدارة السيولة على التحكم في نمو عرض النقود وبالتالي تحقيق معدلات التضخم المستهدفة حسب السياسة بل سيتعدى هذا الأثر السياسة النقدية إلى إتاحة الفرصة لزيادة تمويل عمليات الإنتاج الحقيقي والتي تعتبر هدفاً استراتيجياً حسب موجهات البرنامج الخماسي مع الالتزام بمستويات نمو عرض النقود المستهدفة.

كما يتمثل الأثر الإيجابي الآخر في تدعيم صندوق إدارة السيولة لإستقلالية البنك المركزي من خلال تخفيض العبء الناتج عن تحمل الأوراق المالية الحكومية المحجوزة لأغراض سراج، إضافة إلى استخدام بنك السودان المركزي لأوراق مالية مصدرة بواسطته (شهاب 2) كضمان للقيام بدوره كملجأ أخير.

شكل رقم (2)

مسار النمو المتوقع لعرض النقود بدون تسييل أوراق مالية (يناير 2012 - أغسطس 2014)



2-4. أهم أوجه القصور في إدارة السيولة بواسطة صندوق إدارة السيولة بين المصارف

بناءً على الممارسة الحالية وطريقة عمل صندوق إدارة السيولة بين المصارف توجد هنالك أوجه قصور عديدة يمكن أن نجعلها في الآتي:

- يكافئ الصندوق المصرف صاحب العجز في حالة ما إذا فاق عجزه مساهمته في الصندوق وذلك بسد عجزه دون تكلفة، باستخدام آلية القرض الحسن.
- الاعتماد على أداة واحدة للتوظيف وهي شهادة شهامة التي قد توجه بعض الصعوبات أحياناً في التسييل (والصندوق يعاني بالفعل في حال زيادة المعروض من الشهادات في السوق الثانوي).
- عجز بعض المصارف عن صيانة حجم مساهمتها الإلزامية بالصندوق، حيث أن موارد الصندوق تعتمد على الاكتتاب الإضافي وتسييل الموجودات العينية وإعادة شراء الصكوك المستردة.

5. التجربة العالمية مقابل تجربة صندوق إدارة السيولة

في معظم تجارب الدول والتي تعتمد العمل بالنظام المصرفي التقليدي، تكون تغطية العجز السيولي المؤقت متاحة في سوق ما بين المصارف وهو السوق الذي يتيح للمصارف التعامل فيما بينها بتقديم قروض لبعضها البعض لفترة زمنية محددة. ومعظم القروض بين المصارف ذات آجال تمتد لأسبوع واحد أو أقل، ولكن غالبية القروض تكون خلال ليلة واحدة (Overnight Loan) وبسعر فائدة معلوم (Overnight Rate).

وسعر الفائدة بين المصارف هو معدل الفائدة المفروض على القروض قصيرة الأجل بينها خلال الليلة أو اليوم، وتقوم المصارف بعملية الإقراض والاقتراض في سوق ما بين المصارف من أجل إدارة سيولتها بكفاءة. ويجب على المصرف المقترض أي يجب على المقترض تسديد الأموال المقترضة بالإضافة إلى الفائدة في بداية العمل في اليوم التالي. وفي حال لجوء تلك المصارف للبنك المركزي للإقتراض تكون تكلفة الاقتراض عالية جداً (High Overnight rate) مقارنة مع تكلفة الاقتراض من سوق ما بين المصارف.

في المقابل فإن تجربة صندوق إدارة السيولة تعتبر تجربة فريدة والأولي من نوعها على مستوى كافة البنوك المركزية، ويتيح الصندوق للمصارف التي تواجه مشاكل مؤقتة في السيولة من

7. الخاتمة والتوصيات

توصلت الدراسة إلى أن إلغاء العمل بنظام شراء الأوراق المالية بواسطة نظام سراج وإستبداله بصندوق إدارة السيولة كان قراراً صائباً من واقع النجاح التي تحققت والذي أدى إلى تحسن بعض مؤشرات السياسة النقدية، إلا أن نجاح صندوق إدارة السيولة في تحقيق أهدافه والمتمثلة في مساعدة المصارف في تغطية العجز السيولي وتقليل تدخل بنك السودان المركزي لعملية التغطية، والمساعدة في إدارة فائض السيولة بالمصارف لفترات قصيرة يتطلب القيام بجزمة من الإجراءات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ/ الشروع في بحث آليه أخرى غير القرض الحسن بحيث تساعد في المستقبل القريب على عدم استغلال موارد صندوق إدارة السيولة من قبل المصارف، على أن يتم ذلك بالتعاون مع الهيئة العليا للرقابة الشرعية في إيجاد آلية لتفعيل وتطوير سوق ما بين المصارف، مثل استثمار الفوائض المتوفرة لدى بعض المصارف وفق عائد مناسب ومطابق لمتطلبات الشريعة الإسلامية (Investing Overnight of the excess Reserves of Banks).

ب/ التنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الشرعية لإدخال أدوات نقدية قصيرة الأجل يتم تدولها بين المصارف بهدف إدارة السيولة وتوسيع نشاط سوق ما بين المصارف.

ج/ تقوية السياسات والضوابط المتعلقة بطلبات تغطية العجز السيولي المؤقت، بحيث يصبح خيار لجوء المصارف لبنك السودان المركزي مكلفاً من لجوئها إلى صندوق إدارة السيولة (سوق ما بين المصارف) وهذا يتطابق مع نظرية دور البنك المركزي كملجأ أخير ويتسق مع أفضل الممارسات العالمية في حدوث عجز المصارف لإدارة سيولتها بكفاءة.

د/ وضع آلية بخصوص الاكتتاب (الإشتراك الإضافي) في صندوق إدارة السيولة وذلك تحفيزاً للمصارف التي لديها فوائض سيولية بالدخول في عملية الإشتراك الإضافي بصورة مستمرة تشجيعاً لسوق ما بين المصارف، وفق مجالات الحوافز الواردة في منشور الحوافز (2012/5) المتعلقة بالمشاركة في تفعيل سوق ما بين المصارف.

هـ/ إنشاء إدارة متخصصة لإدارة السيولة في كل مصرف تكون لديها لوائح وضوابط وإجراءات واضحة، بالإضافة لوجود هيكل تنظيمي يساعد في إدارة مخاطر السيولة وتكون تلك الإدارة خاضعة لإشراف ومراجعة الإدارة العليا بالمصرف.

الإقتراض من الصندوق وبتكلفة رمزية ومن دون الإعتماد على بنك السودان المركزي خلال فترة تمتد إلى 5 أيام عمل وهي فترة كافية جداً لكي يرتب المصرف المعين وضعه السيولي، وهذا غير متاح بالنظام المصرفي التقليدي إذ أن المصرف المعين يجب أن يسدد مبلغ القرض خلال اليوم التالي من تاريخه وبسعر فائدة محدد مسبقاً. وبالتالي فإن الميزة التكافلية المتوفرة بصندوق إدارة السيولة تساعد في معالجة الإختناقات السيولة التي تتعرض لها المصارف من فترة ولأخرى. وفوق كل ذلك فإن خيار اللجوء لبنك السودان المركزي متاحاً للمصارف في حال مرور 5 أيام عمل ولم تتحسن مواقفها السيولة، وتستطيع الاقتراض من بنك السودان المركزي وبتكلفة رمزية أيضاً مقارنة بالتكلفة العالية جداً والمتوفرة بالنظام المصرفي التقليدي، وهذا ما يعزز فرضية أن المصارف الإسلامية حققت نجاحاً كبيراً في إدارة السيولة منذ قبل حدوث الأزمة العالمية المالية عام 2008 وحتى تاريخه. وبالرغم من ذلك النجاح تحتاج إدارة السيولة لمزيد من إستحداث أدوات إدارة السيولة قصيرة الأجل تساعد المصارف في تحسين مراكزها السيولية وبالتالي تقليل إعتمادها على القروض الحسنة لتغطية عجزها السيولي المتكرر.

6. النتائج

- تعتبر تجربة صندوق إدارة السيولة في تغطية العجز السيولي المؤقت للمصارف، ورغم حداثة أفضل من تجربة التمويل المباشر من بنك السودان المركزي لتغطية العجز، وأفضل بالطبع من تجربة تغطية العجز عن طريق نظام سراج (مما نتج عنه تهاون بعض المصارف في إدارة سيولتها بصورة كفوّة، وذلك لأن بنك السودان المركزي يتحمل عبء التغطية وبدون تكاليف على المصارف المستفيدة).

- تقديم القرض الحسن (قرض من غير أي فوائد) يتم عادة للمساهمة في حل مشكلة الإختناقات السيولية للمصارف الضعيفة والمصارف المشككة (Problematic Banks).

- أدى قرار إلغاء حجز الأوراق المالية لأغراض تغطية العجز السيولي المؤقت للمصارف إلى تقليل تدخل بنك السودان المركزي وبالتالي تلافي الأثر السالب للضخ السيولي والذي سوف يؤدي إلى التوسع في القاعدة النقدية.

و/ ضرورة عقد ورشة عمل للمصارف حول "إيجابيات إدارة السيولة في المصارف السودانية بواسطة صندوق إدارة السيولة بين المصارف" يشارك فيها بنك السودان المركزي، حيث يتم فيها استعراض أهداف إدارة السيولة بالمصارف مثل المحافظة على استمرار المؤسسة المالية في أداء وظيفتها على أحسن وجه، تقوية ثقة المتعاملين مع المؤسسة المالية وبالتالي الاستمرار في التعامل معها من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم، وتسهيل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة، وغيرها.

الملاحق

(1) آلية منح التمويل من بنك السودان المركزي في حال حدوث عجز سيولي مؤقت

- 1/ تقدم البنوك طلباتها وفق استمارة معدة لهذا الغرض.
- 2/ دراسة وتحليل البيانات الموجودة بالاستمارة ومن ثم التوصية بقبول الطلب أو رفضه.
- 3/ يحال الطلب لإدارة التمويل لمزيد من الدراسة، وذلك لمعرفة إن كان قد تعرض البنك لعجز سيولي في الفترات السابقة وحجم المبالغ التي يحتاجها البنك لسد هذا العجز، والسيرة التاريخية للبنك فيما يخص تمويل العجز السيولي ومن ثم كتابة مذكرة خاصة بالعملية توصي بمنح التمويل أو عدمه ومن ثم يرفع للإدارة العليا.
- 4/ في حالة الموافقة على التمويل يطلب من البنك تقديم شيك ضمان بالمبلغ المصدق أو تفويض بالخصم من حسابه الجاري طرف بنك السودان.
- 5/ يتم توقيع عقد (مضاربة/قرض حسن) بين إدارة التمويل بالبنك المركزي والمصرف التجاري.
- 6/ يضاف المبلغ إلى الحساب الجاري للمصرف طرف بنك السودان.
- 7/ تكون فترة التمويل الممنوح أسبوعاً واحداً قابلة للتجديد لأسبوع واحد آخر.
- 8/ يتم استرداد التمويل الممنوح تلقائياً بخصمه من حساب البنك بنهاية الفترة.
- 9/ يجوز منح التمويل السيولي في حدود السقف المقرر لكل بنك بمعدل طلبات لا تزيد عن مرتين في الشهر وعلى ألا تتعدى الأربعة طلبات خلال ثلاثة شهور.
- 10/ يتاح هذا التمويل للمصارف بصيغة المضاربة المطلقة (وديدة استثمارية لأجل) وفي حالة تمكن البنك من رد التمويل خلال

(7) أيام من تاريخ المنح يعفى من دفع أي عائد عليه. وأما في حالة تجاوز المصرف لهذه الفترة، فإنه يدفع لكل الفترة (أسبوعين) على أن يكون نصيب بنك السودان في توزيع العائد على هذا التمويل 90 % مقابل 10 % للبنك المعني.

11/ في حالة تجاوز رصيد البنك المكشوف طرف بنك السودان المركزي للسقف المقرر له، يجوز منحه التمويل شريطة أن يقوم البنك بتغذية حسابه بالفرق حتى يتمكن من دخول غرفة المقاصة، وفي حالة الإخفاق في ذلك يحال البنك المعني للإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي للتقرير بشأنه. ويطبق هذا الإجراء أيضاً في حالة أن يتقدم البنك بطلبات لهذا النوع من التمويل تفوق المعدل المقرر (أكثر من طلبين في الشهر أو أكثر من أربعة طلبات خلال ثلاثة أشهر).

أهم المصادر والمراجع

- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، وتقارير صندوق إدارة السيولة.
- إدارة السيولة في الإقتصاد السوداني خلال الفترة (1960-2008)، مجلة المصرفي العدد 55.
- تجارب ورؤى في معالجة العجز السيولي المؤقت (تجربة بنك السودان المركزي).
- Technical Assistance Mission on Developing an Interbank Market, November 20-30, (2011, Nelly Batchoun, International Monetary Fund, IMF).
- The Lender of Last Resort Function after the Global Financial Crisis, by Marc Dobler, Simon Gray, Diarmuid Murphy, and Bozena Radzewicz-Bak, IMF Working paper, WP/16/10.

أضواء على.. سياسات بنك السودان المركزي السارية



سياسات



إعداد

حسن محجوب الزبير علي

إدارة البحوث والتنمية

في إطار سعيه المتواصل لتنظيم العمل المصرفي بالبلاد بصورة أكثر كفاءة وفعالية، يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدورية المنتظمة، وذلك في إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية التي تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي، وخلال الربع الأول من العام 2016 أصدر عدد من المنشورات تمثلت في الآتي:

(أ) منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

1. المنشور الخاص بتخصيص نسبة 10% من حصائل الصادرات عدا البترول والذهب رقم (2016/1) بتاريخ 17 يناير 2016، وذلك عملاً بسلطات السيد/ محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م، فقد تقرر أولاً: إلغاء منشور إدارة السياسات رقم 2013/5 الصادر بتاريخ 2013/3/18م والخاص بتخصيص نسبة 10% من حصائل الصادرات غير البترولية. ثانياً: الاستمرار في تخصيص نسبة 10% من حصائل الصادرات عدا البترول والذهب لصالح استيراد الأدوية ومدخلات صناعة الأدوية، وذلك وفقاً لعدة ضوابط متمثلة في: أن تقوم المصارف بتخصيص نسبة 10% من حصائل الصادرات عدا البترول والذهب قبل أن تتم إضافتها لحسابات الصادر لصالح استيراد الأدوية الأساسية والمنقذة للحياة ومدخلات صناعة الأدوية، وأن تقوم المصارف بفتح حساب يسمى حساب استيراد الأدوية يغذى بنسبة الـ 10% المخصصة من حصائل الصادر، على أن يستخدم الحساب فقط في استيراد الأدوية الأساسية والمنقذة للحياة ومدخلات صناعة الأدوية. وعلى المصارف تنفيذ عمليات استيراد الأدوية الأساسية والمنقذة للحياة ومدخلات صناعة الأدوية بعد الحصول على موافقة مجلس الأدوية والسموم على العملية المراد تنفيذها، كما تم توجيه المصارف بالالتزام التام باستغلال نسبة الـ 10% المخصصة حسب ما هو مذكور أعلاه، وكذلك تم توجيهها بموافقة بنك السودان المركزي - إدارة النقد الأجنبي براجعة أسبوعية توضح حركة حساب استيراد الأدوية ومدخلات صناعة الأدوية المفتوح طرفها والعمليات التي تم تنفيذها.
2. المنشور المتعلق بتخصيص نسبة 10% من حصائل الصادرات عدا البترول والذهب رقم (2016/2) بتاريخ 20 يناير 2016، وذلك عملاً بسلطات السيد/ محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل

بالنقد لسنة 2013م، تقرر أولاً: إلغاء منشور إدارة السياسات رقم 1/2016 الصادر بتاريخ 17/1/2016م والخاص بتخصيص نسبة 10% من حصائل الصادرات عدا البترول والذهب، ثانياً: العمل بمنشور إدارة السياسات رقم 5/2013م الصادر بتاريخ 18/3/2013م والخاص بتخصيص نسبة 10% من حصائل الصادرات غير البترولية.

3. المنشور الخاص بالسماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع المشتقات البترولية بأنواعها المختلفة رقم (3/2016) بتاريخ 14 فبراير 2016، وذلك تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم (679) لسنة 2015م الصادر من السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ 21/12/2015م القاضي بالسماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع المشتقات البترولية بأنواعها المختلفة وإحفاً منشور بنك السودان المركزي- إدارة السياسات رقم 10/2015 الصادر بتاريخ 15/12/2015م، والذي بموجبه سمح للقطاع الخاص باستيراد المشتقات البترولية بأنواعها المختلفة وبجميع طرق الدفع بما فيها الاستيراد بدون تحويل قيمة، وعلى المصارف الحصول على كافة المستندات المشتملة على الضوابط والمواصفات الفنية والقياسية الصادرة من وزارة النفط والغاز عند تنفيذ عمليات استيراد المشتقات البترولية، وأن تقوم سلطات الجمارك بإصدار إستمارة الإستيراد (IM) للمشتقات البترولية المستوردة على أساس الاستيراد بدون تحويل قيمة.

(ب) منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1. المنشور الخاص بانتقال العاملين بالجهاز المصرفي رقم (1/2016) بتاريخ 10 فبراير 2016، وذلك في إطار تنظيم عملية انتقال العاملين فيما بين المصارف والحقاً الى للمنشورات السابقة بهذا الخصوص بالارقام (92/59، 93/24، 93/29، 93/46، 95/26، 95/27، 2008/9) والتعميم الصادر بتاريخ 17/7/2006م فقد تقرر عند تقديم طلب للموافقة على تعيين موظف منتقل من مصرف لآخر ويكون لدى الموظف المعني التزامات مالية تجاه الجهاز المصرفي، على المصرف مقدم الطلب إبراز تعهد مع طلبه بتحمل التزامات الموظف المنتقل إليه.

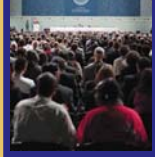
2. المنشور الخاص بمزاولة العمل في العطلات الرسمية والفترات المسائية رقم (2/2016) بتاريخ 11- فبراير 2016، وذلك في إطار تفعيل سياسات بنك السودان المركزي التي تهدف الى توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف ونشر الخدمات المصرفية من خلال تبني استراتيجية الشمول المالي والوصول بالخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع بما يناسب احتياجاتهم فقد تقرر إلغاء المنشور رقم (99/1) الخاص بالعمل بعد ساعات العمل الرسمية، والمنشور رقم (2002/22) الخاص بالعمل بعد ساعات العمل الرسمية، و

المنشور رقم (1/2014) الخاص بمزاولة العمل بعد ساعات العمل في الفترات المسائية، والتعميم الصادر بتاريخ 29/7/2013م والخاص بمزاولة العمل بعد ساعات العمل في الفترات المسائية. وبعد الموافقة على مزاولة العمل المصرفي في العطلات الرسمية والفترات المسائية (ويقصد بالعمل المسائي الاضافي العمل مع الجمهور بعد ساعات العمل الرسمية المحددة) على مجالس إدارات المصارف اتخاذ التحولات واجراءات السلامة والأمن والتأمين اللازمة، وإخطار بنك السودان المركزي بقرار مجلس الادارة لمزاولة فروعكم للعمل أو في حالة التوقف عن العمل في الأوقات المذكورة.

3. المنشور الخاص بسقف التمويل الأصغر رقم (3/2016) بتاريخ 16 فبراير 2016، وذلك تفعيلاً لسياسات بنك السودان المركزي التمويلية الرامية الى تخفيف حدة الفقر وتنمية وترقية قطاع التمويل الأصغر بالسودان، ودفع عجلة النمو الإقتصادي في مجالات الإنتاج بما يتوافق مع أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي الذي يهدف الى توجيه الموارد من أجل زيادة الإنتاج بالقطاعات الإنتاجية، فقد تقرر رفع سقف التمويل الأصغر من (20) ألف جنيه (عشرون ألف جنيه) الى (30) ألف جنيه (ثلاثون ألف جنيه) للقطاعات الإنتاجية وهي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، القطاع الصناعي (الحرفيين)، شريحة مشاريع الخريجين. كما تم توجيه المصارف والمؤسسات المالية التقيد بكافة ضوابط وموجهات منح التمويل الأصغر.

4. التعميم المتعلق بإعتماد عقود البيع في المعاملات المصرفية بتاريخ 13 مارس 2016، وذلك الحاقاً للتعميم الصادر بتاريخ 3 نوفمبر 2015م الخاص باعتماد الفواتير النهائية عند منح التمويل واستناداً إلى خطاب ديوان الضرائب بتاريخ 24 يناير 2016م النمرة: د ص/أ ع/2016/ 312، فقد تقرر اعتماد عقود البيع في المعاملات المصرفية المتعلقة بالمعاملات الخاصة بقطاعات الثروة الحيوانية والزراعة والرعي فإن منتجي هذه القطاعات معفيين من الضريبة على القيمة المضافة وخاضعين لفئة الصفر على إجمالي الدخل وفقاً لقانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة 2001 وقانون ضريبة الدخل لسنة 1986، استناداً على ذلك يمكن اعتماد عقود البيع في معاملاتهم المصرفية و في حالة تعامل هذه القطاعات مع التجار فيجب أن يتم التعامل بالفاتورة النهائية، وذلك وفقاً لما نص عليه القانون. المعاملات الخاصة بموردي الخردة والتعدين الأهلي وبعض سلع الصادر والتي يتم فيها شراء البضائع والسلع من المنتجين مباشرة، فإن هذه الأنشطة خاضعة للضرائب المختلفة، ويمكن اعتماد عقود البيع فقط في حالة الشراء بالتجزئة من الأفراد والأشخاص غير المكلفين بالضريبة على القيمة المضافة.

المؤتمر التنسيقي لوزراء الزراعة بالولايات



ندوات
ومؤتمرات



رصد ومتابعة

محمد الحسن الخليفة

مدير إدارة البحوث والتنمية

نظمت وزارة الزراعة والغابات المؤتمر في يومي 27-28/3/2016 بقاعة ادارة التخطيط الزراعي المؤتمر التنسيقي لوزراء الزراعة بالولايات، وذلك تحت شعار (كفاءة تطبيق التقانات الزراعية لزيادة الإنتاج ودعم الصادرات).

خاطب الجلسة الافتتاحية السيد/ وزير الزراعة والغابات د. ابراهيم الدخيري حيث ركز على خمسة قضايا اساسية ليتداول حولها المشاركون وتشمل: صناعة توطين التقاوي، كفاءة استخدام الموارد الطبيعية واستدامتها، النفرة الغابية والحلول المتكاملة والاحصاء الزراعي ودوره في توفير المعلومات.

شارك في المؤتمر وزراء الزراعة بالولايات وعددهم (18) وزير بجانب عدد من موظفي وزارة الزراعة الاتحادية وعدد من الممثلين للجهات الاخرى ذات الصلة مثل اتحاد اصحاب العمل والبنوك وبنك السودان المركزي.

تم تقديم اربعة اوراق عمل، الورقة الاولى بعنوان دور وزارة الزراعة والغابات والوزارات الولائية في رفع الإنتاجية قدمها السيد/ علي قدوم الغالي - وكيل وزارة الزراعة. والثانية بعنوان تنسيق المعلومات بين المركز والولايات قدمها د. نبيل أحمد سعد، والثالثة بعنوان البحوث الزراعية والخطط التفصيلية لتطوير التقانات وتوطين إنتاج التقاوي والمعلومات والموارد. قدمها بروفيسر الصادق سليمان، والرابعة بعنوان دور القطاع الخاص في توفير المدخلات وتقديم الخدمات الزراعية قدمها بروفيسر مأمون ابراهيم ضوء البيت.

تم تقديم مداخلات من قبل السادة وزراء الزراعة بالولايات ومدراء الادارات بوزارة الزراعة ومدير البنك الزراعي السوداني.

تعتبر الورقة الاولى إطارية استعرضت مقدمة عن اهمية القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً تطرقت الورقة

لسمات الزراعة في السودان وشملت تدهور إنتاجية المحاصيل مقارنة مع بعض الدول وتدني نوعية المنتج والاعتماد على النظم الزراعية التقليدية وأشارت الورقة إلى أن تدني الإنتاجية يعزى إلى عدد من العوامل أهمها:

أسباب موسمية وهيكلية واجتماعية وإدارية، وضعف التمويل والتسويق، ومشاكل البنية التحتية، وضعف تبني التقانات الحديثة، وتضارب الاختصاصات وضعف الخدمات المساندة ومنها البحوث والإرشاد والوقاية.

ووفقاً لهذه المعطيات تهدف وزارة الزراعة والغابات إلى تحويل القطاع الزراعي من قطاع إعاشة متدني الإنتاجية والنوعية إلى قطاع ديناميكي قادر على النمو المستدام بنسب عالية. وبالانتقال من التركيز على الإنتاج فقط إلى النظرة الشاملة لسلسلة القيمة المضافة، والتي تبدأ من الزراعة وتنتهي بالمستهلك، وتنسيق الجهود خلال هذه السلسلة وإيجاد الآليات المؤسسية التي تعمل من خلالها، وفي هذا الإطار يمثل الهدف الاستراتيجي للوزارة في زيادة الإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المواد الخام للقطاع الصناعي، وتخفيف حدة الفقر بتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات وإحلال الواردات، ولتحقيق ذلك أشارت الورقة إلى أن هنالك عدد من العوامل المتاحة تشمل رفع قدرات المنتجين وتطوير وتحديث النظم الزراعية وتهيئة البيئة المواتية للإنتاج الزراعي وتطوره المستدام، رفع قدرات المنتجين ومعالجة قضايا الأراضي الزراعية، حماية وتنمية الموارد الطبيعية، التصنيع الزراعي واستغلال الطاقات المعطلة في القطاعين الزراعي والصناعي، أعمال متطلبات الجودة والسلامة الغذائية، اعتماد الشراكات الاستراتيجية نهجاً رئيسياً في تحقيق أهداف الوزارة. ويتطلب ذلك عدد من التدخلات تشمل: تمكين الاستثمار الزراعي والاهتمام بالسياسات الزراعية والتمويل والتأمين الزراعي وتطوير القطاع البستاني وقطاع التصنيع الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد.

تطرقت الورقة إلى ضرورة التنسيق بين المركز والولايات ويتطلب ذلك تكامل الأدوار وعدم التداخل والتضارب في الاختصاصات والالتزام بالمهام والمسؤوليات بكل دقة ووضع الكوادر المناسبة في المكان المناسب لضمان تحقيق الأهداف، وتنسيق إدارة القطاع الزراعي يتطلب التكامل والشمول وذلك من خلال عدد من الجوانب أهمها:

- وجود آلية قوية لرسم السياسات والتخطيط والتمويل، وإبراز الميزات النسبية للمنتجات وقدرتها التنافسية من خلال تحليل اقتصاديات إنتاجها وتسويقها والتنسيق بين إدارة التخطيط والسياسات والإحصاء والتسويق والمتابعة والتقييم ونظم معلومات ذات كفاءة عالية.

- توطين التقاوي نسبة لأهميتها في زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعزيز دور الدولة في الإنتاج والرقابة على التقاوي.

- تشجيع قيام تنظيمات المنتجين والجمعيات التعاونية الزراعية باعتبارها النموذج العالمي الناجح في تطوير العمل الزراعي وتوفير وسائل الإنتاج وتساعد على تصريف الإنتاج والحصول على أسعار عادلة، كما أنها تمثل تجمع لتحقيق مطالب المزارعين.

- رعاية وحماية البيئة الزراعية واستنباط القوانين واللوائح التي تحد من تدهور، واختلال التوازن البيئي الذي يخل بشروط التنمية المستدامة.

- وجود آلية مؤسسية مقتدرة تنظر في قضايا القطاع المطري والمروحي وإمكانات تطويره لحد من المخاطر، ويحتاج ذلك لاستنباط أساليب جديدة في الدعم والحماية والتطوير لاستقرار المنتجين وبقاءهم في دائرة الإنتاج.

- تكامل وترابط الأدوار بين منظومات التخطيط والبحوث والمراعي، والبيئة والإنتاج الحقلي لتحقيق التنمية الزراعية المتكاملة.

وأيضاً تضمنت الورقة أهم موجهات البرنامج الخماسي الخاصة بالقطاع الزراعي ومن أهمها الآتي:

- اعتماد الزراعة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية تدور حولها وتتكامل معها القطاعات الأخرى مكتملة لدورها وموسعة لقاعدة الإنتاج والخدمات وتجسيراً للفجوة بين الريف والحضر وصولاً للتنمية البشرية المنشودة.

- العمل على مكنته العمليات الزراعية من خلال إنتاج أصناف قابلة للحصاد آلياً وتشجيع الشراكة بين الشركات المنتجة والموفرة للآليات والمعدات الزراعية والمنتجين، وتيسير حصول المنتجين على الآلات والمعدات الزراعية وربط التمويل بتطبيق التقانات.

- معاملة مدخلات الإنتاج كالأدوية من حيث سعر الصرف بما يساهم في رفع الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للأسمدة والمبيدات وخفض تكلفة التمويل، وتمكين المستهلك من الحصول على الغذاء الآمن وبالقدر الكافي وبأسعار في متناول الجميع.

- تحفيز المنتجين عبر شراء فوائض الإنتاج بما يساهم في استقرار الأسعار وتحقيق عائد مجز للمزارع.

- الحد من تهريب الحبوب الغذائية والحبوب الزيتية والسمغ العربي. العمل على زيادة السعة التخزينية للحبوب بالبلاد تحسباً لدورات الجفاف المتوقعة، وبناء مخزون استراتيجي يساهم في استقرار الأسعار والأمن الغذائي بما يعادل 3-5 مليون طن.

- استمرار سياسة تجميع صغار المزارعين في كيانات تعاونية وتنظيمات منتجين تساهم في إتاحة التمويل لهم عبر البنوك والصناديق التمويلية المتخصصة.

وكذلك استعرضت الورقة أهداف للبرنامج الخماسي للفترة 2015 - 2019 بالتركيز على خطة عام 2016 وذلك فيما يتعلق بالمساهمات المستهدفة والإنتاج للمحاصيل الزراعية الرئيسة بالقطاعات المروي والمطري بالإضافة للمدخلات.

خلص المؤتمر إلى مصفوفة خطة تنفيذية إطارية للعام 2016 وتكوين لجان متابعة على مستوى الولايات بإشراف السيد/ وزير الزراعة بالولاية وبرئاسة السيد/ المدير العام وعضوية الجهات ذات الصلة. أوضحت المصفوفة المجالات والأهداف المطلوب تنفيذها والجهة المنفذه واشتملت على المجالات الآتية:
- إنتاج وتوطين التقانات الزراعية

- المعلومات والإحصاءات
- التمويل والتأمين الزراعي
- إدارة واستخدام الموارد
- البنيات التحتية
- تنويع الإنتاج الزراعي
- الغابات
- التنسيق والتنفيذ والمتابعة على المستوى الاتحادي والولائي المحلي.

ويلاحظ أن التمويل والتأمين الزراعي وتوحيد سعر الصرف للمدخلات الزراعية يلي البنك المركزي والبنوك وقد تم تفصيلها على النحو التالي:

المجال	المطلوب تنفيذه	الجهة المنفذة
زيادة حجم التمويل المصرفي الموجه للإنتاج الزراعي وربطه بتطبيق التقانة	تنظيم المنتجين التمويل حسب العمليات إعلان السياسات التمويلية مبكراً إعلان الاسعار التشجيعية	وزارة الزراعة والغابات وزارة الزراعة والغابات البنك الزراعي والبنوك التجارية
توحيد سعر الصرف للمدخلات الزراعية	تسهيل الضمانات	الإدارة المختصة
الاستمرار في سياسة دعم الدولة للتأمين الزراعي ودرء المخاطر		شركات التأمين
التأهيل لتلقي التمويل عبر مؤسسات التمويل الأصغر لصغار المزارعين		
أيلولة البنك الزراعي لوزارة الزراعة للعمل على تنفيذ السياسات وأن يكون بنكاً تنموياً وليس تجارياً		

المهايير التقنية لاستخدام النظم



أضواء
على

مقدمة:

يرجع ظهور واستخدام الكمبيوتر بالمفهوم الحديث إلى أربعينيات القرن الماضي، ومن ثم بدأ التطور من جيل إلى آخر، حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي وظهور أجهزة الكمبيوتر الشخصية (Personal Computers). وبظهور أجهزة الكمبيوتر الشخصية انفتح باب آخر في ماهية الكمبيوتر ومن ثم استخدامات الكمبيوتر بالصورة التي بلغت أوجها بظهور الانترنت في منتصف تسعينيات القرن الماضي.

بظهور الانترنت، انفتح باب آخر للتطور التكنولوجي الذي نعيش فيه حالياً والذي ظل في اضطراب وتطور على مدار الثانية الواحدة، حتى أصبح الكمبيوتر والأجهزة الأخرى تختصر في جهاز صغير بظهور الهواتف الذكية التي صارت اليوم لغة وثقافة لا غنى عن استخدامها وأصبحت جزءاً أساسياً من مكونات الثقافة والحراك اليومي في مختلف المجالات.

وفيما يتعلق باستخدام الكمبيوتر، تدار كل أعمال وبرامج المؤسسات بواسطته، وليس هناك أي عمل مهما كان حجمه أو أهميته، يمكن أن يتم القيام به من دون استخدام جهاز الكمبيوتر، مثال ذلك المراسلات والتي تتم من خلال البريد الإلكتروني، نشر البحوث والدراسات والذي اعتمد على الشبكة العالمية للانترنت، والأعمال التشغيلية والمحاسبية والمصرفية أيضاً تتم من خلال برمجيات الكمبيوتر، وغير ذلك من الأعمال.

هذا الواقع أفرز ضرورة وجود حاكمية للاستخدام التقني، فكما تدار العمليات المصرفية، مثلاً، من خلال وجود حاكمية عالمية وكمثال ذلك معايير لجنة بازل، أفرزت الممارسات الجديدة في استخدام التقنية ضرورة وجود حاكمية أيضاً. هناك أمثلة عديدة للحاكمية، سيتم التركيز على اثنين منهما. الأولى استخدام المعايير التقنية في تقديم الخدمات التقنية، والثانية الحاكمية فيما يلي عمل المؤسسات والعلاقة مع الجانب الآخر (غير التقني).



إعداد

م. عابدين سيد محمد شاهين

الإدارة العامة لتقنية المعلومات

الخدمات الفنية (Management System Service)، تحتوي على أعمال حاكمية العمليات، الهيكل التنظيمي والمسؤوليات، إدارة الموارد... الخ.

2/ الحاكمية فيما يلي وعمل المؤسسة بإدخال الجانب التقني، Control Objectives for Information and Related Technology (COBIT) نموذجاً:

ال COBIT يشكل إطاراً هاماً للغاية حيث ينظم العلاقة بين تقنية المعلومات والمستخدمين Business partners. فكما أنه توجد أطر يحتكم إليها عمل البنك بصورة عامة من خلال Pasel I, II and III هناك أيضاً ال COBIT فيما يخص تلك الحاكمية الخاصة بدمج التقنية مع متطلبات البنك الأخرى، وهذا هام للغاية.

يذكر أن التفكير في أمر الحاكمية بدأ من خلال المراجعة للأعمال في العام 1996 من خلال COBIT1 ثم تطور في العام 1998 ليشمل التنظيم من خلال COBIT 2 ثم الإدارة في عام 2000 من خلال COBIT 3، وأخيراً الحاكمية للمنشأ كلها Governance of Enterprise IT في العام 2012 من خلال COBIT 5.

الهدف الرئيسي من وجود هذه الحاكمية، هو مساعدة القائمين بأمر أي مؤسسة (كالبنك مثلاً) في تحقيق أهدافهم بدقة وكفاءة، خاصة تلك الأهداف التي لها علاقة بالتقنية. ولما كان من الصعب تحقيق أي هدف أو انجاز أي عمل دون استخدام التقنية، أصبح لزاماً استصحاب التقنية ومن ثم إحكام الارتباط بها لتحقيق الأهداف المرجوة بالصورة المثلى.

لتحقيق الحاكمية يقوم ال COBIT 5 على 5 من المبادئ الرئيسية، هي:

- تحقيق أهداف وتطلعات المستخدمين والمستفيدين Stakeholder Needs
- يشمل الإطار كل أعمال المنشأ
- تقديم منهجية أحادية لأعمال التنظيم والتنفيذ
- تقديم طرق لحلول شاملة
- التفريق بين الحاكمية والإدارة

لتحقيق الحاكمية، أشار الإطار إلى عدد من العوامل لا بد من توفرها واعتبارها تشمل:

1/ المعايير التقنية في تقديم الخدمات التقنية، ISO 20K نموذجاً:

هناك الكثير من المعايير المنظمة لتقديم الخدمات التقنية منها مثلاً Information Technology Infrastructure Library (ITIL)، وكذلك ISO 20000 والكثير من القياسات الأخرى، وتم التركيز على ال ISO 20K لسهولة وواقعيته حيث تم البدء في استخدامه في بنك السودان المركزي من خلال الخدمات التقنية والتي تقدمها الإدارة العامة لتقنية المعلومات، والتي تشمل شبكات الكمبيوتر والكثير الكثير من الأنظمة المستخدمة داخل البنك.

من ISO International Organization for Standardization هي مؤسسة عالمية غير ربحية تعمل في وضع المعايير الدولية للمنتجات، والخدمات والجراءات، بحيث تنظم أعمال المؤسسات على نسق منظم ومحدد. من هذه، معايير الجودة، معايير التأمين، وكذلك معايير لجميع أوجه أعمال المؤسسات المختلفة.

ISO 20K هي جملة المعايير المنظمة للخدمات التقنية، وتأتي أهميتها من انتشار استخدام التقني، وتعدد البرمجيات والمعدات والنظم المختلفة، بحيث أفردت أهمية وجود معيار لتقديم الخدمة. تنقسم الخدمة التقنية فيما يلي وهذا المعيار إلى المحاور التالية:

1/ محور ادارة الخدمات الفنية وتمثل الدعامة الرئيسية للمعيار لما يترتب عليه من تبويب لجملة الخدمات وكيفية إدارتها فيما يلي وأعمال التوثيق، الهيكل الوظيفي والخبرات الفنية، العمليات الفنية وتداخلاتها.

2/ إدارة التغيير، وذلك من خلال مدارس التغيير، والاطمئنان عليه قبيل إطلاقه ضمن منظومة العمل.

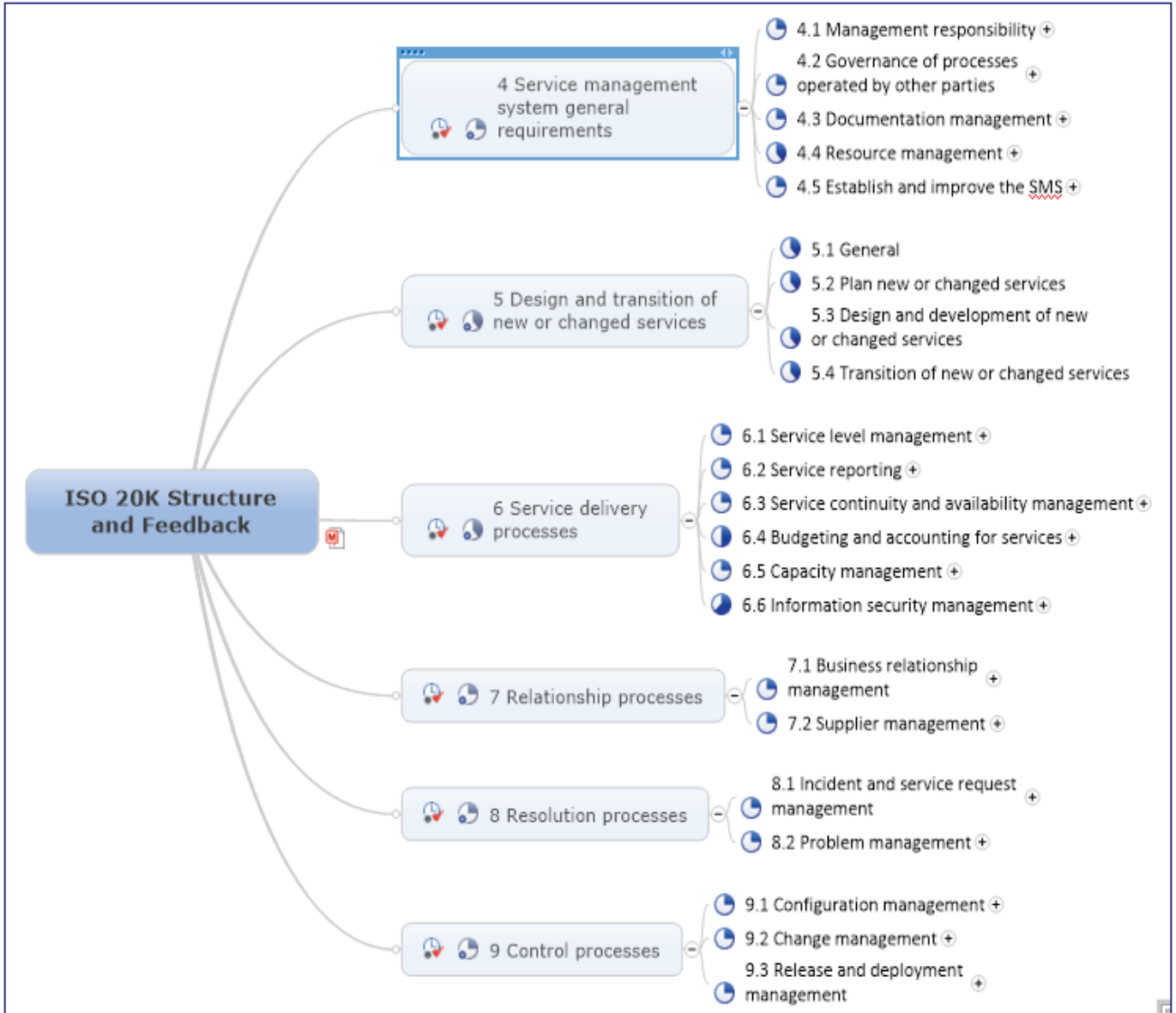
3/ تقديم الخدمات الفنية من خلال إدارة تقديم الموارد التقنية، التأمين، استمرارية الخدمة.

4/ التعاون والعلاقات مع إدارات المؤسسة المختلفة.

5/ ادارة الاشكاليات وتصنيفها الحرجة منها، والغير حرجة ومن ثم معالجة الاشكاليات.

6/ التحكم والإدارة، ادارة العمليات جميعها بما يحقق والعمل المتناسق.

الرسم أدناه يجمع مكونات ال ISO20k وذلك في صورة مختصرة للغاية. يمكن ملاحظة، أن أياً من المكونات التي جرى استعراضها أعلاه، تحتوي على الكثير من الإجراءات والأعمال. مثلاً، محور إدارة



خاتمة:

نسبة للدور الهام الذي تقوم به والذي تلعبه تقنية المعلومات في عالم اليوم، هناك ضرورة قصوى للغاية في الاحتكام للمعايير والقياسات العالمية فيما يلي تقديم الخدمة، وكذلك في إحكام التواصل والتعاون مع الإدارات فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بالمستخدمين.

المراجع:

1. <http://www.isaca.org/cobit/pages/default.aspx>
2. http://www.iso.org/iso/home/faqs/faqs_general_information_on_iso.htm

- السياسات واللوائح الخاص بالمؤسسة والتي من خلالها تحدد المؤسسة أهداف عملها.
- الاجراءات الخاصة بالأعمال
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة
- ثقافة المؤسسة
- المعلومات وكيفية تبادلها والحصول عليها
- الخدمات التقنية والنظم
- الكادر البشري والتأهيل.

الصين في إفريقيا*



قرأت
لك



إعداد

الريح آدم عبد الله

إدارة البحوث والتنمية

بدأت العلاقات الصينية الإفريقية منذ أمد بعيد وقد، زادت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاستراتيجية حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وفي ظل هذا اتجهت الصين إلى التوسع في علاقاتها مع القارة الإفريقية من خلال شركاتها التي تديرها الدولة وأصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقة مع إفريقيا وقد زادت في العقد الماضي خاصة في مجال النفط.

يكتسب التغلغل الصيني في إفريقيا أهمية كبيرة لما يشكله من عنصر جديد في فترة ما بعد استغلال الدول الإفريقية، التي كانت ترهن نفسها خاصة في المجال التنموي والاقتصادي للدول الاستعمارية السابقة مما أدى لإفقار هذه الدول.

كثير من المسؤولين الأفارقة يتخوفون من أن التغلغل الصيني في أفريقيا قد يضطرها للتدخل الأمني والعسكري لحماية مصالحها التي يظهرها في نظر الأفارقة من دول صديقة تقدم دعمها بدون شرط إلى دولة استعمارية. هذا الكتاب يتكون من خمسة فصول حاول الكاتب رصد علاقات الصين بإفريقيا من حيث الاستثمارات في مختلف المجالات والمعوقات التي واجهت الاستثمارات والضرر الناتج من إغراق الأسواق الإفريقية بالمنتجات الصينية.

الفصل الأول:

النهضة الصينية الحديثة عوامل القوة والنجاح وفيه استعرض الكاتب الصين معالمها الجغرافية والتركيبية الاجتماعية كما جاء بملاحق من تاريخ النهضة الاقتصادية الصينية الحديثة وقوة الصين العسكرية وأخيراً علاقات الصين الخارجية.

الفصل الثاني:

اهتمام الصين بإفريقيا حيث أشار إلى التنمية الاقتصادية في إفريقيا وتعتبر إفريقيا ثاني القارات مساحة بعد آسيا وبها 54 قطراً وتوفر بها موارد طبيعية متنوعة وفيها كثير من مقومات التنمية الاقتصادية والثراء المتمثل في مصادر المياه من الأمطار الغزيرة

* الدكتور الأمين عبد الرازق آدم.

والمياه الجوفية والبحيرات بالإضافة للأنهار حيث يوجد بها أطول نهر في العالم، كما توجد بها ثروة حيوانية مقدره وغابات شاسعة كما تهيأت لها سبل السياحة كما تتوفر في الدول الإفريقية مخزون وافر من النفط والمعادن المختلفة بما في ذلك المعادن ذات القيمة العالية والتمينة.

القارة الإفريقية يوجد فيها حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي، و8% من احتياطي الغاز الطبيعي بالإضافة إلى أنها تنتج 80% من بلاتين العالم وأكثر من 40% من ماس العالم و20% من الذهب والكوبالت.

على الرغم من كل هذا الثراء في الموارد الطبيعية المختلفة إلا أنها تعاني من عدد من العوامل التي أدت الى تخلفها من عوامل داخلية متمثلة في الأزمات والكوارث والتطورات السياسية والأمن والنزاعات الداخلية وأشياء طبيعية، أيضا هنالك عوامل خارجية متمثلة في الاستعمار وأزمة الديون وعلاقة إفريقيا بالصناديق العالمية كصندوق النقد الدولي كما توجد بها فجوة في التكنولوجيا والمعلوماتية.

تطور العلاقات بين الصين وإفريقيا:

بدأت تتطور علاقة الصين بإفريقيا بالثورة الصينية 1948م وهنالك أربعة مراحل تاريخية للعلاقات الصينية الإفريقية: مرحلة تأسيس وتطور العلاقات الصينية الإفريقية وهذه في الخمسينيات والستينيات وقد اتجهت الصين حديثا لإفريقيا حيث أن كل دول القارة الإفريقية توجد بها السفارات الصينية، تعتبر أنجولا أكبر شريك تجاري للصين حيث توجد مدينة صينية كبيرة كما توجد بالقارة أعداد كبيرة من السيارات والحافلات الصينية الرخيصة فضلا عن السكة الحديد.

الفصل الثالث:

التعاون الصيني الإفريقي: يوجد التعاون الصيني في المجال الاقتصادي والتنموي متمثلاً في التجارة ولا توجد فعالية للتجارة بين الصين وإفريقيا لعدة أسباب منها صغر حجم التجارة، التركيز على الشركاء الأكبر للتجارة، عدم توازن الميزان التجاري حيث يميل لصالح الصين، انخفاض جودة السلع الصينية المصدرة لإفريقيا، المشروعات الاستثمارية في إفريقيا أغلبها مؤقتة ومن مجال التعاون الصيني الإفريقي للاستثمار وهنالك التعاون المالي والتعاون الزراعي والتعاون في البنيات الأساسية والتعاون في مجال الموارد والتعاون السياحي والمساعدات الاقتصادية وغيرها من أنواع التعاون.

واهم مناطق الانتشار الصيني يمتد من نيجيريا شمالا إلى غينيا الاستوائية

والجابون وأنجولا غربا ثم السودان وتشاد شرقا وزامبيا وزيمبابوي وموزمبيق جنوبا. كما توجد علاقات متطورة بين الصين ومصر.

وقد أفرد الكاتب جانبا من الكتاب للعلاقات الصينية السودانية وهي تمتد لأكثر من خمسين عاما حيث بدأت في خمسينيات القرن الماضي وخلال السنوات الأخيرة شهدت تطورا كبيرا في شتى المجالات وقد مرت العلاقات بين البلدين بثلاث مراحل مرحلة تأسيس العلاقات في الخمسينات ثم مرحلة تأطير العلاقات والتي جاءت ضمن تطور وازدهار العلاقات الثنائية في الستينات ثم مرحلة الوصول للشراكة الاستراتيجية التي بدأت من التسعينات وأحدثت تحولا كبيرا في العلاقات وجاء التطور خلالها مواكبا لتطورات هامة أسهمت في التحول وتوسيع العلاقات الإفريقية السودانية أيضا.

وقد جاء الكاتب بعدد من العلاقات الصينية مع الدول الإفريقية كمصر ونيجيريا وإثيوبيا وأرتيريا والجابون وغيرها.

وقد جاء الكاتب بتقييم لتجربة التعاون الصيني الإفريقي ومن أسبابه تطور العلاقات الصينية الإفريقية استخدام القوة الناعمة وتعنى الحصول على ما تريده الدولة عن طريق الجاذبية والإقناع دون استخدام لأي من وسائل القوة القهرية وكذلك من أسباب التطور النموذج الصيني الناجح في التنمية وكذلك الصورة الإيجابية للصين في إفريقيا وأهمية النفط الإفريقي للاقتصاد الصيني.

الفصل الرابع:

التنافس الدولي وسياسة الصين في أفريقيا وفي هذا الفصل أثر الأزمة الصينية السوفيتية على سياسة الصين في إفريقيا والتنافس الصيني الأمريكي والتنافس الصيني الأوروبي والتنافس الصيني مع الدول الآسيوية، وقد كان للأزمة الصينية السوفيتية أثر في سياسة الصين في إفريقيا حيث بدأت العلاقات الصينية الإفريقية في التطور

الفصل الخامس:

الأيدلوجيا وأثرها على علاقات الصين بالدول الإفريقية ومواقفها من حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، وفي هذا الفصل نجده اهتم بالهجرات والوجود الشعبي الصيني في إفريقيا تاريخ دخول الشيوعية لإفريقيا وعلاقتها بالصين، الأيدلوجية الاشتراكية الصينية وأثرها على العلاقات مع الدول وحركات التحرير الإفريقية، كما اهتم الكاتب بالصين وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا.

وقد ختم الكتاب باعتبار أن الصين قطب عالمي فهي تقفز بسرعة مذهلة في عالم الاقتصاد عموماً والتجارة خصوصاً.

الحجر والإفلاس والإعسار



ماذا
تصرف عن



عثمان الفكي خوجلي

إدارة الإحصاء

تعريف الحجر:

الحجر في اللغة: المنع والتضييق، ومنه سمي العقل حَجْرًا، قال تعالى: {هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ} [الفجر: 5]، أي: لذي عقل، وسمي العقل حَجْرًا؛ لأنه يمنع صاحبه من فعل ما لا يليق شرعاً أو عرفاً. أما في الاصطلاح: فهو منع إنسان من التصرف في ماله، وذمته، أو في ماله فقط لسبب شرعي.

حكمة مشروعية الحجر: أمر الله عز وجل بحفظ الأموال، وجعل من وسائل ذلك الحجر على من لا يحسن التصرف في ماله كالمجنون، أو في تصرفه وجه إضاعة كالصبي، أو في تصرفه وجه تبذير كالسفيه، أو في تصرفه إضرار بحق الغير كالمفلس الذي أثقلت عليه الديون.

فشرع الله الحجر حفظاً لأموال هؤلاء، ورعاية لمصلحة المحجور عليه بحفظ ماله وحقوقه، ودفعاً للضرر عن الآخرين، وحفظاً لحقوقهم.

أقسام الحجر:

1. حجر لحظ المحجور عليه (لحظ النفس)؛ كالحجر على الصغير والسفيه، والمبذر، والمجنون، من أجل حفظ ماله.
2. حجر لحظ الغير، كالحجر على المفلس من أجل حفظ الغرماء، وكالحجر على مريض مَرَض الموت لحظ الورثة.

تأصيل مسألة الحجر: ما رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه حجر على معاذ في ماله وباعه في دين كان عليه) رواه الدارقطني وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود مراسلاً من حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه، وعليه العمل وله شاهد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من فعله، رواه مالك في موطئه أنه حجر على رجل من جهينة والعمل على هذا عند أهل العلم. والحجر يكون على الأموال والديون التي في الذمة للآدميين، أما الديون التي هي لله سبحانه وتعالى فلا يحجر به على الشخص المنتهك لهذه الحقوق كنذر وكفارة وزكاة.

إشهار الإفلاس:

الإفلاس: الإفلاس مصدر أفلس، يفلس، إفلاسا بمعنى: صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم.

ويقال أيضاً: أفلس الرجل، كأنه صار إلى حال ليس له فلوس. واصطلاحاً هو أن يكون الدين الذي على الشخص أكثر من ماله، سواء أكان غير ذي مال أصلاً، أم كان له مال، إلا أنه أقل من دينه. والتفليس والحجر بالدين بمعنى واحد، ومن الفقهاء من يعبر بالأول، ومنهم من يعبر بالثاني.

عن الشريد بن أوس الثقفي رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (لِي الْوَاجِدِ يُحْلَ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ) رواه أبو داود (كتاب الأفضية، باب في الحبس في الدين وغيره 3628) لِي الْوَاجِدِ: أَي مَطْلُ الْقَادِرِ عَلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ. يُحْلَ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ: أَي إِذَا مَطَلَ الْغَنِيُّ عَنْ قَضَاءِ دَيْنِهِ يُحْلَ لِلدَّائِنِ أَنْ يَغْلِظَ الْقَوْلَ عَلَيْهِ وَيَشْدَدَ فِي هَتَكِ عَرْضِهِ وَحَرَمَتِهِ وَكَذَا لِلْقَاضِي التَّغْلِيطُ عَلَيْهِ وَحَبْسُهُ تَأْدِيباً لَهُ.

وقد جاء في قانون الإفلاس لسنة 1929 المادة 22 (أمر إشهار الإفلاس): وفيه

- إذا ارتكب المدين فعل إفلاس فيجوز للمحكمة إذا قدم لها الدائن أو المدين أو وزير العدل عريضة إفلاس أن تصدر أمراً (يسمى فيما بعد بأمر إشهار الإفلاس) يقضي بإشهار إفلاسه.
- لا يجوز إصدار أمر إشهار الإفلاس في مواجهة شراكة باسم تلك الشراكة بل يصدر في مواجهة كل من الشركاء على حدة. وفي إظهار الحجر أو إشهار الإفلاس فائدتان:

الأولى: ليظهر من له دين عند هذا الرجل.

الثانية: لئلا يغتر به الناس فيعاملوه بعد الحجر.

أهمية الإسراع بأداء الديون إلى أهلها: الإسراع بقضاء الدين أمر مهم، فينبغي تقديمه على الأمور المستحبة إذا كان يضر بحقوق الدائنين، ففي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدَّيْنَ)

وفي الحديث: تَنْبِيهُ عَلَى جَمِيعِ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ، وَأَنَّ الْجِهَادَ وَالشَّهَادَةَ وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ لَا يُكْفَرُ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ، وَإِنَّمَا يُكْفَرُ حُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى، فَالتَّهَوُّنُ بِالْدينِ لَيْسَ مِنَ الْعَقْلِ وَلَا مِنَ الشَّرْعِ أَيْضاً.

حكم الحجر على المفلس:

يجوز للحاكم (أي القاضي أو الجهة المعنية بإقامة هذه المعاملات في الدولة) أن يحجر عليه بطلب من غرمائه، أو بعضهم، ويحرم عليه التصرف في ماله بما يضر غرماءه، ولا ينفذ تصرفه ذلك ولو لم يحجر عليه.

أحكام المفلس:

1. من كان ماله قدر دينه أو أكثر لم يحجر عليه، ويؤمر بوفائه، فإن أبي حُسب بطلب من صاحبه، فإن أصر ولم يبيع ماله باعه الحاكم وقضاه.

2. من كان ماله أقل مما عليه من الدين الحال فهو مفلس يجب الحجر عليه، وإعلام الناس به؛ لئلا يغتروا به ويحجر عليه الحاكم بطلب غرمائه أو بعضهم.

3. إذا تم الحجر على المفلس انقطع الطلب عنه، وليس له التصرف بماله، فيبيع الحاكم ماله، ويقسم ثمنه بقدر ديون غرمائه الحالة، فإن لم يبق عليه شيء انفك الحجر عنه؛ لزوال موجب.

4. إذا قسم الحاكم مال المفلس بين غرمائه، انقطعت المطالبة عنه، ولا تجوز ملازمته، ولا يجوز حبسه بهذا الدين؛ بل يُخَلَّى سبيله وَيُهْلَ إلى أن يرزقه الله، ويسدد ما بقي لغرمائه.

حكم من وجد متاعه عند المفلس: من أدرك متاعه بعينه عند إنسان مفلس فهو أحق به.

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ، أَوْ إِنْسَانٍ، قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ». أخرجه البخاري (2402) واللفظ له، ومسلم (1559).

ما يُبْقِي الحاكم للمفلس: إذا باع الحاكم أموال المفلس من أجل الغرماء، فيجب أن يترك له ما يقوم به معاشه، وما لا غنى له عنه، من بيت يسكنه، ومركوب يركبه في حوائجه، ومال يطعم منه، وإن كان تاجراً ترك له ما يَتَجَرُّ به، وإن كان محترفاً ترك له آلة الحرفة. **الأحكام المترتبة على مال المحجور عليه:** إذا تم الحجر على أحد بسبب الدين ترتب على ذلك أربعة أحكام: **أحدها:** تعلق حقوق الغرماء بعين ماله.

قال ابن القيم رحمه الله: «إذا استغرقت الديون ماله: لم يصح تبرعه بما يضر بأرباب الديون، سواء حجر عليه الحاكم أو لم يحجر عليه، هذا مذهب مالك واختيار شيخنا - شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - قال: « وهو الصحيح، وهو الذي لا يليق بأصول المذهب غيره، بل هو مقتضى أصول الشرع وقواعده؛ لأن حق الغرماء قد تعلق بماله، ولهذا يحجر عليه الحاكم، ولولا تعلق حق الغرماء بماله لم يسع الحاكم الحجر عليه، فصار كالمريض مرض الموت، وفي تمكين هذا المدين من التبرع بإبطال حقوق الغرماء، والشريعة لا تأتي بمثل هذا؛ فإنما جاءت بحفظ حقوق أرباب

الحقوق بكل طريق، وسد الطريق المفوضية إلى إضاعته.

الثاني: منعه من التصرف في عين ماله.

الثالث: من وجد عين ماله عنده فهو أحق به من غيره.

الرابع: بيع الحاكم ماله، وإيفاء الغرماء حقوقهم.

فضل إنظار المعسر:

المعسر لغة من العسر وهو نقيض اليسر (مقاييس اللغة لابن فارس).

المعسر هو المدين الذي لا يملك وفاءً لدينه لا نقداً ولا عيناً (ولا يشمل ذلك حاجاته الضرورية كالمسكن المناسب). فتوى رقم 96/1 - الهيئة العليا للرقابة الشرعية

عَنْ أَبِي الْيَسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - واسمه كعب بن عمرو - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ أَنْظَرَ مَعْسِرًا، أَوْ وَضَعَ عَنْهُ، أَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ. رواه مسلم برقم 3006.

عن أبي مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حوسب رجلٌ ممن كان قبلكم، فلم يجد له من الخير شيئاً إلا أنه كان يُخالط الناس، وكان موسراً فكان يأمرُ غلمانَه أن يتجاوزوا عن المعسر). قال: قال الله عز وجل: نحن أحقُّ بذلك منه. تجاوزوا عنه) رواه مسلم برقم 1561.

حكم حبس المعسر:

من لم يقدر على وفاء دينه لم يطالب به، ويحرم حبسه؛ لأنه معسر، ويجب إنظاره إلى أن يوسر، وإبراهه مستحب.

ويدل على ذلك قول الله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (280)} [البقرة: 280].

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فِي ثَمَارٍ ابْتَاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ» فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءً دَيْنُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - لِعُزْمَاتِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». أخرجه مسلم برقم (1556).

حكم حبس المدين:

يجب على المدين الموسر وفاء دينه الحال، فإن كان معسراً أمهل إلى وقت اليسار، وإن كان موسراً مطلقاً حبسه الحاكم، فلي الواجد ظلم، يحل عرضه وعقوبته.

فيشرع حبس المدين الموسر المماطل تأديباً له، ليسارع في وفاء ما عليه من الدين الحال، أما المعسر فله حق الإنظار، والعفو خير وأحسن.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم

- قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أَتَيْتَ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ». أخرجه البخاري (2287) واللفظ له، ومسلم (1564).

وَعَنْ الشَّرِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «لِي الْوَاجِدَ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ». أخرجه أبو داود (3628)، والنسائي (4689).

شروط حبس المدين:

1. أن يكون الدين حالاً
2. أن يكون المدين قادراً على الوفاء
3. أن يكون ماطلاً
4. أن يكون المدين غير الوالدين
5. أن يطلب صاحب الدين من الحاكم حبس المدين.

تعلق الدين بالتركة:

ديون الميت الآجلة تحل ويسقط الأجل بموت المدين على الراجح من أقوال أهل العلم، وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والظاهرية والحنابلة في رواية.

قال ابن رشد الحفيد: «وجمهور العلماء على أن الديون تحل بالموت»، وقال ابن شهاب: «مضت السنة بأن دينه قد حل حين مات، وحجتهم أن الله تبارك وتعالى لم يبيح التوارث إلا بعد قضاء الدين، فالورثة في ذلك بين أحد أمرين: إما أن لا يريدوا أن يؤخروا حقوقهم في الموارث إلى محل أجل الدين، فيلزم أن يجعل الدين حالاً، وإما أن يرضوا بتأخير ميراثهم حتى تحل الديون، فتكون الديون حينئذ مضمونة في التركة خاصة، لا في ذمتهم» (بداية المجتهد).

حكم الحجر على المريض مرض الموت:

مرض الموت: هو الذي يغلب بسببه الموت. ويجوز الحجر على مريض الموت لحق الورثة، فيحجر على تبرعات المريض فيما زاد عن ثلث التركة كهبة، وصدقة، ووصية، ووقف، وبيع محاباة ونحوه.

وحكم تبرعاته كحكم وصيته، تنفذ من الثلث، وتكون موقوفة على إجازة الورثة في الزائد عن الثلث، وإذا استغرقت الديون جميع تركته حُجر عليه جميع تصرفاته، دون نظر إلى الثلث؛ رعاية لحقوق الغرماء.

حكم الحجر على السفیه والصغير والمجنون:

يجوز الحجر على السفیه والمبذر، والصغير والمجنون، ولا يحتاج الحجر عليهم للحاكم، ووليهم الأب إن كان عدلاً رشيداً، ثم الوصي، ثم الحاكم، وعلى الولي التصرف بالأحظ لهم. قال الله تعالى: {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ

قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (5) {النساء:5}.

وقال الله تعالى: {وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ} [النساء:6].

وقال الله تعالى: {إِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ} [البقرة:282].

انتهاء وزوال الحجر:

يكون إنتهاء الحجر في ثلاث حالات كما يلي:

أولاً: انتهاء الحجر عن المدين:

1/ الإعسار

2/ إبراء الغريم المدين

3/ وفاء الدين

إذا رضي الغريم بخروج المدين من الحبس ينتهي الحجر عليه، وإذا أصر المدين الموسر على الحبس، ولم يوف الدين، باع الحاكم ماله، وقضى دينه، وأخرجه من الحبس.

ثانياً: انتهاء الحجر عن الطفل الصغير غير الراشد:

1/ البلوغ: وهو وصول العبد إلى حد المآخذة شرعاً بأعماله، وله علامات منها ما هو مشترك بين الرجل والمرأة (الاحتلام، ونبات شعر العانة وبلوغ خمس عشرة سنة)، ومنها ما هو خاص بالرجل (نبات شعر اللحية)، ومنها ما هو خاص بالمرأة (الحيض والحبْل).
2/ الرشد: وهو حسن التصرف في المال، بأن يعطى مالا ويُمْتَحَن بالبيع والشراء حتى يُعْلَم حسن تصرفه.

قال الله تعالى: {وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ} [النساء:6].

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ، عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيْقَ». أخرجه أبو داود (4398)، وأخرجه النسائي (3432)، وهذا لفظه.

ثالثاً: انتهاء الحجر عن السفیه والمجنون:

السفيه: هو من يبذر ماله، ويصرفه في غير موضعه.

والمجنون: هو من زال عقله.

فإذا عقل المجنون، ورشد السفيه، بأن صار يحسن التصرف في المال فلا يُعْبَن، ولا يصرفه في حرام، أو في غير منفعة، زال الحجر عنهما، وردت إليهما أموالهما.

وإن استمر الجنون والسفه استمر الحجر عليهما؛ رعاية لمصلحتهما، ودفعاً للضرر عنهما.

قال الله تعالى: {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا} [النساء:5].

وخلاصة هذا البحث أن الحجر على من يسحقه (سواء لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره) من محاسن الشريعة الإسلامية، وبه تحفظ حقوق الناس ويدفع الضرر عنهم، وأن الحكم فيه يرجع للجهات المختصة ولا بد من اجتماع أطراف الحكم وتوفر الأدلة المستندة إلى حقائق حتى لا يتخذ الحجر وإشهار الإفلاس ذريعة في التهرب من حقوق الآخرين، وبعد الحجر يوجد عدة أحكام تتعلق بمال المحجور عليه، أما المدين فتختلف أحكامه إن كان معسراً عنها إن كان موسراً، فالمعسر يجب إنظاره إلى أن يوسر وإبرأؤه مستحب، أما الموسر المماطل فيشرع حبسه تأديباً له بشروط محددة.

وهذا الموضوع تتشعب منه فروع كثيرة في الأبواب الفقهية والتطبيق العملي في مجالات التجارة وعمليات التمويل، منها على سبيل المثال: التعثر، وتصفية الشركات، والتفريق بين الشخصية الطبيعية والشخصية الاعتبارية، والرهن والضمانات، وخيار الغبن، والصالح، وغيرها من المباحث.

التطبيق العملي بالسودان للأحكام الواردة في البحث:

- قانون الإفلاس لسنة 1929، واللوائح والمنشورات التي تستند إليه في أحكامها.

- قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف 1990، واللوائح والمنشورات التي تستند إليه في أحكامها.

- فتوى رقم (2007/2) حول مطل الغني ظلم، فتوى رقم 92/14 معالجة الضرر الفعلي الناجم عن مطل الغني. الكتاب الأول من فتاوى الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية - صفحة 73

- تعميم بنك السودان المركزي بتاريخ 14 مارس 2016 بعنوان والخاص بمصروفات تحصيل الديون المتعثرة.

المصادر:

- موسوعة الفقه الإسلامي، محمد بن إبراهيم التويجري رحمه الله.
- شرح زاد المستقنع (بتصرف)، محمد بن صالح بن العثيمين رحمه الله، حمد بن عبد الله الحمد وفقه الله، محمد المختار الشنقيطي وفقه الله.
- الإحكام شرح أصول الأحكام، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله.

- شرح المفتاح في الفقه، صالح بن عبد الله العصيمي وفقه الله.
- مجلة البحوث الإسلامية www.alifta.com.

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية



أحداث
اقتصادية

الملتقى الاستثماري في الخرطوم 2016

شهدت الخرطوم في فبراير 2016 انعقاد ملتقى السودان للاستثمار الذي شرفه السيد/ رئيس الجمهورية، حيث انطلقت فعالياته بمشاركة وزير المالية السعودي ونخبة من مسؤولي الصناديق ومؤسسات التمويل العربية والإسلامية ورجال الأعمال والمستثمرين العرب. كما شهدت جلسات الملتقى مراسم توقيع اتفاقية الحصاد المائي بين الحكومة والصندوق السعودي للتنمية، وطرح مبادرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتمويل الصادرات حول ضمان استثمار المغتربين، بجانب طرح مبادرة وزارة الاستثمار وشركة (FB Green) لتطوير العمل الزراعي.

استعرضت جلسات الملتقى العديد من الأوراق أهمها آفاق وفرص الاستثمار في التصنيع الزراعي والغذائي، تطورات واتجاهات الاقتصاد السوداني، بيئة الاستثمار وفرص الشراكة مع القطاع الخاص، فرص الاستثمار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، آفاق وفرص الاستثمار في التصنيع الزراعي والغذائي، آفاق الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والتعدين، تطوير البنية التحتية ودور التمويل التنموي في السودان الواقع والمستقبل.

طرح وزير الصناعة والاستثمار بولاية الخرطوم أمام المشاركين في الملتقى مدينة الجيلي الصناعية كوحدة من الفرص الاستثمارية الصناعية الكبرى في البلاد، والتي تقع على مساحة (68) مليون متر مربع على بعد (50) كيلو شمال الخرطوم. تضم مدينة الجيلي (12) مجمعا صناعيا من بينها صناعات غذائية ومستحضرات طبية و أدوية وتخصيص (1,8) مليون متر مربع لإنشاء مدينة صناعية متخصصة للجلود. تتميز المدينة بوجود شبكات مياه قوية، كما تم وضع حجري الأساسي لمحطتي المياه والكهرباء لتغطية احتياجات المدينة التي تفوق 200 ميغاواط وطول شبكة المياه (5766) كيلو متر، وهناك عدد من الخيارات لاستثمار وتمويل البنية التحتية للمدينة.

المصدر: مفوضية تشجيع الاستثمار - ولاية الخرطوم



إعداد

أزاهر حسن محمد
إدارة البحوث والتنمية

شركة النيل السودانية للبترول تضطي (85%) من حاجة إثيوبيا للمحروقات

حققت شركة النيل السودانية للبترول نجاحات كبيرة في إثيوبيا وذلك بتغطية (85%) من الحاجة للبنزين المخلوط بالإيثانول في إثيوبيا. يغطي مستودع الشركة مساحة (20) ألف متر مربع يقوم بخلط البنزين بالإيثانول، بدأت الشركة عملها في العام 2007م في ثلاثة أنشطة وقود، غاز وزيوت، والآن تنافس على المرتبة الثالثة على مستوى إثيوبيا. للشركة نظام إطفاء حريق كبير مكن الشركة من أن تكون رائدة في مجال السلامة والأمن. يمثل استهلاك إثيوبيا من الغاز حوالي (600) طن في الشهر، مقارنة باستهلاك السودان الذي يعادل (1600) طن غاز في اليوم، الشركة مملوكة لوزارة النفط السودانية وتقوم بتعبئة أسطوانات الغاز لها وللشركات الأخرى، بدلاً من استبدالها. تباع أسطوانة الغاز في أديس أبابا بسعر يعادل (350) جنيهاً فيما تباع بالسودان بـ (75) جنيهاً، تقوم الشركة بعملية المناولة لـ (17) ألف طن من البنزين المستورد شهرياً من السودان وتعمل على خلطه بالإيثانول، يشار إلى أن المنتج السوداني من البنزين ذو جودة حيث تقل فيه نسبة (السلفر) إلى درجة الصفر.

المصدر: صحيفة المجهر

تأثير العقوبات الأمريكية على الاقتصاد السوداني

قطاع النقل من سكة حديد وطيران بسبب حظر الاسبيرات وعدم الحصول على قروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأيضا البنوك الأمريكية city bank. أضاف الخبير الفرنسي البروفيسور (اوتروسكي) أن معاناة الشعب السوداني واضحة وأن هذه العقوبات أحادية الطرف وغير مشروعة كما أن تأثيرها على المواطن تأثير مباشر فلا بد من وضع حد لهذه المعاناة ولا بد للمجتمع الدولي أن يتدخل في هذا الأمر. وعلى هامش الملتقى التقى وفد المجلس الوطني ووفد المنظمات السودانية المشاركة ومنها منظمة معارج للسلام والتنمية، مركز دراسات المجتمع (مدا) ومنظمة الشرق للتنمية بمكتب مقرر العقوبات القسرية الأحادية السيد إدريس الجزائري حيث أكد طاقم مكتب المقرر استعدادهم لتلقي كل المعلومات قبل سبتمبر المقبل والذي سيقدم فيه المقرر تقريره.

أقرت المنظمات الدولية ونشطاء أوروبيين عدم مشروعية العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان واستمرارها، في هذا الإطار أقيمت ندوة بشأن أثر العقوبات الاقتصادية على التنمية وذلك في إطار الدورة 31 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، وأشار بعض الاقتصاديون إلى أن العقوبات جمدت كل الخدمات التي تقدم للمؤسسات والأفراد من المنظمات الدولية والإقليمية، وأن المصارف السودانية لم تتمكن من الوصول للمعاملات البنكية بسبب هذا الحظر، إضافة لإغلاق مصارف دولية للحسابات السودانية. وترتب على ذلك عدم تمكن الشركات السودانية من استيراد الآلات والمبيدات الزراعية، ما أثر على الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى أن قطاع النسيج أصبح يعاني من نقص الاسبيرات وأن مصانع السكر أصبحت تعمل بنسبة 50% فقط، فضلا عن توقف

زيادة الطلب على الغاز بالصين



وقال إن الطلب على الغاز يتزايد بسبب جودته والضغط الحكومي المتزايدة من أجل تقليل الانبعاثات الكربونية الملوثة للبيئة وهو ما دفع الشركات الصناعية إلى التحول من الفحم إلى الغاز.

تم تعديل أسعار الغاز الطبيعي مرتين في العام الماضي بهدف تحفيز استخدامه وتقليل استخدام الفحم الذي يمثل حوالي 4% من إجمالي مزيج الطاقة للصين. وأشارت الشركة إلى أنها تتوقع ارتفاع مساهمة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الصين من مصادر الطاقة، حيث تبلغ مساهمة الغاز حاليا 6% فقط، وأن الفحم يمثل حوالي 39% من إجمالي استخدامات الطاقة في الصناعة والتجارة.

المصدر: الجزيرة نت

أدى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في الصين إلى زيادة الطلب عليه مع تحول المستهلكين من الفحم الملوث للبيئة إلى الغاز باعتباره الوقود الأقل تلويثا.

ونقلت وكالة بلومبيرغ للأخبار الاقتصادية عن شركة «إي إن إن إنبرجي هولدنغز» - وهي إحدى أكبر شركات توزيع الغاز في الصين - أن مبيعاتها خلال أول شهرين من العام الحالي زادت بأكثر من 15% عن الفترة نفسها من العام الماضي، حيث شجع انخفاض أسعار الغاز المستهلكين على الاعتماد عليه بديلا عن الفحم.

وتوقع نائب رئيس الشركة ارتفاع مبيعاتها خلال العام الحالي بنسبة 15% بعد زيادتها بنسبة 11.5% خلال العام الماضي إلى 11.3 مليار متر مكعب.

نحو 10 آلاف شركة يونانية أغلقت خلال أشهر

وأكد مسؤولون يونانيون إن نسبة كبيرة من الشركات التي أغلقت في البلاد تمارس أنشطتها في بلدان مجاورة عقب اتخاذ الحكومة إجراءات جديدة بخصوص شروط التأمين الاجتماعي والضرائب في النصف الثاني من عام 2015.

المصدر: الجزيرة نت

بلغ عدد الشركات التي أغلقت في اليونان خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري 9821 شركة، جراء الأزمة الاقتصادية والضرائب المرتفعة.

ووفق معطيات السجل التجاري اليوناني العام، فإن نسبة فتح شركات جديدة انخفض بنحو 25% في الفترة ذاتها، حيث أسست 5988 شركة فقط بين أول يناير و22 مارس.

البنك الدولي يقدم قرضاً لتونس بمبلغ أربعة مليارات دولار

جانب تونس في مسارها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دعم برامج تشغيل الشباب.

وقالت ممثلة البنك الدولي في تونس إيلين موري في مقابلة مع وكالة رويترز للأنباء قبل أيام: إن البنك «وضع استراتيجية لتونس تدوم خمس سنوات، ويعتزم إقراضها مليار دولار كل عام» وذلك لدعم الانتقال الديمقراطي وإنعاش الاقتصاد.

وتحتاج تونس إلى مزيد من التمويل الخارجي لتغطية عجز الميزانية وتمويل المشاريع، خاصة مع تراجع عائدات السياحة والفوسفات. وأعلن صندوق النقد الدولي هذا الشهر أنه يجري محادثات مع تونس لإقراضها 2.8 مليار دولار ضمن برنامج تمويل لدعم خطط الإصلاح الاقتصادي.

المصدر: الجزيرة نت

أعلن البنك الدولي أنه سيقدم قرضاً لتونس قدره أربعة مليارات دولار على مدى أربع سنوات، وذلك خلال زيارة رئيس البنك جيم يونغ كيم لتونس برفقة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

ونقلت وكالة الأناضول عن بيان للرئاسة التونسية أن «رئيس البنك الدولي أكد على وقوف البنك إلى جانب تونس في مسار إصلاحاتها الاقتصادية، وتخصيص منحة سنوية تقدر بمليار دولار على مدى أربع سنوات».

وعبر الأمين العام للأمم المتحدة عقب لقائه الرئيس التونسي عن دعم الأمم المتحدة لتونس في «مقاومة الإرهاب وتفهم المنظمة الأممية لانعكاس الأوضاع الليبية على الوضع الأمني والاقتصادي التونسي». كما أكد على وقوف الأمم المتحدة إلى

شبكة الأمان المالي لا ترمي الأسواق الناشئة

مناقشات بين الدول الأعضاء وعددها 188 دولة بشأن إصلاحات لتقوية شبكة الأمان المالي العالمية. وستتم مناقشة الورقة خلال اجتماع محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية لمجموعة الدول العشرين.

دعت مديرة الصندوق في فبراير 2016، إلى توسيع نطاق أدوات التمويل الاحترازي لمساعدة الأسواق الناشئة على مواجهة الصدمات. وإبان الأزمة المالية 2009، قامت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان وبريطانيا وسويسرا بتنفيذ اتفاقات مبادلة ساعدت الاقتصادات المتقدمة على احتواء المخاطر الشاملة، لكن الأسواق الناشئة لم تكن طرفاً في خطوط هذه المبادلة. المصدر: الجزيرة نت

قال صندوق النقد الدولي إن شبكة الأمان المالي التي تقيّمها البنوك المركزية والمصدرون وصندوق النقد الدولي تمت في الأعوام الأخيرة لكنها لم تنجح في حماية كثير من دول الأسواق الناشئة من الصدمات الاقتصادية العالمية.

وأضاف أن تراكم احتياطات النقد الأجنبي زاد منذ الأزمة المالية العالمية في 2007-2009، وعقد المزيد من اتفاقات المبادلة الثنائية بين البنوك المركزية، لكن ذلك أفاد بشكل رئيسي الاقتصادات المتقدمة.

وأشار الصندوق في ورقة بحثية جديدة تم نشرها إلى أن بعض الاقتصادات الناشئة قد تظل تعاني من فجوات تمويلية في أوقات الأزمات. وتهدف الورقة التي أعدها الصندوق إلى إطلاق



مؤشرات
اقتصادية



إعداد
منال حسن سعيد
إدارة الإحصاء

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007 م
سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخل العليا	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3 (5.1)	34,909.4 (6.5)	34,730.7 (6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8 (16.3)	40,392.1 (15.4)	39,968.1 (15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7 (8.1)	43,948.4 (8.8)	43,258.6 (8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2016 م
سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9 (14.9)	120.5 (18.8)	113.8 (13.8)
2009			
ديسمبر	132.7 (13.4)	135.9 (12.8)	129.7 (14.0)
2010			
ديسمبر	153.0 (15.4)	157.0 (15.5)	149.3 (15.1)
2011			
ديسمبر	181.9 (18.9)	190.4 (21.3)	173.8 (16.4)
2012			
ديسمبر	262.8 (44.4)	277.9 (46.0)	248.0 (42.7)
2013			
ديسمبر	372.9 (41.9)	392.1 (41.1)	354.4 (42.9)
2014			
ديسمبر	*468.6 (25.7)	502.7 (28.2)	436.5 (23.2)
2015			
مارس	480.7 (23.3)	507.3 (22.7)	455.8 (23.7)
يونيو	506.3 (18.3)	538.1 (17.0)	476.5 (14.6)
سبتمبر	521.8 (13.56)	548.2 (10.26)	497.3 (17.53)
ديسمبر	527.6 (12.58)	554.5 (10.31)	502.6 (15.15)
2016			
يناير	531.31 (12.44)	554.06 (11.37)	511.27 (13.79)
فبراير	536.1 (12.94)	557.4 (11.44)	517.5 (14.73)
مارس	536.9 (11.7)	558.6 (10.12)	517.5 (13.55)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات معدلة - (معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي - خلال الفترة (2005 - 2016)
(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
ديسمبر	5.6816	5.7100
2014		
ديسمبر	5.8566	5.8859
2015		
مارس	5.9573	5.9871
يونيو	5.9573	5.9871
سبتمبر	6.0771	6.1075
ديسمبر	6.0771	6.1075
2016		
يناير	6.0771	6.1075
فبراير	6.0771	6.1075
مارس	6.0771	6.1075

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك - خلال الفترة (2005 - 2016)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
ديسمبر	5.9390	5.9687
2014		
ديسمبر*	6.2760	6.3064
2015		
مارس	6.2790	6.3095
يونيو	6.2876	6.3190
سبتمبر	6.4140	6.4461
ديسمبر	6.4140	6.4461
2016		
يناير	6.4140	6.4460
فبراير	6.4140	6.4460
مارس	6.4140	6.4460

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة - خلال الفترة (2005 - 2016)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
ديسمبر	5.9455	5.9752
2014		
ديسمبر*	6.2816	6.3130
2015		
مارس	6.2860	6.3174
يونيو	6.2876	6.3190
سبتمبر	6.4140	6.4461
ديسمبر	6.4140	6.4461
2016		
يناير	6.4140	6.4460
فبراير	6.4140	6.4460
مارس	6.4140	6.4460

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (5)
مؤشرات نقدية - خلال الفترة (2005 - 2016)

مليون جنيه

البيان																	
2016				2015				2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر
عرض النقود	100,760	97,661	95,635	93,642.6	93,233.8	89,936.0	85,527.9	77,739.0	66,445.7	58,663.3	41,853.0	35,497.9	28,314.5	22,933.2	19,714.6	17,871.8	14,031.4
العملة لدى الجمهور	28,259.4	27,297.3	26,543.1	27,495.4	26,181.6	24,111.0	23,911.3	23,343.1	19,178.4	16,751.5	12,850.1	10,068.0	8,066.2	6,774.6	5,639.8	5,355.3	3,740.4
الودائع تحت الطلب	28,409.1	26,780.4	26,349.7	25,376.3	25,899.2	25,927.0	24,074.6	19,743.0	16,486.9	14,241.9	11,999.9	9,840.3	8,040.2	6,855.4	5,727.8	5,161.9	4,447.6
شبه النقود	44,091.4	43,583.7	42,742.0	40,770.9	41,153.0	39,898.0	37,542.0	34,652.9	30,780.4	27,669.9	17,003.0	15,589.6	12,208.1	9,303.2	8,347.0	7,354.6	5,843.4
إجمالي أصول البنوك	115,503.3	113,191.7	110,697.5	108,937.6	111,807.3	107,844.0	98,143.8	92,317.0	77,479.8	67,049.6	46,504.1	43,107.7	36,666.9	30,649.9	26,197.4	23,144.3	16,979.7
إجمالي التمويل المصرفي	56,691.0	55,181.3	54,079.3	53,456.8	52,631.5	49,739.0	46,715.7	44,320.7	37,657.1	30,482.8	22,867.1	20,599.4	18,163.5	14,961.1	12,998.5	11,139.6	7,689.1
إجمالي الودائع المصرفية	69,993.0	67,936.1	66,419.3	63,884.8	64,240.3	62,792.0	58,687.1	53,978.5	44,533.3	39,919.9	27,983.8	26,529.9	21,340.6	16,760.9	14,402.8	12,680.4	10,499.6
العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	28.0	28.0	27.8	29.4	28.1	26.8	28.0	30.0	28.9	28.6	30.7	28.4	28.5	29.5	28.6	30.0	26.7
الودائع تحت الطلب / عرض النقود %	28.2	27.4	27.6	27.1	27.8	28.8	28.1	25.4	24.8	24.3	28.7	27.7	28.4	29.9	29.1	28.9	31.7
شبه النقود / عرض النقود %	43.8	44.6	44.7	43.5	44.1	44.4	43.9	44.6	46.3	47.2	40.6	43.9	43.1	40.6	42.3	41.2	41.6
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	81.0	81.2	81.4	83.7	81.9	79.2	79.6	82.1	84.6	76.4	81.7	77.6	85.1	89.3	90.3	87.8	73.2

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

القطاع السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2005	676.0	839.3	301.7	2,017.8	1,756.1	584.6	46.9	157.0	1,309.6	7,689.1
ديسمبر 2006	995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	1,038.6	103.3	413.9	2,942.4	11,139.6
ديسمبر 2007	1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	1,012.2	69.8	534.0	3,600.3	12,998.5
ديسمبر 2008	1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	1,048.2	52.0	830.5	4,363.3	14,961.1
ديسمبر 2009	1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	1,136.1	363.5	1,238.3	5,313.6	18,163.5
ديسمبر 2010	2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	965.5	334.7	1,730.9	6,779.6	20,599.4
ديسمبر 2011	2,673.9	2,481.0	685.6	2,374.6	3,286.9	1,208.7	158.0	2,213.5	7,784.9	22,867.1
ديسمبر 2012	3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	2,226.1	89.4	3,383.8	10,058.5	30,482.8
ديسمبر 2013	5,302.6	6,074.6	1,197.0	2,374.7	3,488.7	3,640.2	188.6	4,275.7	11,115.0	37,657.1
ديسمبر 2014	6,908.1	6,690.7	1,488.9	1,630.8	3,798.7	4,146.9	361.3	7,142.9	12,152.2	44,320.7
2015										
مارس	6,408.1	7,544.8	1,617.9	1,486.0	4,838.7	3,815.8	398.3	8,841.2	11,764.9	46,715.7
يونيو	6,388.7	7,600.3	1,573.5	1,516.2	5,226.4	3,882.4	375.5	8,990.5	14,185.4	49,738.9
سبتمبر	7,790.6	7,567.2	1,433.2	1,790.6	5,895.4	4,176.3	407.8	9,572.9	14,008.6	52,642.6
ديسمبر	8,572.9	7,656.9	1,383.1	1,442.1	5,930.0	4,015.2	311.2	9,660.3	14,485.0	53,456.8
2016										
يناير	9,007.92	7,974.81	1,439.40	994.6	5,816.5	3,572.8	357.4	9,046.4	12,556.1	50,765.9
فبراير	8,993.8	8,269.5	1,523.0	930.2	6,190.2	3,475.3	332.5	9,532.8	12,519.8	51,766.98
مارس	8,812.6	8,613.6	1,622.4	944.7	6,662.7	3,577.4	351.9	9,668.2	13,070.5	53,323.97

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)
تدفق التمويل المصري حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس
المرابحة	3,010.3	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	11,474.1	14,312.9	2,021.9	18,012.7	20,180.4	26,968.5	6,828.6
%	43.3	53.5	58.1	47.0	52.3	51.9	61.4	49.9	53.3	52.2	49.8	44.4
المشاركة	2,143.0	2,116.5	1,631.4	1,769.3	1,641.4	1,981.9	1,548.5	2,636.9	3,740.7	3,625.3	3,822.8	1,429.6
%	30.8	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	6.6	10.9	11.1	9.4	7.1	9.3
المضاربة	292.3	532.0	497.6	876.4	956.0	1,480.0	1,424.7	1,296.3	1,772.9	2,086.5	3,582.1	997.2
%	4.2	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.1	5.4	5.2	5.4	6.6	6.5
السلم	145.2	133.0	81.7	290.7	349.6	257.6	174.8	459.8	665.3	1,464.3	1,622.9	180.2
%	2.1	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.7	1.9	2.0	3.8	3.0	1.2
المقاولة	na	na	0.0	0.0	1,005.6	2,295.6	1,952.2	2,160.1	3,929.5	5,178.3	8,402.2	3,793.5
%	na	na	0.0	0.0	6.4	10.4	8.4	9.0	11.6	13.4	15.5	24.6
الاجارة	na	na	0.0	0.0	24.8	52.2	35.8	89.6	331.2	144.6	200.2	75.0
%	na	na	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.4	1.0	0.4	0.4	0.5
الاستصناع **	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.1	32.4	43.2	47.2	22.6
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
القرض الحسن **	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	125.5	99.6	208.7	120.9	27.1
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.3	0.5	0.2	0.0
أخرى *	1,362.9	2,054.3	3,061.5	4,845.2	3,496.0	4,566.1	3,880.3	5,292.7	5,238.2	5,747.4	9,426.3	2,039.2
%	19.6	19.8	24.3	33.0	22.3	20.7	16.6	22.0	15.5	14.9	17.4	13.2
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	15,393.1
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100

المصدر: بنك السودان المركزي
* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011

** إضافة القرض الحسن والاستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012

جدول رقم (8)
تدفق التمويل المصري حسب القطاعات الاقتصادية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

العام	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	القطاع
الزراعة	11,089.4	6,062.1	6,721.0	2,873.0	1,483.9	1,599.8	1,686.1	1,485.7	837.1	786.1	571.1	يناير - ديسمبر
%	20.5	15.7	19.9	11.9	6.4	7.2	10.8	10.1	6.7	7.6	8.2	%
الصناعة	7,899.3	5,155.8	5,486.7	4,577.5	5,531.0	3,826.9	1,556.5	1,904.0	1,314.3	848.5	830.5	يناير - ديسمبر
%	14.6	13.3	16.2	19.0	23.7	17.3	9.9	13.0	10.4	8.2	11.9	%
الصادر	2,230.5	1,771.5	2,259.2	1,065.6	865.0	479.2	370.0	481.1	264.9	351.3	339.5	يناير - ديسمبر
%	4.1	4.6	6.7	4.4	3.7	2.2	2.4	3.3	2.1	3.4	4.9	%
النقل والتخزين	2,508.5	2,237.3	3,433.9	1,636.1	1,421.3	1,011.5	999.4	862.2	1,119.6	0.0	0.0	يناير - ديسمبر
%	4.6	5.8	10.2	6.8	6.1	4.6	6.4	5.9	8.9	0.0	0.0	%
التنمية الاجتماعية**	0.0	0.0	0.0	0.0	582.2	616.2	469.5	446.1	382.0	334.3	247.4	يناير - ديسمبر
%	0.0	0.0	0.0	0.0	2.5	2.8	3.0	3.0	3.0	3.2	3.6	%
التجارة المحلية	9,928.5	6,588.3	4,368.8	4,168.4	3,763.2	2,872.8	2,320.9	2,370.6	2,093.4	1,821.1	1,493.6	يناير - ديسمبر
%	18.3	17.0	12.9	17.3	16.1	13.0	14.8	16.1	16.6	17.5	21.5	%
الطاقة والتعدين	401.2	610.4	488.5	129.2	520.5	76.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	يناير - ديسمبر
%	0.7	1.6	1.4	0.5	2.2	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
التشييد	5,937.0	3,848.1	3,042.3	2,152.9	991.3	2,052.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	يناير - ديسمبر
%	11.0	9.9	9.0	8.9	4.2	9.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
الاستيراد	1,568.9	2,968.2	1,886.0	1,259.9	2,562.9	2,317.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	يناير - ديسمبر
%	2.9	7.7	5.6	5.2	11.0	10.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
أخرى*	12,630.0	9,436.9	6,136.1	6,240.3	5,607.9	7,254.7	8,257.3	7,131.6	6,576.0	6,253.6	3,471.6	يناير - ديسمبر
%	23.3	24.4	18.1	25.9	24.0	32.8	52.7	48.6	52.2	60.2	49.9	%
المجموع	54,193.3	38,678.6	33,822.5	24,102.8	23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	6,953.7	يناير - ديسمبر
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

** قطاع التنمية الاجتماعية مضمن في الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012

* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011

distortions in the services sector environment, Sudan premised its regulating strategy on an approach that endeavour, where possible, to bind our concessions that we could offer for opening up our services sectors by conditions of receiving technical and capacity. Building assistance from the negotiating trading partners. That assistance could be in the areas of institutional building human-resources development. Legislative and regulatory reforms, conducting impact studies etc.

Such envisaged areas of cooperation undoubtedly would serve addressing most of those mentioned impediments and, in fact, Sudan definitively began to receive and benefit from some assistance in different services sectors.

With respect to the banking business in particular, it is worth mentioning here that, the monetary authority convinced of the pivotal and instrumental role of that sector to the national economy, and in the purview of the mentioned comprehensive economic liberalization programme launched and pursued since early ninetieth to date has tailored and implemented a host of generations of reform and restructuring programmes to the banking sector. The major objectives of those programmes are initially to accomplish liberalizing that sector and to qualify it for the anticipated serve completion after acceding to the “WTO” and the other international and regional trade liberalization arrangements, and last but not last to capacitate and empower that sector to efficiently serve materializing the macroeconomic and social goals.

The major policies and measures adopted in those programmes - with stress on those socially oriented-are the following:

- Formulating and implementing a comprehensive restructuring programme for the government banks and for the private joint-venture banks as well, and main components of that programme is raising the paid up capital of banks, merger and acquisition options etc.
- Dismantling all the controls and restrictions that discriminate between the national and foreign investors in the field of banking ie in the requirements for

establishing new banks and in the policies governing operations:-

- Relaxing the terms and conditions and regulations for establishing branches to enable broad-based expansion of banks' branches in the rural community to facilitate accessing the banking services by small services and producers.

Directing the monetary and credit policies to serve and encourage the following:

- Allocation of certain portion of the loan able funds to the small producers.
- Establishing consortium-finance funds for the objectives of financing strategic commodities, graduates, women empowerment, education, micro finance oriented to poverty alleviation etc.
- Encouraging establishing micro-finance institutions throughout the country.
- Simplifying the procedure for opening and maintaining bank accounts for the small savers and investors.
- Relaxing the terms of finance for the government entities accessing credit for social services activities as electricity, health, education, water, environment etc.
- Encouraging allocating the savings mobilized in the rural areas to be directed to finance the activities of those rural regions.
- Extending financial and technical support to the sectoral and socially oriented banks that assume socioeconomic objectives as the family bank, the Sudanese savings bank, the farmers' bank and the agricultural bank of Sudan.
- Eventually, recently the monetary authority also formulated and implemented emergency foreign exchange policies geared towards achieving prices and exchange rate stability, through measures including rationing the overall demand for the foreign exchange resources and boosting its supply through encouraging exports and foreign investment inflows. In fact those measures were set primarily to compensate the oil revenue shortfalls occurred as a result the cessation of southern Sudan.

and management could be transferred and infused locally.

- Liberalization also enables producing arrange of services products and accordingly also realizing prices preferences for the ultimate consumers “communication and financial services in Sudan is a vivid example in that respect”.
- Unleashing the government’s financial and human resources and capabilities to be directed solely to its conventional role of regulating and controlling the economic activities.
- Finally, services liberalization facilities modernizing, enhancing and enriching all the aspects and facets of human life of the community.

Having being profoundly convinced of those potential realizable benefits, Sudan formulated its negotiating strategy and scheduled its liberalization offers on the perspective that, we-driven by our own discretion and will – rather than being pressurized or induced to concede to others’ interests – based liberalization conditionalities-want to liberalize our services sectors ie we envisaged to pursue an offensive rather than a defensive approach in negotiating the liberalization. Also in the purview of that approach we set a pivotal objective to apply and harness - to the extent possible-the negotiation process and its outturns for developing and enhancing our services competitiveness and for increasing our share in the international and regional trade volume without, at the same time, not to derogate or compromise our right to have policy space to achieve our national economic, social, and sovereignty objectives.

It is also worth highlighting that, despite the services sectors in Sudan witness marked growth and expansion, and it began to objectively serve and diversity the economy, yet its still suffered a host of difficulties and distortions that entail exerting internal robust effort and also entail external support and cooperation from the trading partners and from the concerned international and regional institutions and entities.

Those difficulties and distortions that inhibit the services sector from thriving and developing could be enumerated in the following:

- Most Of the services are still produced and provided by government entities that enjoy preferential treatment in the policies and the operational regulations a matter that compromises the environment for objective and fair competition.
- Most of the services sectors still lack the necessary competent regulatory authorities and frameworks, and also the adequate and congenial legislative setups
- There are overlappings and contradictions in the legislations of some regulatory authorities over some services sectors, and on some cases there are services sectors that are subjected to multiple regulatory authorities while they have no any pattern of coordination and synergy among them.
- Till now there is no clear, concrete and informed national policy for the investment in the services sector in particular.
- The standards of many services products are still traditional and lack modernization and sophistication and the quality control specifications.
- Many of the entities providing the services in many sectors are of small size and of weak resources- bases and are mostly dominated by closed family companies.
- There is marked overlappings and intersections in the federal and states’ laws and regulations governing the affairs related to investment at large.
- There are still a wide- range of untapped investment opportunities in the services arena due to the weak promotion momentum and due to the lack of the entities that could explore and regulate them.
- There some services their orientation was set to be guided by Islamic-based principle directions, yet they are still awaiting adaptation and exploring Islamic-based alternatives for some of their products and the example here is the banking and insurance services.

Bearing in consideration those mentioned difficulties and

necessary and indispensable elements for any material production activity. More and above that, the high quality forms of services undoubtedly positively contribute to the patterns and standards of human life since the services are known to span all the facets of human life. Eventually, owing to its broad-based profile, the services sector serves the economies through the ample job-opportunities that it creates.

The services products are of particular nature compared to the commodity products in that, due to their specific nature of being non-tangible products, hence there is no possibility to impose on them quantity – based tariffs and duties on borders to regulate the degree of their liberalization, and also they are not susceptible to be subjected to quantitative rationing measures as quotas and licensing procedure and as such the only way to monitor and control the degree of their liberalization is through the regulations and organizational policies and measures.

With respect to the status of the services sector in Sudan, And since Sudan throughout most of the ruling eras since independence till early eighties, kept to be adopting strict economic central planning and accordingly most of the services in it remained to be produced and provided by government undertakings. However, when Sudan embarked on the so-called the comprehensive economic liberalization programme as from early ninetieth, many of the services products began to be produced and provided by private, foreign and / or joint venture investment entities that liberalization move currently is crystally apparent in the services sectors of communication, financial, education, construction, health etc.

To buttress and augment that move of autonomous liberalization for the services, also Sudan has engaged in different forms of rules – based multilateral arrangements for the services liberalization namely that of the world Trade Organization “ WTO”, the “ COMESA”, the great free trade area and the Economic Partnership Agreement “EPA”, between the European Union and the African countries. Beside that also Sudan engaged in several

bilateral investment and trade partnerships including services liberalization agenda.

With regard to the overall services activities profile in Sudan, and after the agriculture sector contribution to the GDP significantly receded due to internal structural factors and external factors related to the weak competitiveness of our products and relatively unfair terms of trade, the services sectors accordingly became the top contributing component to GDP and it began to annually contributing by about 50% to the GDP on average.

Despite that significant rise in the contribution of the services to the GDP, yet its share in the inflow of the foreign exchange proceeds remained below expectation due to that, owing to the low competitiveness of our services of we remained being net-proceeds from external investments in the communication sector and through the inflow transfers of our expatriate workforce.

It is worth highlighting here also that the central strategy adopted by Sudan for the services liberalization through the two mentioned paths-ie autonomous and multilateral, was in fact based on our profound self-conviction of the undoubtedly realizable potential benefits from liberalizing that sector which definitively demonstrated by success cases at international, regional and local levels. Hence, on the basis of that held conviction our strategy envisaged that the services liberalization in the context of our prevailing economic environment could materialize for us the following:

- Boosting local and foreign investments in the services activities themselves and on the material production activities as well, since the services are deem necessary to those activities.
- Creating broad – based job opportunities ie for skilled, semi-skilled and unskilled workforce.
- Realizing efficient application and allocation of resources.
- Enhancing our services competitiveness through the joint – ventures and the partnerships with the foreign services providers through whom technology and modernized means and methodologies for production



Studies &
Researches



By: SalahEldin sheikh khidir*

Representative of the Central
Bank of Sudan In the Nation
Commission of Acceding of Sudan
to the World Trade Organization
(WTO)

Perspective and strategy for liberalizing The services sector in Sudan with particular reference to the banking services

At the outset of this orientative note, it is worth citing that the services activities generally – including those produced and provided on commercial basis and those produced and provided by the government on non – commercial basis – began to constitute sizable component of the profile of the economic activities of the developed countries and to the most of the developing countries alike, and they began to grow annually by a rate exceeding that of the material commodity production. For most of the developed countries the services activities contribute by rates not less than 75% of the gross domestic product “GDP” on overage, and on some instances the rate may even reach 90% or more. As for most of the developing countries, their contribution is in the range of 30% to 50% on average.

Through time, the services activities gained their prominence in whatever form of economy, due to that they - including the broad twelve conventionally known sectors - are primarily required for their own sake as investment activities realizing various forms of benefits to all the stakeholders engaged in it ie producers, consumers, agents middlemen, etc. secondly, the services-particularly those infrastructure or enabling services as communication, insurance, banking services, transport etc-are deem

- Allocate specific portion of the government budget to rehabilitation of projects.
- Establish the higher commissioner for industry
- Propose a time schedule for integration of agriculture and industry
- Specify certain plans to access heavy industry and access overseas markets.
- Raising productivity and improving manufacturing environment.

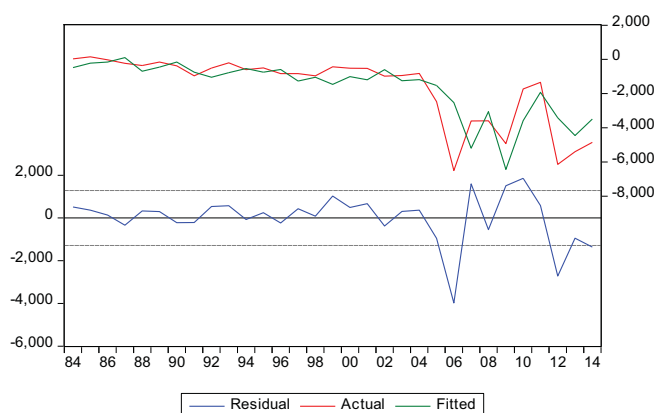
Results and Recommendations:

1. More emphasis on macroeconomic policies to maintain economic stability.
2. Encouraging industrial production by facilitating banking finance, foreign credit lines and budgetary allocations.
3. Adopting specific stages for industrial development that consider real economic challenges.
4. Developing energy sector and facilitate provision of oil products.
5. Designing a time schedule for industrialization for export through specific stages.
6. Integration of industrial stages with developments of basic infrastructure.
7. Establishing North Africa Economic community NAEC.
8. Facilitate free movement of production inputs basically labor and capital and free trade of goods and services.
9. Expand efforts for greater monetary union and integrate the financial system in whole North Africa.
10. Encourage manufacturing based on forward and backward linkages and comparative advantages.
11. Reducing taxes and customs and encouraging FDI.
12. Promoting strategic partnerships.
13. Creating free economic zones FEZ as tool for industrialization strategy.

References

1. A.B Atkins (2003) "innovative sources for financing development: overarching issues" United Nations University, world institute for development economics research No. 88 Helsinki.
2. Ash demirguc – Kunt (2006) "finance and economic development: policy choices for developing countries" development research department, World Bank, Washington D.C. USA.
3. Bashir A. F, et-al (2009) "balance of payments constrained growth model: a study of Pakistan" European journal of scientific research, ISSN 1450-216x, vol.: 25 no. 4.
4. Jonathan B. (1999) "trade finance and economic development in sub-Saharan Africa" the journal of business in developing nations, vol.: 3.
5. Michael Graff and Alexander Karmann (2003) "what determines the finance-growth nexus? An endogenous growth model and empirical evidence" Dresden discussion paper in economics No. 15/03. ISSN 0945-4829.
6. "Accelerating industrialization in Africa" AU and UNECA conference, Ivory Coast-Abidjan 22-26 March 2013.
7. Bank of Sudan- Annual Reports 2002-2012.
8. Komain Jiranyakul (2006) «The Impact of International Oil Prices on Industrial Production: The Case of Thailand» NIDA Economic Review, Vol. 1, No. 2, School of Development Economics, National Institute of Development Administration, Bangkok 10240, Thailand.

Dependent Variable: CA_SUD				
Method: ML ARCH - (BFGS / Marquardt steps)				
Date: 10/18/15 Time: 11:50				
Sample (adjusted): 1984 2014				
Included observations: 31 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI_SUD				
GROWTH_SUD				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 100				
Selected Model: ARDL(4, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CA_SUD (-1)	0.788141	0.205143	3.841916	0.0008
CA_SUD (-2)	-0.258640	0.220846	-1.171134	0.2530
CA_SUD (-3)	0.788166	0.256798	3.069206	0.0053
CA_SUD (-4)	-0.359192	0.258580	-1.389097	0.1776
FDI_SUD	2.545605	37.25600	0.683274	0.5010
GROWTH_SUD	-2.927044	59.27799	-0.493783	0.6259
C	-260.5307	442.7098	-0.588491	0.5617
R-squared	0.661709	Mean dependent var		-1646.853
Adjusted R-squared	0.577137	S.D. dependent var		1976.012
S.E. of regression	1284.960	Akaike info criterion		17.35052
Sum squared resid	39626959	Schwarz criterion		17.67433
Log likelihood	-261.9331	Hannan-Quinn criter.		17.45607
F-statistic	7.824147	Durbin-Watson stat		1.826868
Prob(F-statistic)	0.000097			
* Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				



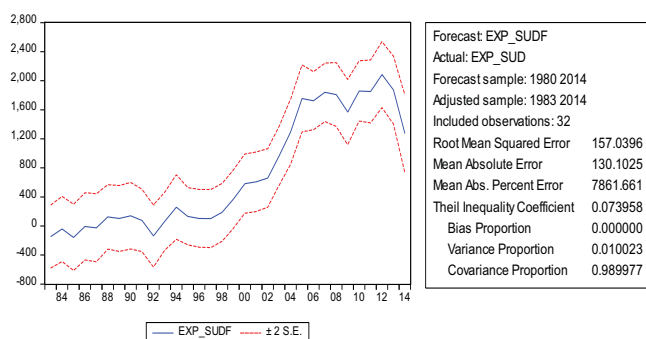
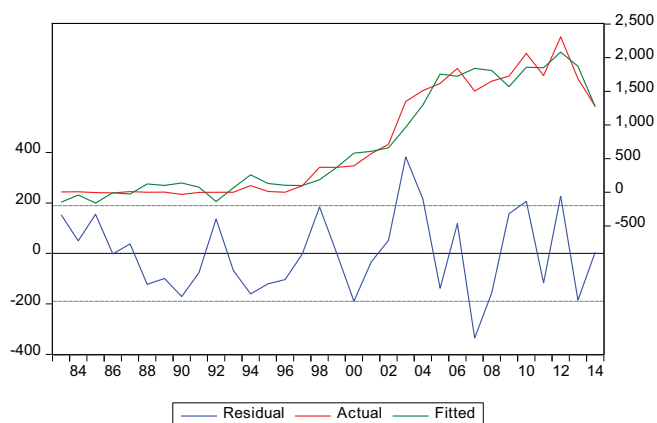
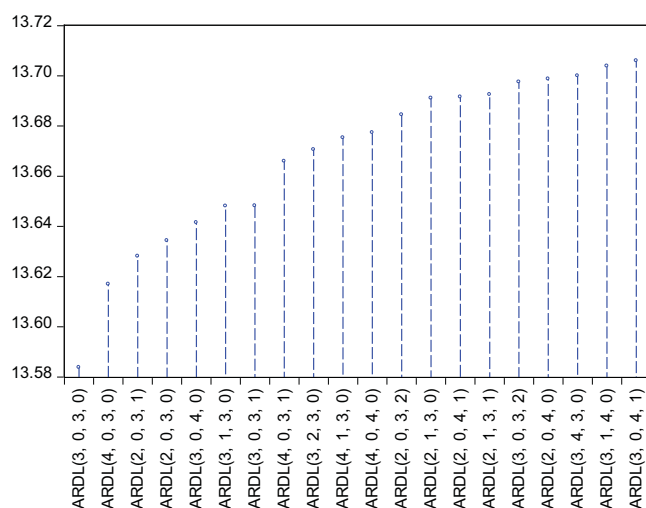
Main Features of the Proposed Strategy:

1. Objectives: the strategy aims at doubling industrial output in five years, where the contribution of the industrial sector is expected to increase from 24% of the GDP in 2014 to 48% in 2019, while processing industry expected to increase from the share of 17% to 34%, Much more efforts are needed to materialize specific targets for each single sub sector within the industrial sector.
2. Determining the comparative advantages and forward and backward linkages and export competitiveness; this requires further analysis to select most appropriate key industries and how to be linked with other industries to provide production inputs or demand for other industrial sub sectors for energy or raw materials. Developing markets and free economic zones to attract FDI for exportation and ease trade with trade partners.
3. Tools and mechanisms: the strategy basically focus on ISIs and EP with a package of integrated policy measures that include:
 - Maintaining macroeconomic stability.
 - Prohibit export of raw materials.
 - Increase banking finance to industrial sector from 10% to 20%.
 - Reducing energy costs.
 - Opening foreign credit lines and encouraging partnership with foreign companies and investors.

ARDL model:

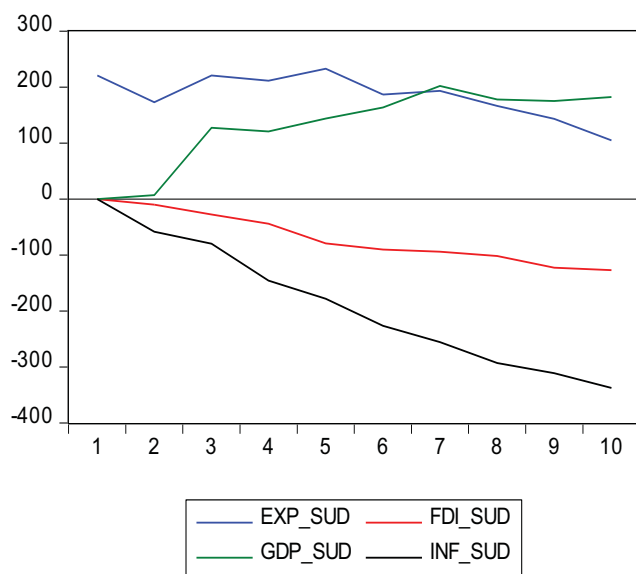
Dependent Variable: EXP_SUD Method: ML ARCH - (BFGS / Marquardt steps) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI_SUD GROWTH_SUD IMPORT_SUD Fixed regressors: C Number of models evaluated: 500 Selected Model: ARDL (3, 0, 3, 0) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXP_SUD (-1)	0.604660	0.203839	2.966366	0.0071
EXP_SUD (-2)	0.796851	0.261509	3.047130	0.0059
EXP_SUD (-3)	-0.358998	0.230198	-1.559519	0.1331
FDI_SUD	9.449165	6.137270	1.539637	0.1379
GROWTH_SUD	7.619805	8.535431	0.892726	0.3817
GROWTH_SUD (-1)	6.957743	7.765391	0.895994	0.3800
GROWTH_SUD (-2)	1.163236	8.088245	1.438182	0.1645
GROWTH_SUD (-3)	1.904262	8.340399	2.283178	0.0324
IMPORT_SUD	-0.015394	0.006295	-2.445561	0.0229
C	-156.4941	91.67326	-1.707085	0.1019
R-squared	0.960700	Mean dependent var	715.5531	
Adjusted R-squared	0.944623	S.D. dependent var	804.8400	
S.E. of regression	189.3969	Akaike info criterion	13.57587	
Sum squared resid	789166.3	Schwarz criterion	14.03392	
Log likelihood	-207.2140	Hannan-Quinn criter.	13.72770	
F-statistic	59.75586	Durbin-Watson stat	1.810037	
Prob (F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

Akaike Information Criteria (top 20 models)

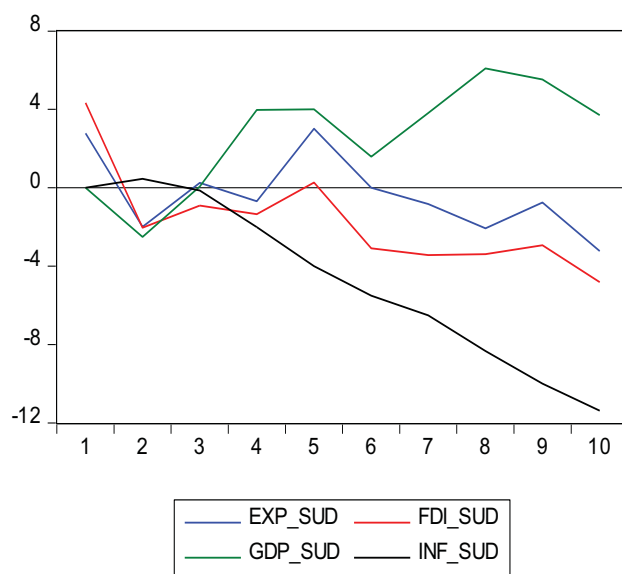


Forecast EXP_SUD	
Actual: EXP_SUD	
Forecast sample: 1980 2014	
Adjusted sample: 1983 2014	
Included observations: 32	
Root Mean Squared Error	157.0396
Mean Absolute Error	130.1025
Mean Abs. Percent Error	7861.661
Theil Inequality Coefficient	0.073958
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.010023
Covariance Proportion	0.989977

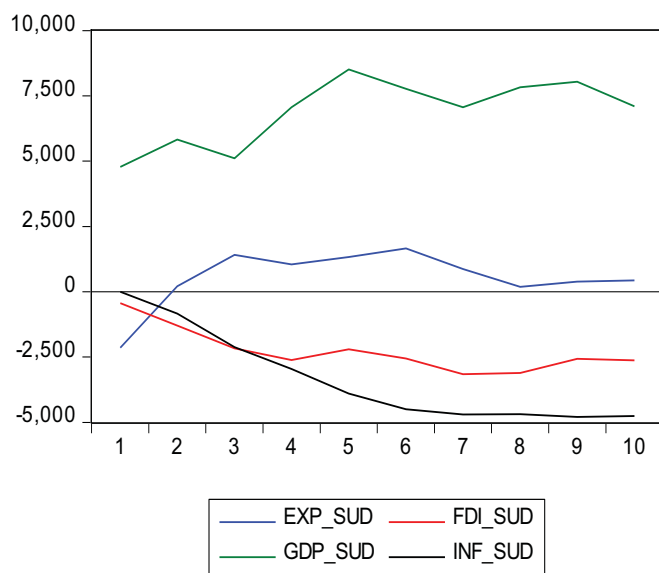
Response of EXP_SUD to Cholesky
One S.D. Innovations



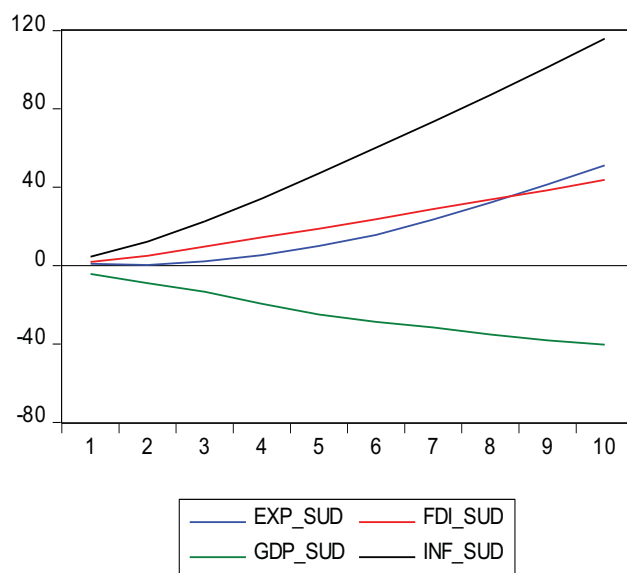
Response of FDI_SUD to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of GDP_SUD to Cholesky
One S.D. Innovations



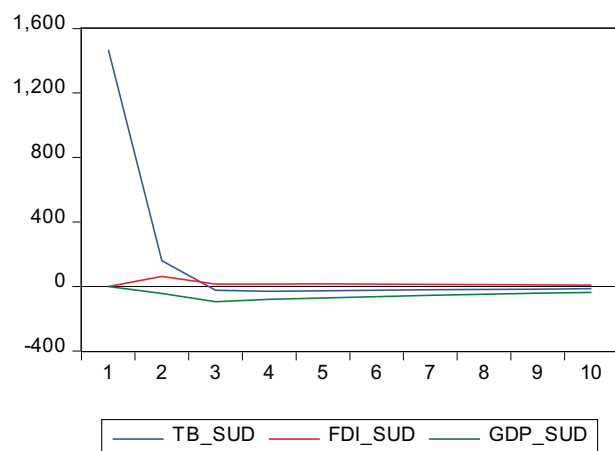
Response of INF_SUD to Cholesky
One S.D. Innovations



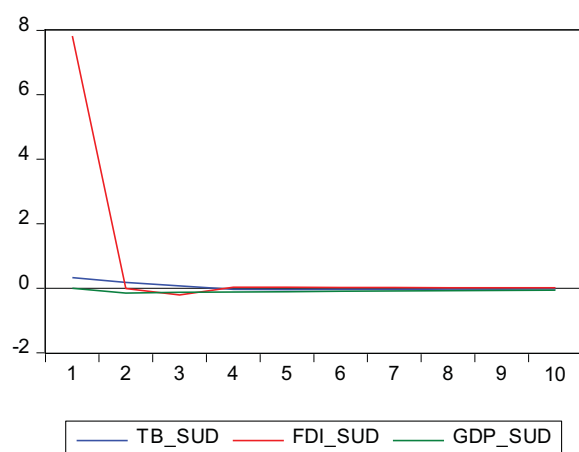
	[1.60680]	[-0.90387]	[0.54062]	[1.24133]
D (FDI_ SUD (-1))	-6.913383	1.156506	327.0755	-0.170817
	(9.62369)	(0.22447)	(228.954)	(0.28292)
	[-0.71837]	[5.15218]	[1.42857]	[-0.60376]
D (FDI_ SUD (-2))	-5.366396	0.604209	133.1472	0.059891
	(7.09166)	(0.16541)	(168.715)	(0.20848)
	[-0.75672]	[3.65278]	[0.78918]	[0.28727]
D (GDP_ SUD (-1))	-0.009017	-0.000713	0.012084	0.000544
	(0.01132)	(0.00026)	(0.26942)	(0.00033)
	[-0.79628]	[-2.69809]	[0.04485]	[1.63443]
D (GDP_ SUD (-2))	0.027323	-0.000630	-0.265310	0.000151
	(0.01293)	(0.00030)	(0.30753)	(0.00038)
	[2.11371]	[-2.08818]	[-0.86271]	[0.39734]
D (INF_ SUD (-1))	-13.77060	0.355845	-145.9116	1.704431
	(9.62379)	(0.22447)	(228.956)	(0.28292)
	[-1.43089]	[1.58526]	[-0.63729]	[6.02435]
D (INF_ SUD (-2))	10.98939	-0.066179	277.8131	-0.702191
	(12.7159)	(0.29659)	(302.520)	(0.37383)
	[0.86422]	[-0.22313]	[0.91833]	[-1.87838]
C	51.18626	-0.328941	546.4281	-0.328252
	(57.3044)	(1.33660)	(1363.31)	(1.68466)
	[0.89323]	[-0.24610]	[0.40081]	[-0.19485]
R-squared	0.421912	0.853537	0.394079	0.951864
Adj. R-squared	0.185422	0.793621	0.146202	0.932172
Sum sq. resids	1071896.	583.1528	6.07E+08	926.4001

S.E. equation	220.7318	5.148490	5251.350	6.489152
F-statistic	1.784056	14.24545	1.589817	48.33780
Log likelihood	-212.1133	-91.84945	-313.5306	-99.25516
Akaike AIC	13.88208	6.365590	20.22066	6.828447
Schwarz SC	14.34012	6.823633	20.67871	7.286490
Mean dependent	39.39301	-0.694644	1669.033	14.44377
S.D. dependent	244.5674	11.33306	5683.206	24.91634
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.22E+14		
Determinant resid covariance		9.44E+13		
Log likelihood		-696.4755		
Akaike information criterion		46.27972		
Schwarz criterion		48.29511		

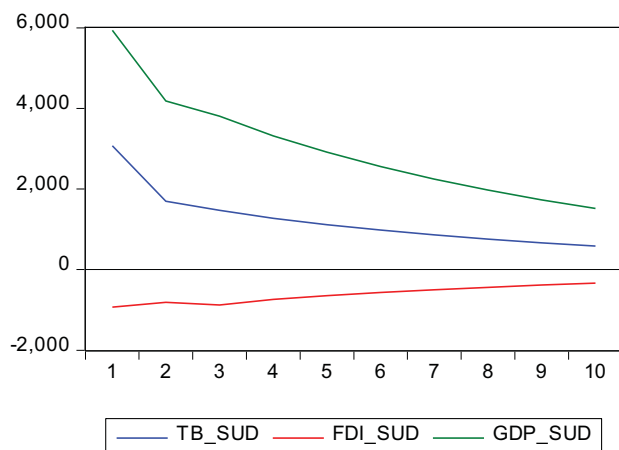
Response of TB_SUD to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of FDI_SUD to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of GDP_SUD to Cholesky
One S.D. Innovations



Vector Error Correction Estimates

Date: 10/18/15 Time: 11:36

Sample (adjusted): 1983 2014

Included observations: 32 after adjustments

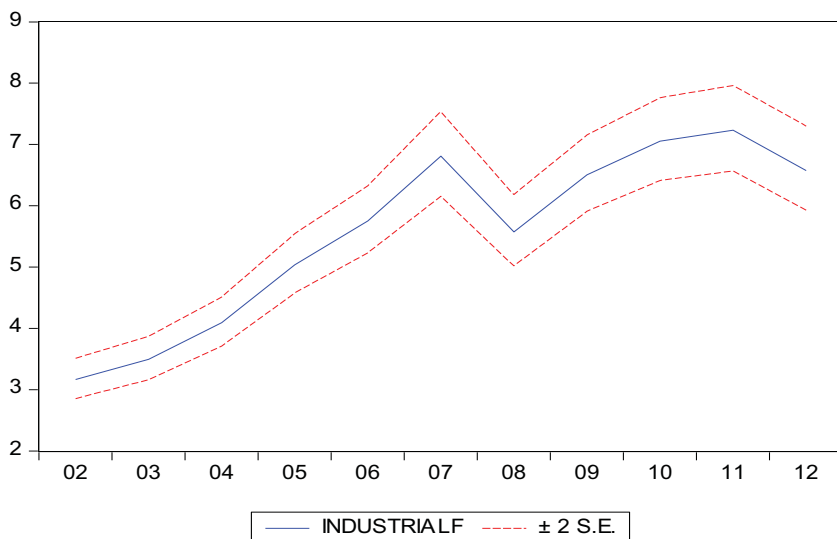
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1			
EXP_SUD (-1)	1.000000			
FDI_SUD (-1)	-2.560845			
	(2.50995)			
	[-10.2028]			
GDP_SUD (-1)	0.026250			
	(0.01079)			
	[2.43194]			
INF_SUD (-1)	-2.387603			
	(5.94113)			
	[-4.01877]			
C	1483.941			
Error Correction:	D (EXP_SUD)	D (FDI_SUD)	D (GDP_SUD)	D (INF_SUD)
CointEq1	-0.034903	0.010600	1.720309	-0.000919
	(0.05675)	(0.00132)	(1.35019)	(0.00167)
	[-0.61499]	[8.00786]	[1.27412]	[-0.55101]
D (EXP_SUD (-1))	-0.246868	-0.017271	11.74475	-0.005966
	(0.20942)	(0.00488)	(4.98215)	(0.00616)
	[-1.17884]	[-3.53575]	[2.35737]	[-0.96911]
D (EXP_SUD (-2))	0.455684	-0.005979	3.647559	0.010349
	(0.28360)	(0.00661)	(6.74694)	(0.00834)

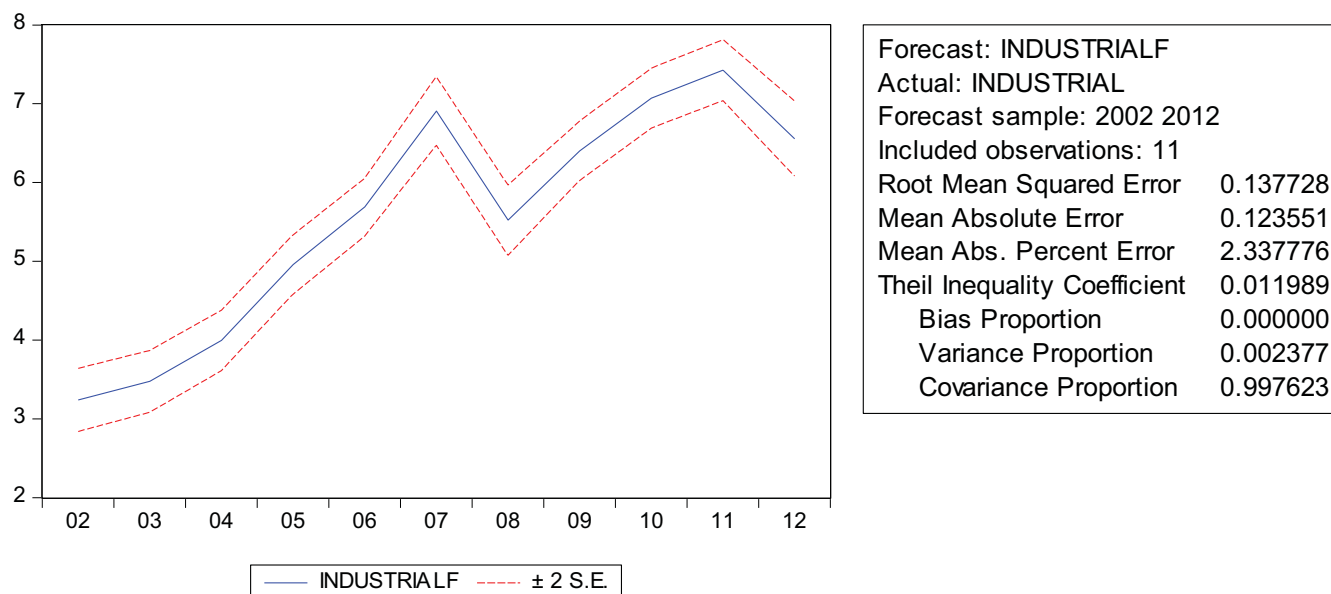
GMM

Dependent Variable: LOG(INDUSTRIAL)				
Method: Generalized Method of Moments				
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix				
Instrument specification: LOG(E) LOG(M) LOG(PRICE)				
Constant added to instrument list				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.517078	0.186396	-8.139025	0.0001
LOG (E)	-0.469472	0.041313	-11.36368	0.0000
LOG (M)	0.249729	0.034283	7.284365	0.0002
LOG (PRICE)	0.286746	0.050200	5.712059	0.0007
R-squared	0.985030	Mean dependent var		1.680347
Adjusted R-squared	0.978614	S.D. dependent var		0.292807
S.E. of regression	0.042819	Sum squared resid		0.012835
Durbin-Watson stat	1.732635	J-statistic		4.50E-41
Instrument rank	4			

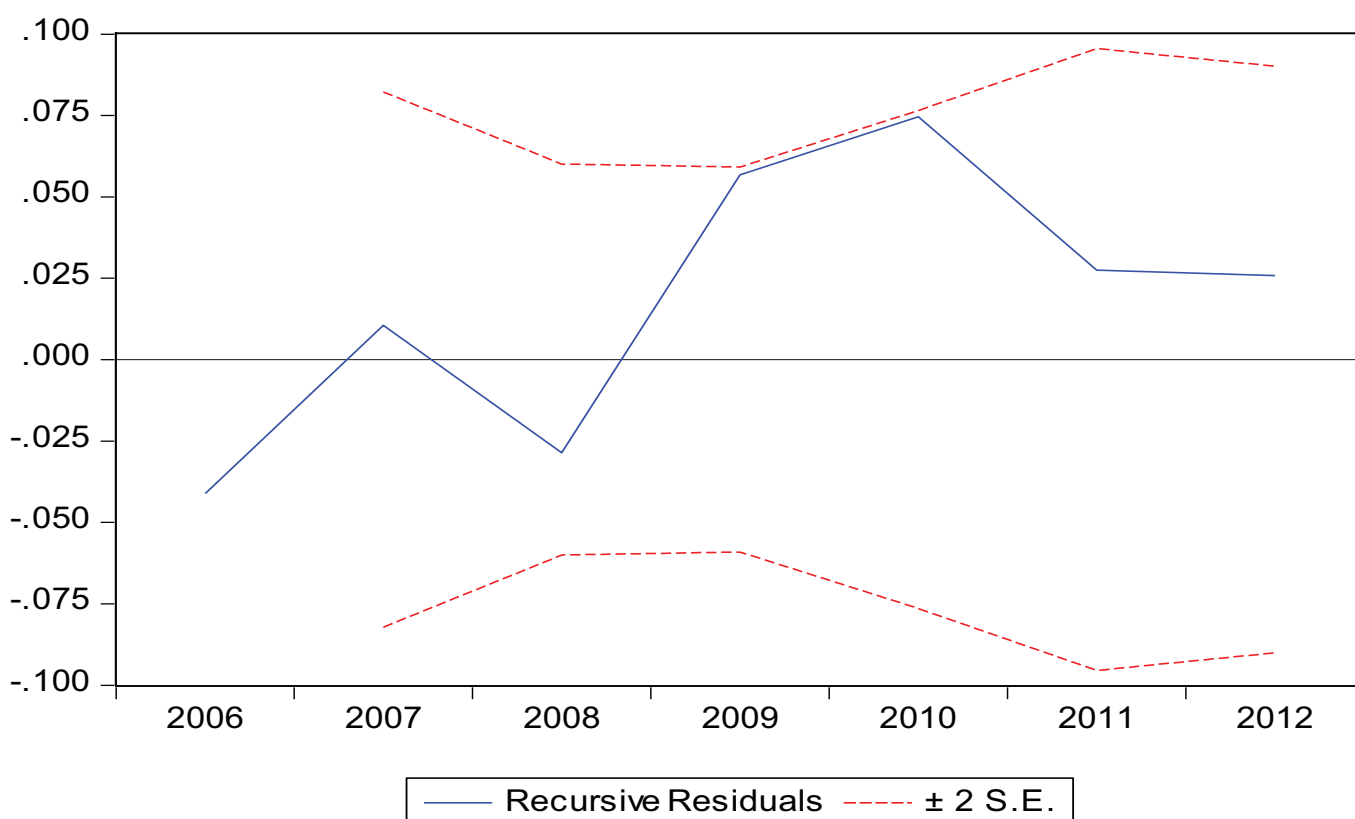
Bayesian VAR Estimates			
Standard errors in () & t-statistics in []			
	TB_SUD	FDI_SUD	GDP_SUD
TB_SUD(-1)	0.122621	0.000174	-0.315458
	(0.08731)	(0.00046)	(0.35187)
	[1.40446]	[0.38154]	[-0.89651]
TB_SUD(-2)	-0.001245	7.40E-05	-0.065248
	(0.04872)	(0.00025)	(0.19598)
	[-0.02555]	[0.29141]	[-0.33294]
FDI_SUD(-1)	7.197462	-0.004746	-19.67589
	(16.1387)	(0.08550)	(65.5430)
	[0.44597]	[-0.05551]	[-0.30020]
FDI_SUD(-2)	-0.981971	-0.031289	-19.82464
	(9.01777)	(0.04786)	(36.6229)
	[-0.10889]	[-0.65370]	[-0.54132]
GDP_SUD(-1)	-0.007225	-2.54E-05	0.704956
	(0.01340)	(7.0E-05)	(0.05477)
	[-0.53915]	[-0.36035]	[12.8724]
GDP_SUD(-2)	-0.009725	-2.45E-06	0.142023
	(0.01091)	(5.7E-05)	(0.04472)
	[-0.89132]	[-0.04262]	[3.17580]
C	-423.1227	5.300546	5380.515
	(376.661)	(1.98160)	(1530.43)
	[-1.12335]	[2.67489]	[3.51569]
R-squared	0.191240	0.043802	0.914320
Adj. R-squared	0.004603	-0.176859	0.894548
Sum sq. resids	64734640	1837.626	1.37E+09
S.E. equation	1577.908	8.407016	7246.451
F-statistic	1.024661	0.198506	46.24238
Mean dependent	-881.4758	4.274991	25745.58
S.D. dependent	1581.552	7.749608	22315.01



Forecast: INDUSTRIALF	
Actual: INDUSTRIAL	
Forecast sample: 2002 2012	
Included observations: 11	
Root Mean Squared Error	0.164180
Mean Absolute Error	0.141913
Mean Abs. Percent Error	2.851090
Theil Inequality Coefficient	0.014296
Bias Proportion	0.000513
Variance Proportion	0.046403
Covariance Proportion	0.953084



To investigate the stability of the model a recursive residuals techniques were used which indicated that the model is stable except in 2009-2010, following the financial crisis period, the model was Re estimated by generalized methods of moments GMM method to eliminate instability as follows:



to meet domestic production and export the surplus as experienced earlier in Sudan economy.

Oil seed products:

Sudan is rich of oil seed consumption actual production is around 127,000 tons, domestic consumption is 278,000 tons i.e production covers 45%, there is a need for more investments in the sector to produce more oil seeds and raise the capacity of processing .

Wheat:

Sudan produce about 850,000 tons of wheat and imports about 2 million tons, i.e domestic production only cover 20% of consumption, there are many potentials for growing and processing wheat.

In spite of the huge potentials in Sudan economy, a casual interpretation of the industrial sector reveals that the sector performance was less than satisfactory, however, there are many investment opportunities which require a clear strategy for industrialization and a clear roadmap to increase foreign trade relations,

The effect of oil prices on industrial output in Sudan

In this conjuncture its important to assess the effect of oil in the industrial sector by pursuing Komain Jiranyakul (2006) model , where the dependent variable is industrial ouput while the explanatory variables include m= monetary expansion, e =exchange rate adjustments in addition to oil prices :

$$\text{Industrial} = \beta_0 + \beta_1 m + \beta_2 e + \beta_3 \text{prices} + \mu \dots \dots \dots (1)$$

Dependent Variable: INDUSTRIAL				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.908842	0.349246	16.91885	0.0000
PRICE	0.029721	0.004171	7.125399	0.0002
M	6.43E-05	8.49E-06	7.565021	0.0001
E	-1.478693	0.130833	-11.30213	0.0000
R-squared	0.990537	Mean dependent var		5.567545
Adjusted R-squared	0.986482	S.D. dependent var		1.484952
S.E. of regression	0.172651	Akaike info criterion		-0.399806
Sum squared resid	0.208658	Schwarz criterion		-0.255117
Log likelihood	6.198936	Hannan-Quinn criter.		-0.491013
F-statistic	244.2522	Durbin-Watson stat		2.528853
Prob(F-statistic)	0.000000			

The results indicate that 99% of the total variations were explained by the model, signs of the confidents were as expected, there is a negative relationship between industrial growth and exchange rate adjustments and a positive relationship between industrial growth oil prices and monetary expansion.

Cement:

Sudan was a net importer of cements for decades, however, recently the cement industries maintained remarkable growth, which made domestic production sufficient for consumption and export the surplus to neighboring countries.

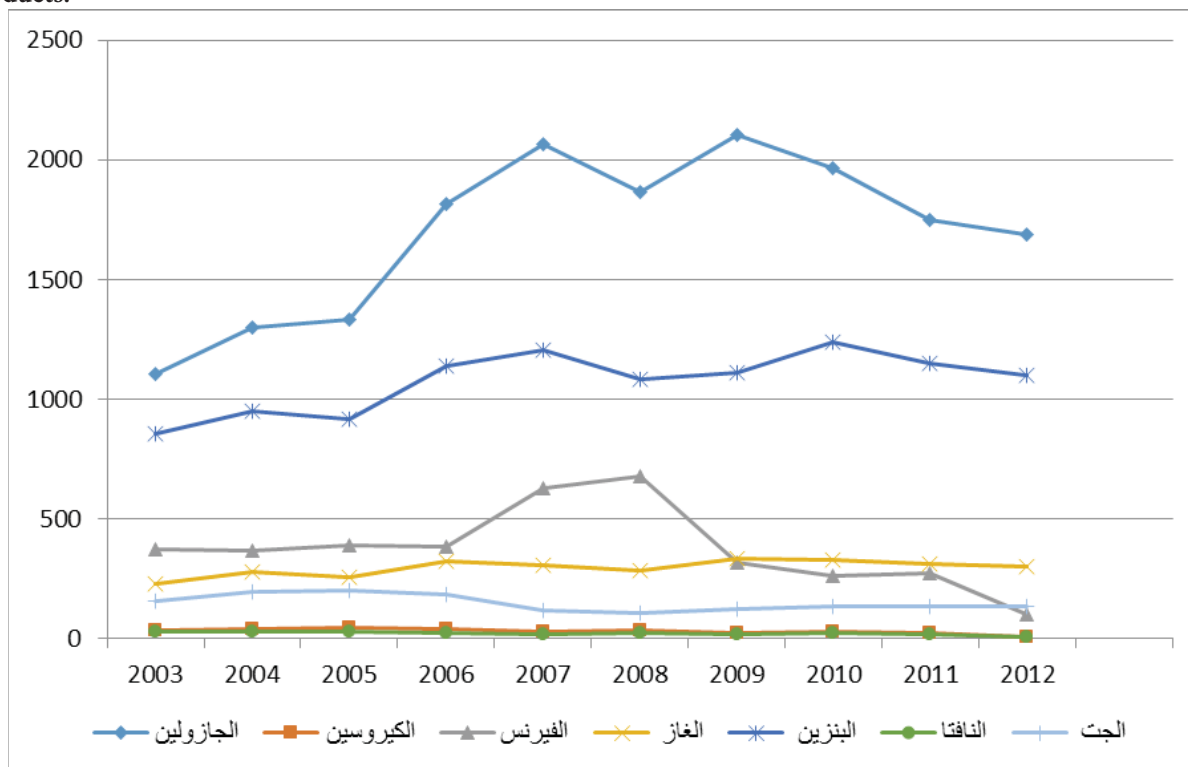
Electricity:

Electricity or energy is crucial to industrial development, graph above illustrate hydraulic and thermal electricity. Although production of energy is increasing rapidly but the need for agricultural irrigation and manufacturing is growing massively. With much more efforts in construction of dams, it is expected that electricity generation will increase to meet the growth of demand for electricity for various purposes.

Water generation in rural and urban areas

Water is an important factor to sustaining industrial projects specifically food processing and medical supplies and processing industries. From the graph, it is apparent that water supply in rural and urban centers had grown massively.

Oil products:



Oil products had grown rapidly up to 2010 then declined slightly with secession of South Sudan, however, with new discoveries of oil and expansion of the refineries the oil products is expected to grow rapidly.

Minerals

Gold production had increased from 24 tons in 2010 to 47 tons in 2012 to around 31 tons in 2014 , it covered 63% of oil losses post secession of South Sudan, thanks to traditional mining while contributed positively to the balance of payments , lately foreign companies were encourage to invest heavily in the mining sector, there are many indicator that Sudan is going to increase its output not only in gold but also mining of chrome, salt, kaolin and other minerals .

Sugar:

Its clear that there is volatility in sugar production the main reason behind is weak capacity of designed factories, however, new factories were established and sugar expected

of the secession, the main indicators had shown a clear gradual economic recovery.

Sudan Industrial Sector: Situational Analysis

The industrial sector contribute with an average of 9.8% to GDP in 2013, and about 17% in 2014, although very low compared to other economic sectors, but growing enormously, if we extend the definition of the concept of the industrial sector to include oil, minerals, processing industries, electricity and water supply, in this context the industrial sector contribute with 24.6% of the GDP. Processing industries constitute 35% of the industrial sector. These statistics reflect the importance of the industrial sector if we consider the whole sector in broader way. Therefore, it is argued that the industrial sector contributes largely in output and employment, however, the potential of the sector not yet utilized and the need for integration of the agricultural sector and the industrial sector is critically important for sustainable economic development.

GDP and industrial output:

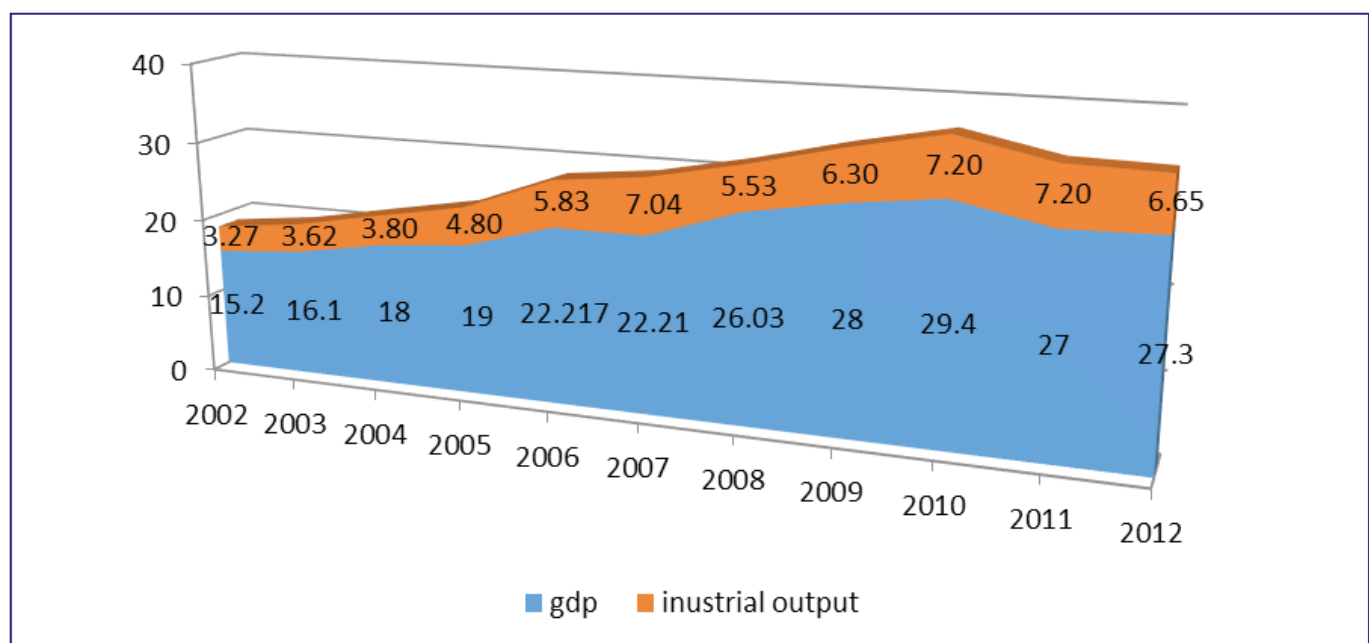
The above graph depicts the expansion of the industrial sector during the last decade, inspite of the great challenges that faced Sudan economy but the data indicate that the sector had been almost doubled.

The main challenges include; contradictions between fiscal and monetary policies, unclear privatization, lower productivity due to lack of technology, shortage of finance, unavailability of production inputs and difficulties in attracting FDI where land tenure system needed more reforms to guarantee state and federal government jurisdictions and facilitate ownership, creating a business and investment friendly environment is vital to structurally transform the economy.

Components of the industrial sector:

The contribution of the oil to GDP had declined from 20% of the GDP before the financial crisis 2007, to 3.5% in 2014 post secession period. On the contrary the processing industry had increased from 7.2% to 16% in 2014.

Mining remained as low as 1-2% of the GDP and electricity and water about 3% of GDP. However, with more exploration of gold it is expected that the structure of the industrial sector may change substantially.



INF?	-2.860386	11.03645	-2.591763	0.0102
IMPORT?	0.735681	0.056614	12.99471	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
_ALG--C	8196.505			
_EGY--C	-5188.473			
_LIB--C	8924.890			
_MUAR--C	-1780.968			
_MORO--C	-3454.510			
_SUD--C	-4588.240			
_TUN--C	-1875.018			
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.792064	Mean dependent var		12683.83
Adjusted R-squared	0.783140	S.D. dependent var		15942.23
S.E. of regression	7424.013	Akaike info criterion		20.70686
Sum squared resid	1.28E+10	Schwarz criterion		20.86452
Log likelihood	-2515.237	Hannan-Quinn criter.		20.77036
F-statistic	88.75390	Durbin-Watson stat		0.973250
Prob(F- statistic)	0.000000			

Case study: Toward an effective industrialization strategy in Sudan

Industrialization reflects transforming an economy or community which is dependent on traditional agriculture toward an economy that depend basically on industry⁽¹⁾,

1) Transforming from subsistence economy that depend on traditional agriculture to more advanced industrial system in production which require advanced technology adopted for utilization of natural resources and modern systems for trade and marketing.

while industrialization strategy includes the plans, programs and policies that aim at advancing industry in the long run through gradual stages that consider the challenges and opportunities and how to deal with such difficulties to attain the objectives with suitable mechanisms.

Sudan adopted import substitution industrialization strategy ISIs since 1960s and 1970s of the last century. However, the performance was not satisfactory toward deployment of technology and industrial development.

Therefore, structural adjustment programs SAPs and stabilization policies were pursued in a broader outward looking strategy that focus mainly on liberalization policies during 1980s, however, the SAPs also failed to structurally transform the economy toward achieving sustainable economic development.

Since early 1990s Sudan adopted liberalization policy packages, the results had shown slow industrial growth, up to now industrial capacity is relatively weak, moreover, the economy had shown some symptoms of the Dutch Disease, compared to Asian experience industrialization is relatively limited.

The country become increasingly dependent on imports. This resulted in severe decline in productive sectors (mainly agriculture and industry), the second wave of the international financial crisis in 2008/2009 had affected the economy severely, the situation had been exacerbated with the secession of South Sudan 2011, where oil proceeds had declined massively leading to serious deficits in external sector and the government budget. The impulse Responses of such a huge shock had led to exchange rate deterioration and high inflationary pressures, which in turn reduced export competitiveness and threatened macroeconomic stability.

However, the government adopted the three-year economic stabilization program 2012/2014 which focus essentially on import substitution and export promotion policy measures with specific coordination between fiscal and monetary policies to contain the negative impact

F-statistic	13.61708	Durbin-Watson stat	0.339946
Prob(F-statistic)	0.000000		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.232003	Mean dependent var	-463.8496
Sum squared resid	2.38E+10	Durbin-Watson stat	0.208743

Random effect test:

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Pool: TRADE2				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		18.684342	3	0.0003
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
POP?	-0.312586	-0.278608	0.004597	0.6162
FDI?	0.407212	0.278279	0.022278	0.3877
GROWTH?	2.25697226	222.070529	17.284909	0.3830

Dependent Variable: TB?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 10/18/15 Time: 23:18				
Sample: 1980 2014				
Included observations: 35				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 245				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5792.269	2308.008	2.509640	0.0128
POP?	-0.295487	0.122798	-2.406284	0.0169
FDI?	0.402889	0.416881	0.966435	0.3348
GROWTH?	2.259570	54.22210	4.167250	0.0000
INF?	-2.624130	12.94170	-0.202765	0.8395

Fixed Effects (Cross)				
_ALG--C	10982.94			
_EGY--C	-1401.396			
_LIB--C	7426.880			
_MUAR--C	-5718.705			
_MORO--C	-6160.085			
_SUD--C	1953.468			
_TUN--C	-7083.099			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.568328	Mean dependent var	-463.8496	
Adjusted R-squared	0.549881	S.D. dependent var	11278.52	
S.E. of regression	7566.865	Akaike info criterion	20.74480	
Sum squared resid	1.34E+10	Schwarz criterion	20.90200	
Log likelihood	-2530.239	Hannan-Quinn criter.	20.80811	
F-statistic	30.80787	Durbin-Watson stat	0.376219	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Export model

Dependent Variable: EXP?				
Method: Pooled Least Squares				
Total pool (unbalanced) observations: 244				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2570.604	875.8679	2.934922	0.0037
FDI?	1.924826	0.449256	4.284472	0.0000
GROWTH?	1.957603	53.06758	3.688887	0.0003

Panel ADF-Statistic		-0.421114	0.3368	-3.623273	0.0001
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)					
		Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic		-0.502759	0.3076		
Group PP-Statistic		-1.612918	0.0534		
Group ADF-Statistic		-1.600786	0.0547		
Cross section specific results					
Phillips-Peron results (non-parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
_ALG	0.636	43368547	45632414	1.00	34
_EGY	0.418	7112100.	7837016.	2.00	34
_LIB	0.869	15034475	19954278	1.00	34
_MUAR	0.288	40555.87	19374.49	7.00	34
_MORO	0.345	1464673.	636118.6	15.00	34
_SUD	0.462	1830946.	1983305.	1.00	34
_TUN	0.795	210147.4	234820.4	2.00	34
Augmented Dickey-Fuller results (parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
_ALG	0.584	44295286	1	--	33
_EGY	0.460	7270254.	1	--	33
_LIB	0.756	12445804	1	--	33
_MUAR	0.155	40689.75	1	--	33
_MORO	0.072	1151471.	1	--	33
_SUD	0.283	1802321.	1	--	33
_TUN	0.882	206067.9	1	--	33

Random effect model:

Dependent Variable: TB?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 10/18/15 Time: 22:43				
Sample: 1980 2014				
Included observations: 35				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 245				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5280.926	1920.984	2.749073	0.0064
POP?	-0.278608	0.057777	-4.822136	0.0000
FDI?	0.278279	0.387750	0.717677	0.4737
GROWTH?	2.220705	53.93625	4.117278	0.0001
Random Effects (Cross)				
_ALG--C	9645.600			
_EGY--C	-1653.065			
_LIB--C	6715.023			
_MUAR--C	-4770.327			
_MORO--C	-5448.240			
_SUD--C	1534.060			
_TUN--C	-6023.050			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			3495.524	0.1765
Idiosyncratic random			7551.411	0.8235
Weighted Statistics				
R-squared	0.144939	Mean dependent var	-159.1031	
Adjusted R-squared	0.134295	S.D. dependent var	8375.955	
S.E. of regression	7793.262	Sum squared resid	1.46E+10	

Redundancy Test:

Redundant Fixed Effects Tests			
Pool: TRADE2			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	30.058213	(6,235)	0.0000
Cross-section Chi-square	139.535901	6	0.0000

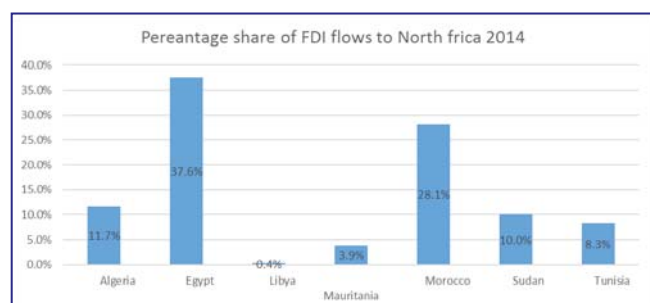
Pool unit root test: Summary				
Series: EXP_ALG, EXP_EGY, EXP_LIB, EXP_MUAR, EXP_MORO, EXP_SUD, EXP_TUN				
Date: 10/18/15 Time: 11:55				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
			Cross-	
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.65528	0.9999	7	206
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.90614	0.8176	7	206
ADF - Fisher Chi-square	29.7055	0.0084	7	206
PP - Fisher Chi-square	11.8288	0.6200	7	238
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

Pool unit root test: Summary				
Series: TB_ALG, TB_EGY, TB_LIB, TB_MUAR, TB_MORO, TB_SUD, TB_TUN				
Date: 10/18/15 Time: 11:58				
Sample: 1980 2014				
Exogenous variables: Individual effects				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
			Cross-	
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.03321	1.0000	7	223
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.94857	0.9743	7	223
ADF - Fisher Chi-square	17.3097	0.2400	7	223
PP - Fisher Chi-square	16.6419	0.2758	7	238
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

Cointegration

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: TB? GDP? POP?				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)				
			Weighted	
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	3.629888	0.0001	1.000335	0.1586
Panel rho-Statistic	-0.944876	0.1724	-1.407798	0.0796
Panel PP-Statistic	-0.551290	0.2907	-2.177521	0.0147

of 5.9%, then came Sudan, Algeria, morocco, Tunisia and Egypt with 3.6%, 3.3%, 2.4% 2.3% and 2.2% respectively while Libya registered a negative growth rate of 18%.



A Panel Data Model for Trade in North Africa

The model will investigate changes in trade balance assuming specific factors such as the size population, GDP growth, FDI

The panel data will be transformed into pooled data model:

Pooled model

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \lambda_i + \bar{U}_i + \bar{u}_{it} \dots\dots\dots (1)$$

Where Y is the dependent variable (trade balance or current account balance), and X_{it} is the vector of regressors, which include basically Number of population, FDI and output (GDP), \bar{u}_{it} is the error term, i is the cross sections of the countries observed, the group of countries in North Africa include Algeria, Egypt, Libya, Mauritania, Morocco and Tunisia.

The transcript t is time period, λ and \bar{U} are cross sectional and time specific effects, α is overall constant of the model while β is the confidents of the regressors given the assumptions of fixed versus random effects.

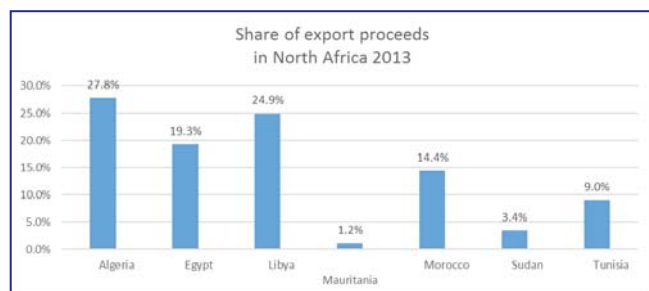
Random Effects if the unobserved heterogeneity however formulated can be assumed to be uncorrelated with X_{it} , on the other hand, the fixed effect model allows the unobserved individual effects to be correlated with the included variables, i.e. assumes that differences across units of observation can be captured by differences in the constant term, usually referred to as the least squares dummy variable model (LSDV).

Empirical Findings

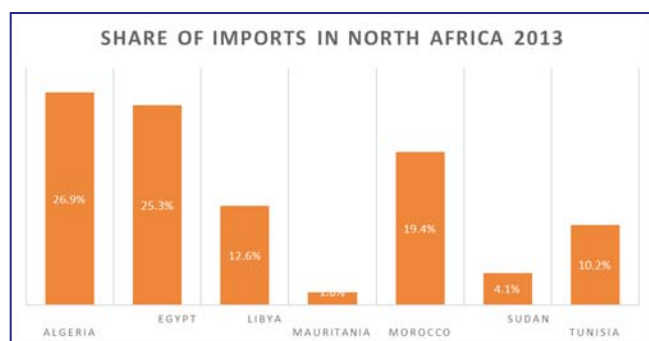
Dependent Variable: TB?				
Method: Pooled Least Squares				
Total pool (balanced) observations: 245				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5990.929	2085.467	2.872704	0.0044
POP?	-0.312586	0.089077	-3.509174	0.0005
FDI?	0.407212	0.415485	0.980088	0.3281
GROWTH?	2.256972	54.09625	4.172142	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
_ALG—C	11104.96			
_EGY—C	-705.7460			
_LIB—C	7007.007			
_MUAR--C	-6062.756			
_MORO--C	-6107.652			
_SUD—C	2102.452			
_TUN—C	-7338.266			
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.568252	Mean dependent var		-463.8496
Adjusted R-squared	0.551717	S.D. dependent var		11278.52
S.E. of regression	7551.411	Akaike info criterion		20.73682
Sum squared resid	1.34E+10	Schwarz criterion		20.87973
Log likelihood	-2530.260	Hannan-Quinn criter.		20.79437
F-statistic	34.36662	Durbin-Watson stat		0.376765
Prob(F- statistic)	0.000000			

Exports:

The whole region exported the amount of 245.3 billion Dollars in 2013, where Algeria came at the top contributing with 27.8%, Libya came second with 24.9%, then Egypt, Morocco, Tunisia Sudan and Mauritania with 19.3%, 14.4%, 9%, 3.4% and 1.2% respectively. although the political instability in the region during the last couple of years had changed these shares tremendously, while drop in oil prices had reduced export earnings massively, however, the region's potential for exports are huge and promising condition that trade is encouraged between the countries in an open up strategy for more trade ties in addition to the need for industrialization for trade and greater integration with overseas markets.



Imports:

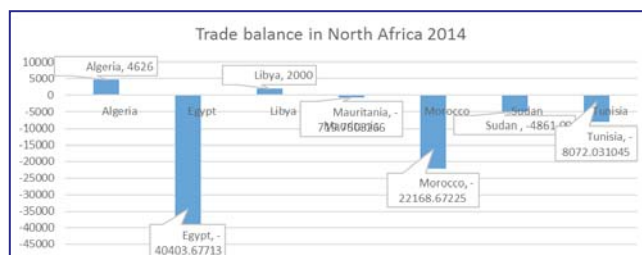


Imports:

The whole region imported 258 billion dollars in 2013, Algeria came at the top with 26.9%, then comes Egypt, Morocco, Libya, Tunisia Sudan and Mauritania with 25.3%, 19.4%, 12.6%, 10.2%, 4.3% and 1.6% respectively.

Foreign Trade Balance:

The average trade deficit in North Africa in 2014 was 9.9 billion dollars, while Algeria and Libya indicated a surplus of 4.6 billion dollars and 2 billion dollars the rest of the group had shown remarkable deficits, Egypt reported the highest deficit approximately 40 billion dollars, then came morocco, Tunisia, Sudan and Mauritania with deficits of 22 billion dollars, 8 billion dollars 4.8 billion dollars and 719 million dollars respectively. This implies that there is great room for complementarity in trade between oil rich and high density of population, which indicates the possibility of allocating trade surpluses to investing in productive sectors where market indicators reflect mutual benefits from country to another in cooperative manner.



The current account balance of the whole region was in deficit of 6.3 billion dollars in 2014, the highest deficit was reported by Libya with 12.3 billion dollars, then came Algeria, Morocco, Egypt, Sudan, Tunisia and Mauritania with 9.2 billion dollars, 6.3, billion dollars, 5.8 billion dollars, 4.3 billion dollars and 1.4 billion dollars respectively.

Foreign Direct Investments FDI:

The region of North Africa received 12.7 billion dollars in 2014, the highest share was reported by Egypt 37.6%, then comes Morocco, Algeria, Sudan, Tunisia and Mauritania with 28.1%, 11.7%, 10%, 8.3%, 3.5% and 0.4% respectively. Due to drop in oil prices coupled with political instability the region had shown severe decline in economic growth the average growth rate was 0.25% in 2014, the highest economic growth was reported by Mauritania with the rate

an investment friendly environment which was supported by more trade openness policies and ambitious industrialization strategy as a major source of economic growth.

The banking sector plays a crucial role in this process, where trade openness and investment enhancing schemes were greatly encouraged by the role of the banking system in financing economic development.

Central banks are responsible for availing resources to productive sectors in a broader industrialization strategy to maintain economic stability and to raise the standard of living of the masses typically attaining inclusive growth. Financing trade determines the trends of changes in new markets, whenever short term credit lines were opened then trade could be expanding among developing countries.

Many studies had shown a strong causal relationship between trade and economic growth, there is a positive relationship between economic growth and growth of exports and imports, Jonathan (1999).

Some studies also had proved a positive relationship between economic openness measured by the ratio of (exports + imports) to GDP and the economic growth, estimations based on⁽¹⁾ Thirlwall model had indicated that financial liberalization and trade liberalization with export led growth did not achieve economic growth.

Why North Africa Economic Community (NAEC)

The region of North Africa⁽²⁾ is rich of natural resources and there is a need for further economic integration to benefit from the abundance of natural and human resources in an efficient way.

In fact, some countries are rich of oil resources (Algeria and Libya) as a net oil exporter, while other countries are featured with high density of population (Egypt), other countries have fertile land and potentials for water irrigation (Sudan and morocco), while the whole region is rich of mineral resources in Tunisia Mauritania and Sudan,

1) Balance of payments constraint model.

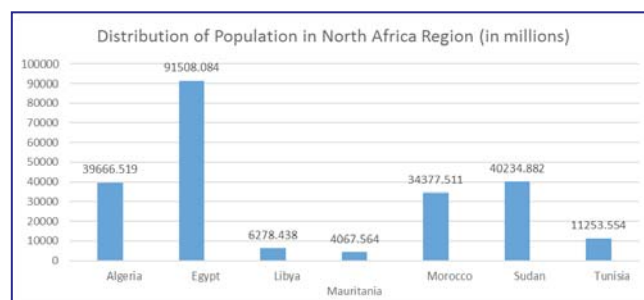
2) North Africa Region include L Egypt, Sudan, Libya, Tunisia, Algeria, Morocco and Mauritania.

energy is abundant in all the region with real opportunities for expanding renewable energies, this implies that if trade is enhanced within North Africa there will be a large room for complementarity between the member countries.

There is a need for free movement of capital within the region and more trade openness in addition to establishment of joint industries and strategic partnership to build a large market for free movement of factors of production and a free trade of goods and services.

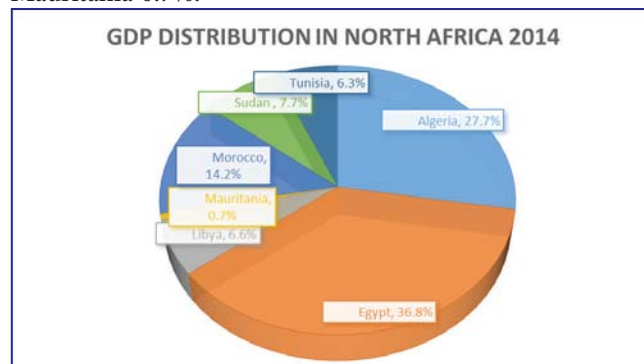
Some Stylized Facts About North Africa Region:

The number of population in North Africa region is about 227 million varies across the region, where Egypt share about 40% of the population then comes Sudan, Algeria, Morocco, Tunisia, Libya and Mauritania with 17.6%, 17.4%, 15.1%, 4.9%, 2.7% and 1.7% respectively.



Output in North Africa:

The GDP of the region in current prices of 2014 reported about 767 billion dollars, Egypt contributed with the highest share 36.8%, then comes Algeria 27.7% morocco 14.2% Sudan 7.7%, Libya 6.6%, Tunisia 6.3% and Mauritania 0.7%.



both strategies may be adopted spontaneously and not necessarily been alternatives.

Practice wise the experience indicated that ISIs laid the foundation of the industrialization as a preliminary stage, then when infant industries were strengthened then such industrial base could be transformed to an export led growth strategy or export promotion strategy, this is typically the Asian Tigers during 1960s and 1970s , where an outward looking strategies EP were followed in 1990s and continued to be the base also for China and India with the same stages.

The main characteristic features of the EP strategy were to adopt a liberal economy or an open economy, focusing mainly on attracting FDI. The role of an active government to create an inductive environment for business and investment. On this sense banks and non-bank financial institutions were encouraged to expand ties with foreign counterparts, foreign exchange markets become increasingly open, the governments worked hard to enhance the basic structure with a clear vision toward expanding the role of the free economic zones FEZ oriented to export led growth.

Asian Miracle versus African Experience:

The strength and weakness of the Asian economic model indicated that stages of economic growth basically focused on ISIs in first phase and EP in the second phase, outward looking strategies made the region more open to foreign shocks, Asian tigers which were severely hit by the Asian financial crisis during 1997-98, more economic openness indicate the importance of foreign capital to be injected both as direct or portfolio investments, however, this paved the way for much more vulnerabilities toward external shocks.

Therefore, a complete liberal economy may not be resilient to external shocks, a prompt intervention by the government is needed in insulate the domestic economy from external shocks, the best way is formulating the appropriate policies that is conducive to a more investment

friendly environment and directing resources in a broader industrialization strategy for economic growth.

Efforts of trade liberalization and economic openness which were based entirely on attracting foreign direct investment FDI, the Asian economic model initially practiced by the Asian Tigers; namely Hong Kong, Singapore, Korea and Taiwan during 1970s, in addition to the experience of the newly industrialized Asian countries NIACs which include; Malaysia, Indonesia, Philippines and Thailand in 1980s, hence after, the growth of China and India in 1990s and the decade of the new millennium which proved to be also similar to other Asian experiences, therefore, it is argued that the Asian economic model was based primarily on three pillars;

- Trade openness
- Attracting foreign direct investment
- Industrialization strategy

It is argued that economic liberalization will make the economic system more vulnerable to shocks and economic crisis, this is evident from the Asian financial crisis, where more economic liberalization was materialized by greater openness in the financial sector, where the banking system and stock exchange market were integrated with the world financial system, this opened the door for more trade and investment opportunities and represented the driving force for the process of industrialization and economic growth experienced by the region during the last four decades. It is well documented that without appropriate arrangements guaranteeing monetary and financial stability the entire region is not susceptible to flux of foreign crisis, this could be a major lesson learned from the Asian experience that with economic openness there is a need to adopt prudential regulations to maintain financial stability.

- Terms of trade and economic openness
- Exchange rate stability

Trade could be the engine of economic growth if the development of the external sector is based on comparative advantages and export competitiveness.

it is argued that the Asian miracle is simply related to creating

and negative relationship with population growth and inflation, this implies that macroeconomic stability is crucial to foreign trade, while sustaining economic growth will improve external imbalance.

The experience of Sudan as a case study is highlighted with special emphasis on how to build an effective industrialization strategy and adopt an open up policy for more economic integration with the region and the world economy.

It's recommended to emphasize more efforts on macroeconomic policies to maintain economic stability and create a conducive environment for attracting foreign direct investment and avail resources to boost industrial growth.

In order to enhance economic integration in North Africa there is a need to establish North Africa Economic Community (NAEC) following the necessary steps for creating a free trade area, monetary union and a common market for North Africa.

It is important to adopt specific stages for industrial development in each country by considering real economic challenges and identifying complementarity between agriculture and industry and promoting integration between various economic sectors.

Conceptual Framework:

Many economists believe that economic gains from trade could be a major stimulus to growth and development if well managed. This could be a plausible strategy if linked to flow of foreign direct investment (FDI).

The experience of the industrial countries followed by the Asian tigers and the NIACs⁽¹⁾ and recently the emerging economies (BRICS) clearly identified the importance of manufacturing sector to economic growth and development. What is important to stress here is the value added concept, there is no even single experience that depended entirely on agricultural sector, in most cases agricultural development is one of the stages or

more precisely complementarity between agriculture and industry deemed critically important for development.

Import Substitution Industrialization ISIs versus Export Promotion (EP):

Many countries had adopted an Import Substitution Industrialization strategy ISIs, which focuses essentially on inward looking strategies and featured with protectionist policies⁽²⁾. on the other hand, an export led growth strategy is carried out by many countries based on failure of inward looking strategies of 1950s and 1960s, the main characteristic features is adopting liberalization policies in in outward looking strategy. In both cases comparative advantages and forward and backward linkages were identified as an important principles guiding foreign trade policies.

(ISIs):

This strategy follows three main stages, the first stage focus on producing previously imported goods which depend on imported production inputs, in most cases this imply producing medical products agricultural tools and machineries or necessary manufactured goods, i.e. processing of imported goods domestically.

In the second stage the country start producing some production inputs domestically, efforts may concentrate also on domestic production and imposing high tariffs and custom duties on imported final goods. An overvalued currency may also be adopted to reduce imports from abroad in an entire system of foreign exchange control.

In the third stage, most imported goods will be prohibited and domestic raw materials will be utilized even for export to overseas markets. The most important element in the planning is how to select the core industry with strong linkages to other industries.

There are some researchers and economic thinkers believe that (ISIs) and (EP) are contradicting strategies, but

2) As well documented this strategy came as a result of the thoughts brought by Prebisch, Singer and Hirschman in 1950s .as prescribed in the economic dependency school of thoughts.

1) NIAC: Newly Industrialized Asian Countries.



Studies &
Researches



Dr. Mustafa Mohamed Abdalla
Senior Researcher, Managing Dir.
Dept. of Research & Development

Trade and Industrialization; A panel Data Model for Economic Growth in North Africa

Abstract

The present paper examines the role of trade as an engine for economic growth in an analytical framework that focuses essentially on industrialization strategy. Two main trade strategies were examined import substitution versus export promotion strategies, the study investigates the impact of trade and industrialization on economic growth based on experience of North Africa region. The main policy recommendation is to establish North Africa Economic Community (NAEC) to enhance trade and economic growth.

The central thesis of the present paper is to highlight the experience of two regions; the experience of trade and industrialization in Asian Tigers compared to North Africa Region. The paper identifies the process of industrialization and economic growth as supported by import substitution industrialization strategy (ISIs) in the first phase and an export led growth or export promotion (EP) in the second phase, hence after, the main factors explaining trade and growth were identified, the ultimate objective is to build a practical framework for trade and industrialization policies as a roadmap for economic development.

The results had shown a positive and strong relationship between trade balance, (GDP) growth and (FDI) flows